وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الثالثة
تخصص
علاقات دولية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس

التحـولات الديـمقراطيــة

من إعداد الأستاذة بشيخ خيرة
أستاذة محاضرة صنف أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية
2025/2024

عنوان الليسانس: العلوم السياسية.

السداسي: الخامس

اسم الوحدة: وحدة التعليم الاستكشافية.

اسم المادة: التحولات الديمقراطية.

أهداف التعليم:

يهدف مقياس **التحولات الديمقراطية** تزويد الطالب بالمعرفة العلمية اللازمة بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي كفرع من فروع العلوم السياسية وتمكينه من إدراك واستيعاب بشكل أولي لأساسيات هذا العلم، وذلك عن طريق ما يلي: -

1. تطوير قدرات الطالب على استيعاب مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة كالترسيخ الديمقراطي والتعددية السياسية والليبرالية.
2. تمكين الطالب من الإلمام بأهم النظريات المتعلقة بشروط التحول الديمقراطي وتلك الخاصة بمصادر التحول الديمقراطي.
3. مساعدة الطالب على الإحاطة بأهم مراحل التحول الديمقراطي وأنماطه.
4. تقديم نماذج للتحول الديمقراطي في الوطن العربي وتحليلها.
5. تمكين الطالب من فهم ظاهرة التحولات السياسية والديمقراطية ومحاولة اسقاطها على المنطقة العربية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

من الاهمية بمكان أن يطلع الطالب خلال مرحلة الليسانس على المعارف التالية: -

1. اكتساب مقياس علم السياسة.
2. اكتساب مقياس تاريخ الفكر السياسي.
3. اكتساب مقياس العلاقات الدولية.
4. اكتساب مقياس الاقتصاد.

فهرس

المحتوى **الصفحة**

مقدمة 04

المحور الأول: البعد المفاهيمي للتحول الديمقراطي.....07

1. تعريف التحول الديمقراطي.....07

2. العناصر الأساسية للتحول الديمقراطي.....17

3. مراحل التحول الديمقراطي.....20

4. أنماط وآليات التحول الديمقراطي.....22

5. العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي.....25

6. التحديات الرئيسية للتحول الديمقراطي.....35

المحور الثاني: المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.....39

1. المدخل التحديثي.....39

2. مدخل الثقافة السياسية.....42

3. المدخل المؤسسي.....50

المحور الثالث: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.....58

1. المدخل الانتقالي.....58

2.المدخل البنيوي.....61

3.المدخل التنموي.....63

4.نظرية السلام الديمقراطي.....72

5.المجتمع المدني كآلية من آليات ارساء الديمقراطية التشاركية.....75

المحور الرابع: قضية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.....80

أولا: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.....82

1. أسباب وعوامل داخلية (النزوع الأخلاقي والوطني) 82

2. أسباب وعوامل خارجية (تناقض النظام العالمي الجديد) 84

ثانيا: خصائص عملية الانتقال الى التعددية السياسية في الوطن العربي (ادارة عملية الانتقال الديمقراطي) 89

ثالثا: بعض المداخل النظرية والتحليلية لدراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.....90

المحور الخامس: نماذج عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي.....96

1. التجربة التونسية.....98

2. التجربة المصرية.....100

3. التجربة الليبية.....103

4. التجربة اليمنية.....107

5. التجربة السودانية.....110

المحور السادس: نماذج عن التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية.....117

خاتمة.....138

مقدمة:

لقد شكلت **قضية التحول الديمقراطي** (Democratic Transition) أو **عملية الدمقرطة** (Democratization) مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "التحول الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة. كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية التحول سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال.

يعتبر التحول الديمقراطي أحد أبرز الظواهر السياسية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، حيث باتت الديمقراطية تُعتبر الإطار الأمثل لنظم الحكم التي تضمن حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، وسيادة القانون، يُمثل هذا التحول عملية انتقالية معقدة تتضمن تفكيك الأنظمة السلطوية أو غير الديمقراطية وبناء مؤسسات سياسية واجتماعية قائمة على التعددية، الشفافية، وحكم الشعب. ومع ذلك، فإن التحول الديمقراطي ليس مجرد عملية تقنية أو إدارية، بل هو مسار تاريخي وسياسي يتأثر بعوامل داخلية وخارجية، ويواجه تحديات متشابكة تختلف من بلد لآخر.

في السياق التاريخي والسياسي، شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تصاعدا ملحوظا في عمليات التحول الديمقراطي، حيث عُرف العقد الأخير من القرن العشرين بـ"**الموجة الثالثة للديمقراطية**"، كما أشار إليها **صامويل هنتنغتون (Huntington)** [1] خلال هذه الفترة، انتقلت العديد من الدول من النظم السلطوية إلى الديمقراطية، مثل بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات لم تكن دائمًا ناجحة أو مستقرة، إذ واجهت العديد من الدول تحديات تتعلق بضعف المؤسسات، الاستقطاب السياسي، والإرث السلطوي الذي يعوق بناء نظام ديمقراطي مستدام.

التحول الديمقراطي لا يعني فقط إجراء انتخابات، بل يتطلب إعادة هيكلة شاملة للنظام السياسي والاجتماعي، بما في ذلك تعزيز حكم القانون، ضمان الحريات الأساسية، وتمكين المؤسسات من العمل بشكل مستقل وفعال. وفقا **لكارل شميتر وفليب أودونيل (O'Donnell & Schmitter)**[2] فإن التحول الديمقراطي يتضمن ثلاث مراحل رئيسية: انهيار النظام السلطوي، مرحلة التحول، ومرحلة التوطيد. كل مرحلة تحمل في طياتها تحديات فريدة تتطلب استراتيجيات سياسية واجتماعية دقيقة لضمان نجاح العملية.

ورغم أن التحول الديمقراطي ينظر إليه عالميا كعملية إيجابية، إلا أن تحقيقه يعتمد بشكل كبير على السياقات المحلية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية.

---

1 Huntington, S. P. (1991). **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.** University of Oklahoma Press, p.12.

2 O'Donnell, G., & Schmitter, P. C. (1986). **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies**. Johns Hopkins University Presse, p.5.

فعلى سبيل المثال، ترى **ليفيتسكي وواي**[1] (Levitsky & Way) أن الدعم الدولي قد يلعب دورا حاسما في دفع الأنظمة السلطوية نحو التحول، لكنه قد ينتج نتائج مختلطة إذا لم يراع خصوصيات كل دولة.

في هذه المقدمة، يظهر أن التحول الديمقراطي ليس مجرد انتقال تقني من نظام إلى آخر، بل هو عملية متعددة الأبعاد تتطلب فهمًا عميقًا للعوامل المؤثرة، سواء كانت داخلية مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، أو خارجية مثل الضغوط الإقليمية والدولية. في ظل هذه المعطيات، يهدف هذا الموضوع إلى تحليل التحول الديمقراطي من خلال دراسة تعريفه، مراحله، أنماطه، العوامل المؤثرة فيه، والتحديات التي تواجهه، مع تسليط الضوء على السياقات المختلفة التي تؤثر في نجاحه أو فشله.

1 Levitsky, S., & Way, L. A. (2010). **Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War.** Cambridge University Press, p.28.

المحور الأول: البعد المفاهيمي للتحول الديمقراطي

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات للتأصيل المفاهيمي تجسدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

1. تعريف التحول الديمقراطي.

التحول الديمقراطي هو مصطلح يتكون من كلمتين رئيسيتين: "**التحول**" و"**الديمقراطي**"، لكل منهما دلالة لغوية خاصة[1] تعكس معاني عميقة في السياق السياسي، فمحاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة **التحول لغة** تعبر عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى[2].

أما كلمة "**ديمقراطي**" مشتقة من "**ديمقراطية**"، التي تعني حكم الشعب. تشير الديمقراطية إلى نظام سياسي يضمن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة. في السياق السياسي، تعكس القيم الديمقراطية مثل حرية التعبير، حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون.[3]

---

1 الربيعو، غالب كاصد. (2008). **المعجم الموسوعي في العلوم السياسية**. عمان: دار الشروق، ص.120.

2 هليل، روي. (2010). "نظريات التحول الديمقراطي: مقاربات مفاهيمية". في: مجموعة باحثين، **مداخل في علم السياسة**، ص ص .350-365. دبي: مركز الخليج للأبحاث، **وانظر أيضا**: حسنين توفيق ابراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، على الموقع: - https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

3 الطويل، علي عبد المعطي. (2002). **النظرية السياسية: المفاهيم والأصول**. منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ص.80-95.

ويشير لفظ **التحول الديمقراطي لغة** إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية "**Transition**".[1]

يقصد **بالتحول الديمقراطي** في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[2]

لقد استخدمت العديد من المصطلحات للدلالة على مفهوم التحول الديمقراطي **كالتحول السياسي**، أو **الانتقال إلى الديمقراطية**، أو **التحديث السياسي**، أو **التحرير السياسي** أو **الدمقرطة**.

يشير التحول الديمقراطي **(Democratic Transition)** إلى العملية التي تنتقل فيها الأنظمة السياسية من الحكم السلطوي أو غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. يتضمن هذا الانتقال تغييرات جوهرية في الهياكل السياسية والمؤسسات، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، بهدف تعزيز المشاركة السياسية، سيادة القانون، وضمان الحريات الأساسية. يعد التحول الديمقراطي عملية معقدة متعددة الأبعاد، وقد تكون تدريجية أو فجائية، سلمية أو عنيفة، وتختلف ديناميكياتها باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية**3.**

وانظر أيضا: أميرة برحايل، **التحول الديمقراطي** على الموقع:

https://political-encyclopedia.org/dictionary

1 الربيعو غالب، **مرجع سابق**، ص ص.200-206.

2 العواك، محمود .(2010) . **علم السياسة: النظريات والمناهج**. دار وائل للنشر، عمان، ص ص300-305.

3 محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،1998)، ص. 211.

وفقا لتعريف **هنتينغتون (Huntington)**، التحول الديمقراطي هو "العملية التي تتحول من خلالها الأنظمة السياسية إلى نظم تتمتع فيها الحكومات بشرعية دستورية، ويتم تداول السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.1

يشير مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية إلى حالة التوافق المجتمعي الحاسم الذي ينتقل بموجبه النظام السياسي في بلد ما من حكم الغلبة والوصاية على الناس إلى حالة الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات والالتزام بتنظيم السلطة سلميا عن طريق انتخابات عامة تتسم بالشفافية والنزاهة، وممارسة الحكم وفق شرعية دستور ديمقراطي تكون المواطنة فيه مصدر الحقوق والواجبات.2

يعرف **ديفيد كولير(David Colier) وستيفن ليفسكي(Steven Levitsky)** الديمقراطية أنها: "مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، من خلال الادارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة".3

فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار الميكانيزمات الانتخابية، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.4

1 Huntington, 1991, p. 114.
2 Linz, J. J., & Stepan, A. (1996). **Problems of Democratic Transition and Consolidation**. Baltimore : Johns Hopkins University Press, p.5.
3 Collier, D., & Levitsky, S. (1997). Democracy with Adjectives. World Politics, 49(3), p.430.
4 شومبيتر، جوزيف. (2007). **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص.270.

كما يقدم **جوزيف شومبيتر(Joseph Shumpeter)** في عمله المعروف "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" سنة 1942 تعريفا للديمقراطية كونها: " نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية".[1]

ويعرفه أيضا **تشارلز أندريان** بأنه: " التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام: البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي الى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم".

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية الى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية، والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنظمة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

وتختلف أسباب الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي من حالة إلى أخرى، فقد تكون أسباب التحول الديمقراطي نابعة من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه، ويمكن أن ينتج التحول الديمقراطي عن رغبة من الدول المعنية بتلقي المساعدات الخارجية،

1 Schumpeter, J. A. (1942). **Capitalism, Socialism and Democracy**. New York : Harper & Brothers, pp. 269-283.

حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي من ناحية وبين حجم المساعدات من ناحية أخرى خاصة وأن أغلب المساعدات الاقتصادية والأمنية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها1.

وقد تختلف الدول فيما بينها في درجة التحول وشدته ودرجة الإيمان بجدوى التحول ومدى الاستمرارية أو التراجع في الديمقراطية وفي مدى صورية أو جدية الإيمان بالتحول الديمقراطي، وتختلف كذلك في درجة التوافق بين القيم الديمقراطية وبين القيم السياسية السائدة في المجتمعات التي تعرف خبرة التحول الديمقراطي.

وتنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية (النظام القبلي) إلى وضعية أخرى جديدة تعمل على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة في الحياة السياسية.

كما ويشير التحول الديمقراطي إلى عملية تفاعل بين النخب والعناصر المعارضة، فمن الممكن أن يحدث التحول الديمقراطي نتيجة لمبادرة أعلى بواسطة النظام، أو من أسفل بواسطة المعارضة، حيث يهيئ هذا التفاعل المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي ليضمن ممارسة المؤسسات الديمقراطية لدورها في حالة الصراعات الاجتماعية والسياسية.

1 إكرام بدر الدين، **الديمقراطية في الدول النامية**، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1991)، ص.ص .11-35

يتطلب التحول الديمقراطي أيضا بعض جوانب التحرر السياسي مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين أو إفساح المجال أمام المناقشات السياسية، وتجنب أعمال العنف المفاجئة من جانب المعارضة والتي تدفع النخبة إلى الرد عليها1.

وتأسيسا على ما سبق فإن التحول الديمقراطي هو: –

" مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".

2. التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة.

بغية تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية الى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي....إلخ.

1 Tun-Jen Cheng and Eun Mee Kim," **Making Democracy: Generalizing the South Korean Gase**" in Edward Friedman (ed), **The Politics of Democractization Generalising East Asian Experiences**, (Oxford: Westriew press, 1994), p.p. 126-128.

نقلا عن: محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية، مرجع سابق**، ص ص. 212- 213.

- **العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي.**

لقد حرصت العديد من الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي. فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني بالضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية. أما التحول الديمقراطي فيهدف الى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة اليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.[1]

- **التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي.**

يشير الانتقال الديمقراطي إلى العملية التي يتم من خلالها الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، هذه العملية تشمل تفكيك النظام القديم وبناء مؤسسات جديدة، وغالبًا ما تتضمن مراحل فرعية مثل الإصلاحات السياسية أو الثورات الشعبية.[2]

أما التحول الديمقراطي فهو مفهوم أوسع يشمل جميع التغيرات التي تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية في المجتمع، بما في ذلك التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تدعم النظام الديمقراطي. يمكن أن

1 Zakaria, F. (1997). The Rise of Illiberal Democracy. Foreign Affairs, 76(6), p.25. And see : Diamond, Larry. (1999). **Developing Democracy: Toward Consolidation**. Johns Hopkins University Press, Baltimore, pp.65-85.

2 O'Donnell, G., & Schmitter, P. C. (1986). Transitions from Authoritarian Rule. Baltimore : Johns Hopkins University Press, p.5.

يحدث التحول الديمقراطي في سياقات مختلفة، بما في ذلك الدول التي شهدت انتقالًا ديمقراطيًا ناجحًا وأيضا تلك التي لا تزال تواجه تحديات في ترسيخ الديمقراطية.1

يكمن التداخل بين المفهومين في أن التحول الديمقراطي غالبًا ما يتطلب عملية انتقال ديمقراطي، حيث أن الانتقال هو المرحلة الأولى التي تؤدي إلى التحول بدون الانتقال، قد لا يحدث التحول الديمقراطي بشكل فعال، حيث أن المؤسسات الديمقراطية تحتاج إلى أن تُبنى على أسس جديدة.2

وهناك أيضا الاستمرارية فبعد الانتقال الديمقراطي، يظل التحول الديمقراطي مستمرًا، حيث يتطلب تعزيز الديمقراطية جهودًا مستمرة لتطوير المؤسسات، وتعزيز المشاركة السياسية، وضمان حقوق الإنسان. لذا، يمكن القول إن الانتقال الديمقراطي هو نقطة البداية، بينما التحول الديمقراطي هو العملية المستمرة التي تلي ذلك.

تواجه الدول التي تمر بعمليات الانتقال الديمقراطي تحديات كبيرة، مثل مقاومة النخب القديمة، والصراعات الداخلية، والضغوط الاقتصادية. هذه التحديات قد تعيق التحول الديمقراطي إذا لم يتم التعامل معها بشكل فعال.3

1 Diamond, L. (1999). **Developing Democracy: Toward Consolidation**. Baltimore : Johns Hopkins University Press, p.50.

2 Huntington, S. P. (1991). **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**. Norman : University of Oklahoma Press, p.50.

3 القاضي، محمد. (2015). تحديات ما بعد الانتقال: استمرارية التحول الديمقراطي. في: مجموعة باحثين، **المناهج الحديثة في العلوم السياسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ص.385.

يمكن تلخيص العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي في أن الانتقال هو المرحلة الأولى نحو بناء نظام ديمقراطي، بينما التحول هو العملية المستمرة التي تتطلب تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الفعالة للمواطنين.

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي؛ حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع والاتفاق.[1]

- **التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.**

تميز الأدبيات السياسية الخاصة بالديمقراطية بين التحول الديمقراطي من ناحية والترسيخ الديمقراطي من ناحية أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي.[2]

---

1 رغيد الصلح، **الانتقال إلى الديمقراطية: أعمال مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**، اللقاء الثاني عشر، (اكسفورد: كلية سانت كاثرين بجامعة اكسفورد،2002).

2 Linz, Juan J., and Stepan, Alfred. (1996). **Problems of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**. Johns Hopkins University Press, Baltimore., pp. 3-20

يرى كل من **هايلي وغانثر Higley** و**Guenther** أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود الى اتفاق النخبة حول مختلف الاجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.[1]

تختلف أسباب الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي من حالة إلى أخرى، فقد تنبع من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه، فقد تنبع من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه، ويمكن أن ينتج عن رغبة من الدول المعنية بتلقي المساعدات الخارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي من ناحية وبين حجم المساعدات من ناحية أخرى، خاصة وأن أغلب المساعدات الاقتصادية والأمنية تأتي من الو.م.أ وحلفائها.[2]

2. العناصر الأساسية للتحول الديمقراطي.

أ. تفكيك النظام السلطوي: تعد هذه المرحلة ضرورية لإطلاق عملية التحول الديمقراطي، يشمل تفكيك النظام السلطوي تقليص سلطات النخبة الحاكمة، مما يعني الحد من استبداد السلطة وإزالة القيود التي تفرضها الأنظمة القمعية على المجتمع، تم ذلك من خلال: -

---

1 Higley, J., & Gunther, R. (Eds.). (1992). **Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe.** Cambridge : Cambridge University Press, p.10.

2 القاضي، محمد. (2015). "الديمقراطية المستوردة: بين الإرادة الداخلية والضغوط الخارجية". في: مجموعة باحثين، **المناهج الحديثة في العلوم السياسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ص ص.400-420. وانظر أيضا: هليل، روي. (2010). "دور النخب والمساعدات الخارجية في التحول الديمقراطي". في: مجموعة باحثين، **مداخل في علم السياسة**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

- **تخفيف القبضة القمعية** :تقليل استخدام العنف والاعتقالات السياسية، والسماح بالمزيد من الحريات المدنية.
- **فتح الفضاء العام** :تشجيع النقاشات العامة والسماح بظهور الأصوات المعارضة، مما يعزز من قدرة المجتمع على التعبير عن تطلعاته. **1**

ب. إرساء المؤسسات الديمقراطية: تتطلب الديمقراطية وجود مؤسسات قوية وقادرة على دعم النظام السياسي، تشمل هذه المؤسسات:

- **البرلمان:** إنشاء برلمان يمثل مختلف الطيف السياسي ويعمل على صياغة القوانين والمراقبة على السلطة التنفيذية.
- **القضاء:** ضمان استقلالية القضاء كجهة تحكم بين الأفراد والدولة، مما يعزز من سيادة القانون.
- الإعلام والمجتمع المدني: دعم وسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، حيث تلعب هذه الجهات دورًا حاسمًا في تعزيز الشفافية والمساءلة.

ج. التعددية السياسية: تعتبر التعددية السياسية عنصرا أساسيا في أي نظام ديمقراطي وتشمل: –

- **إنشاء الأحزاب السياسية** :السماح بتشكيل أحزاب متعددة تعكس التنوع السياسي والاهتمامات الاجتماعية المختلفة.

1 O'Donnell & Schmitter, 1986, p. 5

- **الضمانات القانونية** :توفير إطار قانوني ينظم عمل الأحزاب والجمعيات السياسية، مما يضمن حقوقها في المشاركة السياسية.

- **المشاركة العامة** :تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية عبر التصويت، والانخراط في الأنشطة السياسية والاجتماعية[1].

د. الانتخابات الحرة والنزيهة: تعد الانتخابات أحد أبرز مظاهر الديمقراطية، وتعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التحول الديمقراطي، يجب أن تتسم الانتخابات بـ: –

- **الشفافية** :وجود آليات تضمن نزاهة العملية الانتخابية، مثل مراقبة الانتخابات من قبل منظمات مستقلة.

- **التنافسية** :السماح للمرشحين من مختلف الأحزاب بالمنافسة في بيئة عادلة، مما يعزز من خيارات الناخبين.

- **الامتثال للمعايير الدولية** :الالتزام بالمعايير الدولية في تنظيم الانتخابات، مما يدعم مصداقية العملية الانتخابية. [2]

هـ. ضمان الحقوق والحريات: تعتبر حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي .يجب التركيز على:

- **حرية التعبير** :ضمان حق الأفراد في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم دون خوف من الانتقام.

---

1 Diamond, 1999, p. 22
2 Linz & Stepan, **Op.Cit,** 1996, p. 3

- **حرية التجمع** :السماح بتنظيم التجمعات والاحتجاجات السلمية كوسيلة للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية.

- **حقوق الأقليات** :حماية حقوق الفئات المهمشة وضمان تمثيلها في الحياة السياسية، مما يعزز من الوحدة الوطنية ويقلل من النزاعات1.

كل عنصر من هذه العناصر يلعب دورا حيويا في تشكيل البيئة الديمقراطية، ويعزز من قدرة الدول على التحول نحو نظم سياسية أكثر ديمقراطية واستقرارا.

3. مراحل التحول الديمقراطي:

وفقا لـ **أودونيل وشميتر** 1986(**O'Donnell & Schmitter**) ، تمر عملية التحول الديمقراطي بثلاث مراحل رئيسية:-

أ. **مرحلة الانهيار**:(**Liberalization**) تعتبر هذه المرحلة البداية الفعلية لعملية التحول الديمقراطي، حيث تبدأ الأنظمة السلطوية في تخفيف القيود المفروضة على الحريات السياسية والمدنية. يشمل ذلك السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وحرية التعبير، وفتح المجال أمام وسائل الإعلام. تلعب الضغوط الداخلية والخارجية دورا مهما في هذه المرحلة، حيث قد تتزايد الاحتجاجات الشعبية والمطالبات بالإصلاح. تُعد هذه المرحلة ضرورية لتهيئة المناخ الذي يسمح للمعارضة بالظهور بشكل منظم، مما يؤدي

1 Carothers, 2002, **Op.Cit**, p. 7

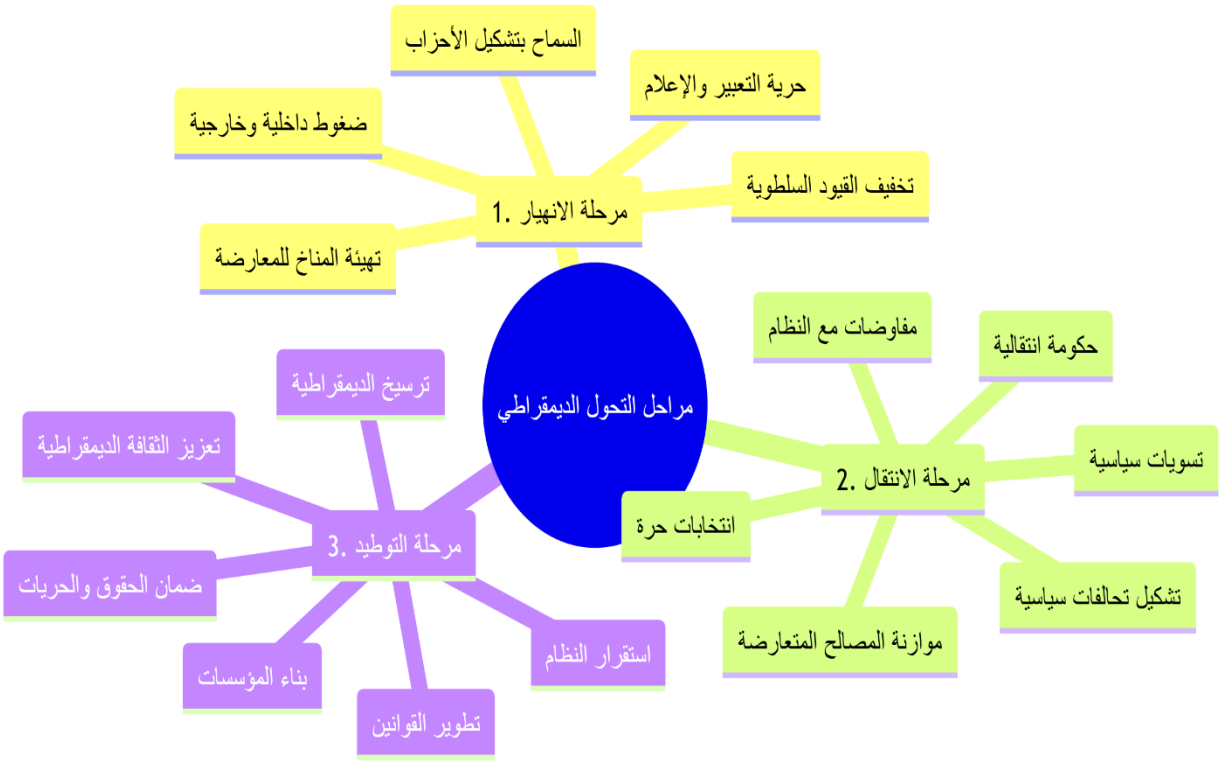
إلى خلق مساحة للحوار والنقاش حول مستقبل النظام السياسي.، ادن تتميز هاته المرحلة بتخفيف القيود السلطوية وفتح المجال أمام المعارضة1.

ب. مرحلة الانتقال:(**Transition**) تتميز هذه المرحلة بتشكيل تحالفات سياسية جديدة، حيث تسعى القوى المعارضة إلى التفاوض مع النظام القائم حول شروط الانتقال إلى الديمقراطية. خلال هذه المرحلة، تتعقد الديناميات السياسية، حيث قد تتباين أهداف القوى المختلفة في هذا التحالف. يتطلب الأمر توازنًا دقيقًا بين المصالح المتعارضة، مما قد يؤدي إلى نزاعات أو تصعيد في المواجهات. تلعب التسويات السياسية دورًا حاسمًا في هذه المرحلة، حيث يُمكن أن تؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية أو إجراء انتخابات حرة. النجاح في هذه المرحلة يعتمد على قدرة الأطراف المعنية على التوصل إلى اتفاقات تحقق المصالح المشتركة2.

ج. مرحلة التوطيد:(Consolidation) بعد الانتقال، تأتي مرحلة التوطيد، التي تهدف إلى ترسيخ الديمقراطية كخيار وحيد مقبول. تركز هذه المرحلة على بناء المؤسسات الديمقراطية وضمان احترام الحقوق والحريات. يتطلب ذلك تطوير القوانين والسياسات التي تدعم الحكم الرشيد، وتعزيز ثقافة الديمقراطية بين المواطنين. تلعب التعليم والمشاركة المجتمعية دورًا محوريًا في هذه المرحلة، حيث يُمكن أن تسهم في تعزيز القيم الديمقراطية. إذا ما تمت بنجاح، فإن هذه المرحلة تؤدي إلى استقرار النظام الديمقراطي وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية، مما يجعل العودة إلى الأنظمة السلطوية أمرا أقل احتمالا3.

1 O'Donnell & Schmitter, **Op.Cit,** 1986, p. 15
2 Huntington, **Op.Cit,** 1991, p. 115
3 Linz & Stepan, **Op.Cit,** 1996, p. 5

الشكل رقم01: مراحل التحول الديمقراطي



4. أنماط التحول الديمقراطي:

إن إجراء تحوّل سياسي يعني في عمقه وشموليته: تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، لذلك فالعملية تنطوي على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام، عن طريق عدّة أنماط، من حيث الأسلوب والدرجة[1]، حيث نجد:-

1 Huntington, **Op.Cit**, p.55.

1- النمط السلمي: يحدث النمط السلمي للانتقال من نظام سياسي إلى آخر دون اللجوء إلى العنف أو الثورة كوسيلة للتغيير.

2- النمط العنيف: يحدث عندما يتم اللجوء إلى السلوك العنيف كونه الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، وينشأ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية.

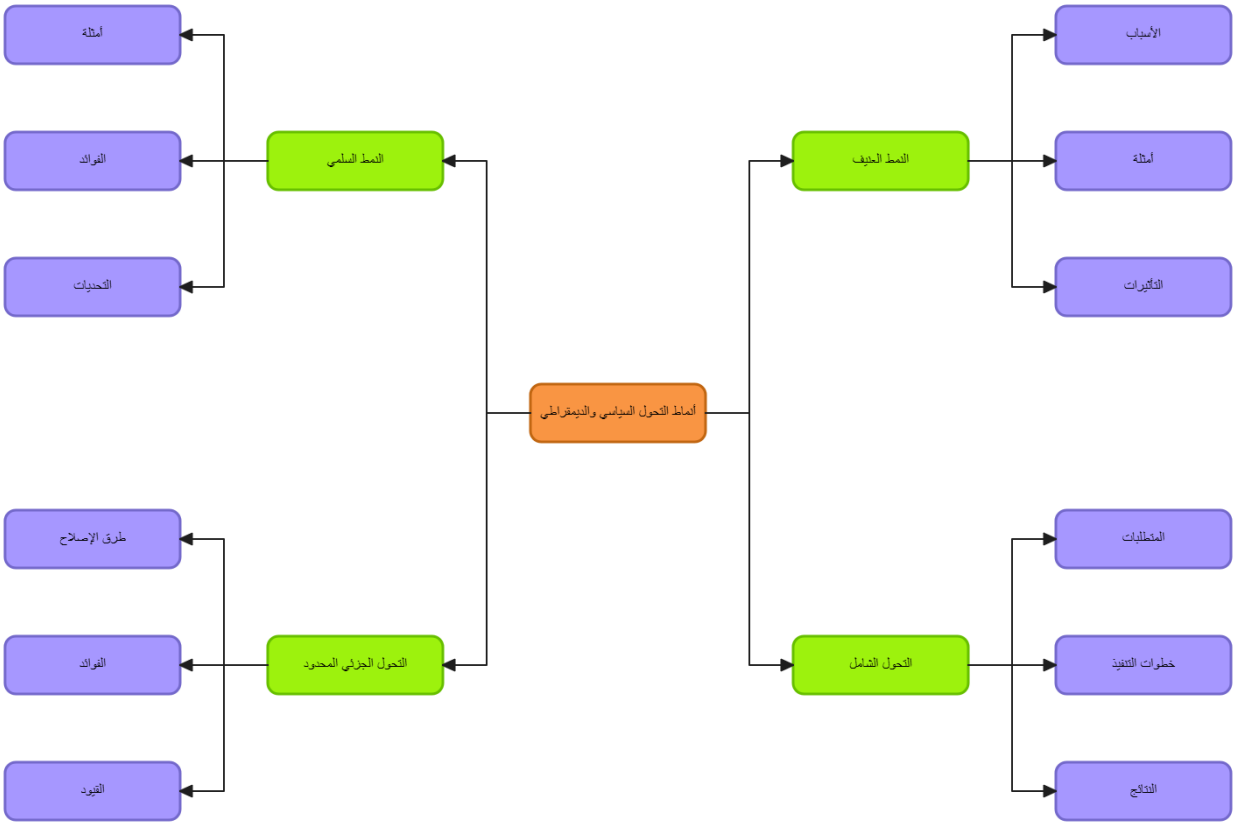
3- التحول الجزئي المحدود: يتمثل هذا الأسلوب في الترميم والإصلاح والتحسين لما هو قائم فعلا دون المساس بالجذور والأصول.

4- التحول الشامل: أي إحداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم، أي إعادة البناء انطلاقا من الجذور.1

1 العواك، محمود .(2010) . **علم السياسة: النظريات والمناهج** .دار وائل للنشر، عمان، ص ص 355-375. وانظر أيضا:

Linz, Juan J., and Stepan, Alfred. (1996). **Problems of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**. Johns Hopkins University Press, Baltimore.

الشكل رقم 2: أنماط التحول الديمقراطي



طرق وأساليب عملية التحول الديمقراطي

هذا ويتفق أغلب الباحثين المتخصّصين في الظواهر السياسية على ثلاث طرق أو أساليب يجري إتباعها لتجسيد عملية التحوّل السياسي وهي: التحوّل، الإحلال، الإحلال التحوّلي.[1]

1 عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص ص. 31- 83 .

1- التحـوّل:

هو عبارة عن تغيير من فوق يبادر به الزعماء السياسيون المسيطرون على هرم السلطة في النظام السياسي الفاسد، من خلال شروعهم في إجراء تغييرات عميقة وشاملة غير مسبوقة، ويعود لهم بالتالي الفضل في وضع حدّ للنظام السياسي الفاسد واستبداله بآخر صالح، وذلك بعد توفّر ثلاث عناصر أساسية:[1]-

أ- وجود تيار إصلاحي:

هناك علاقة وثيقة بين التحول كأسلوب وبين النخب السياسية المثقفة والمؤمنة بالديمقراطية والقادرة على السير في طريقها والمحتمل تبوؤها مقاليد الحكم داخل نسق الحكم الفاسد باعتبارها مؤمنة بضرورة وحتمية التغيير وإقامة نظام سياسي صالح.

ب- تغيّر في القيادة:

إن ظهور الإصلاحيين غير كاف ما لم تتوفّر لهم سلطة إتخاذ القرار، أي أن التحول السياسي مرهون بوصول التيار الإصلاحي إلى سدّة الحكم ومشاركته في رسم السياسة العامة للبلاد، ويتم ذلك في حالة: -

[1] Huntington, **Op.Cit**, p.51-70.

– مرور النظام السياسي الفاسد بأزمة ووفاة مؤسس هذا النظام، حيث يجري البحث عن قيادة جديدة في أسرع وقت ممكن، فيسعى الخليفة في ظل المتغيرات الجديدة إلى التكيف من خلال الشروع في عملية التغيير.

– أو عندما يبادر القادة بإجراء إصلاحات روتينية استجابة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من وصول عناصر إصلاحية إلى السلطة أمرا ممكنا.

– أو عندما يجرؤ الإصلاحيون المدعمون من الداخل والخارج على خلع الحاكم الفاسد واستبداله بآخر ذي نزعة ديمقراطية.1

ج– قوة الحكومة على المعارضة:

أي احتفاظ الحكومة الإصلاحية بالمبادرة والسيطرة على عملية التحول، بالتالي قدرة الإصلاحيين على إنجاح التحول تتوقف على: –

– تحييد المعارضة عن طرق إضعافها أو طمأنتها بفكرة الإصلاح، ويجري في الغالب الاعتماد على الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يحظون بتأييد واسع النطاق من الداخل والخارج في تحدي ومقاومة التيار المحافظ.

1O'Donnell, Guillermo, and Schmitter, Philippe C, **Op.Cit**, pp.3-15.
عبد الفتاح ماضي، **مرجع سابق**، ص ص. 47–57 .

– الحفاظ على الشرعية من خلال التأكيد على عناصر الاستمرارية مع الماضي، أي السعي إلى الإيحاء أن النظام الجديد الجاري إنشاؤه ناجم في الأصل عن النظام القديم الذي يعترف به الديمقراطيون المعتدلون.

– التحالف مع المعارضة من خلال إجراء مشاورات مع العناصر الفاعلة للمعارضة والأحزاب السياسية ومختلف الفئات والقوى السياسية والاجتماعية التي لها وزن في الساحة السياسية للبلاد.[1]

2– الإحـلال:

مصدر عملية الإحلال المعارضة التي تتوفر على الإرادة السياسية والرغبة في التغيير، وتأتي هذه العملية بعد أن تقوى شوكة المعارضة وتمسك بزمام المبادرة مما يسمح لقادة المعارضة بملأ الفراغ واعتلاء سدة الحكم، ثم البدء في تغيير النظام القائم، وهناك ثلاثة عناصر أساسية يمكن للمعارضة أن توظفها لصالحها قصد وضع حدّ للنظام الفاسد:[2]

أ– المؤسسة العسكرية: حيث قد يغير قادتها من موقفهم المؤيد للسلطة الحاكمة بسبب تغير الظروف الداخلية والخارجية واعتقادهم أن من مصلحتهم إلتزام الحياد أو تفادي اللجوء إلى استعمال القوة ضد العناصر المناوئة للنظام.[3]

ب– المثقفون: حيث يشكل الطلبة والمثقفون رواد المعارضة السياسية، غير أن تأثيرهم مرهون على فهمهم للواقع المعقد وتجاوز ضغط المصالح الآنية.

---

1 عبد الفتاح ماضي، **المرجع السابق**، ص ص. 74 – 79.

2 **المكان نفسه**.

3 David Beetham, The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq, Democratization, Vol.16, No.3(June 2009), pp.443-454.

ج– الجماهير: تلعب المظاهرات والاحتجاجات دورا محوريا في عملية الإطاحة بنسق الحكم الفاسد.[1]

3– الإحلال التحوّلي:

يتطلب هذا الأسلوب وجود قوى ديمقراطية معارضة في المجتمع تكون قادرة ليس فقط على إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على تقديم تنازلات وإنما أيضا على تجسيد الديمقراطية والحفاظ عليها وتفادي ظهور أو قيام نوع آخر من الحكم اللاّديمقراطي.[2]

إذن يأتي الإحلال التحوّلي نتيجة عملية حسابية براغماتية عقلانية يؤمن بموجبها الطرفان (الحكومة والمعارضة) بالديمقراطية كآلية للتعامل مع مختلف الأزمات المترتبة عن الشمولية، وذلك عن طريق:–

أ– صفقة سياسية ممكنة.

يكون ناتجا عن توازن القوى بين الحكومة والمعارضة، مما يدفع إلى التفاوض حول تغيير النظام السياسي القائم، وتتطلب هذه العملية التوصل إلى صفقة سياسية من خلال إبرام عقد سياسي بين السلطة والمعارضة يضمن انتقال سلمي بدون صدمات إلى نسق حكم صالح. [3]

هناك أمران يدفعان السلطة والمعارضة إلى التوافق السياسي: –

- أولهما الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو الاستيلاء على السلطة.

---

1 Huntington, **Op.Cit**, p.51-70.

2 القاضي، محمد .(2015) . **الإصلاح مقابل الثورة: مقاربات في التغيير السياسي** .في: مجموعة باحثين، **"المناهج الحديثة في العلوم السياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ص.420.445.

3 المكان نفسه.

- ثانيهما تنامي الشعور العام بالحاجة إلى إجماع وطني لمجابهة تحديات التنمية والأمن.

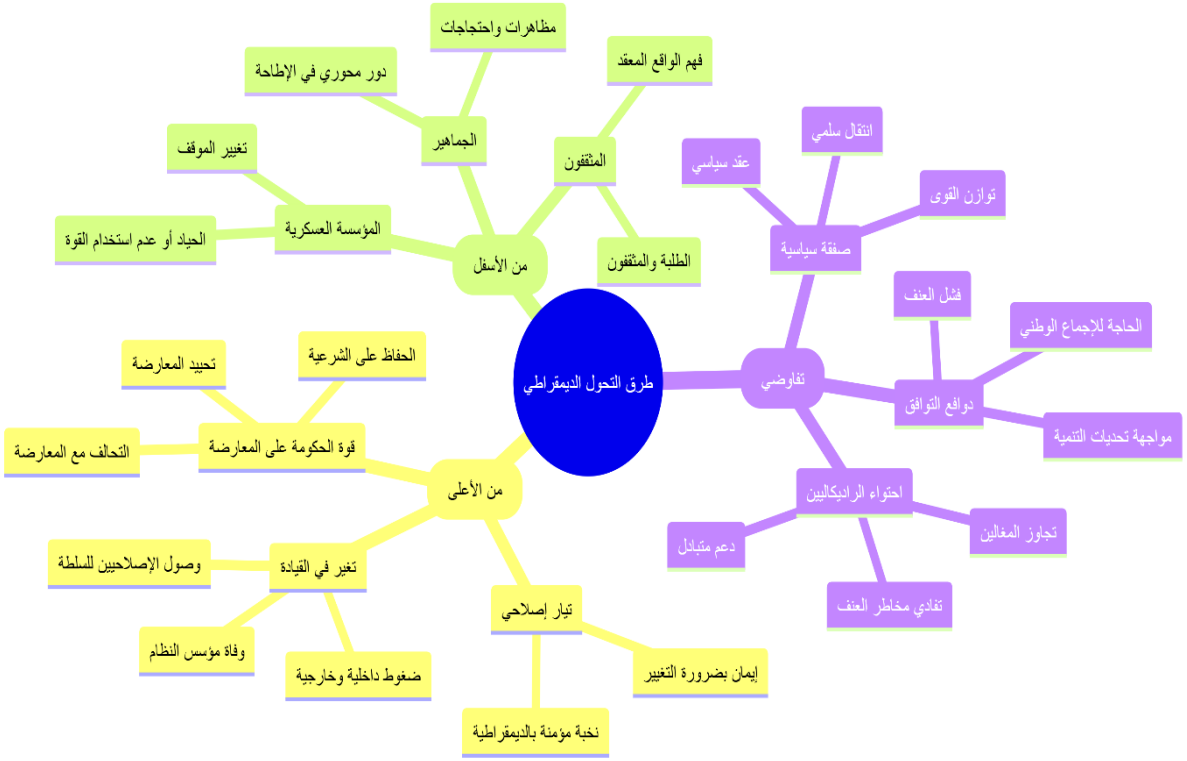
ب- احتواء الراديكاليين.

تقوم كلّ من السلطة والمعارضة بدعم بعضها البعض فيما يخصّ احتواء المتشدّدين غير المرغوب فيهم، حتّى يتمكن كلّ طرف من تجاوز عقبة المغالين التابعين له، فتضطر كلّ من السلطة والمعارضة إلى اللّجوء إلى طاولة المفاوضات بعد إدراكهما للمخاطر التي قد تنجم عن منطق المواجهة والعنف، ويجري غالبا التفاوض حول الضمانات التي يقدمها كل طرف للآخر.[1]

يتضح لنا أن التحول السياسي ظاهرة سياسية شديدة التعقيد ناجم عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية، لكن درجة تأثيرها مجتمعة في عملية التحول السياسي من نموذج إلى آخر قد تتفاوت من وحدة سياسية إلى أخرى تبعا لخصوصية كل واحدة، لكن القاسم المشترك هو إذا كان هذا التحول السياسي هو تحوّل إلى نموذج ديمقراطيا فإن المحصّلة النهائية هي حصول تنمية سياسية مستدامة، لأن التحول السياسي الديمقراطي يؤدّي حتما إلى رشاد الحكم، هذا الأخير الذي يعتبر أحد الأبعاد الرئيسية لتحقيق التنمية السياسية، وهو ما يمكن تلخيصه في المخطط التالي:-

1 عبد الفتاح ماضي، **مرجع سابق**، ص ص.57- 58.

الشكل رقم 03: طرق التحول الديمقراطي



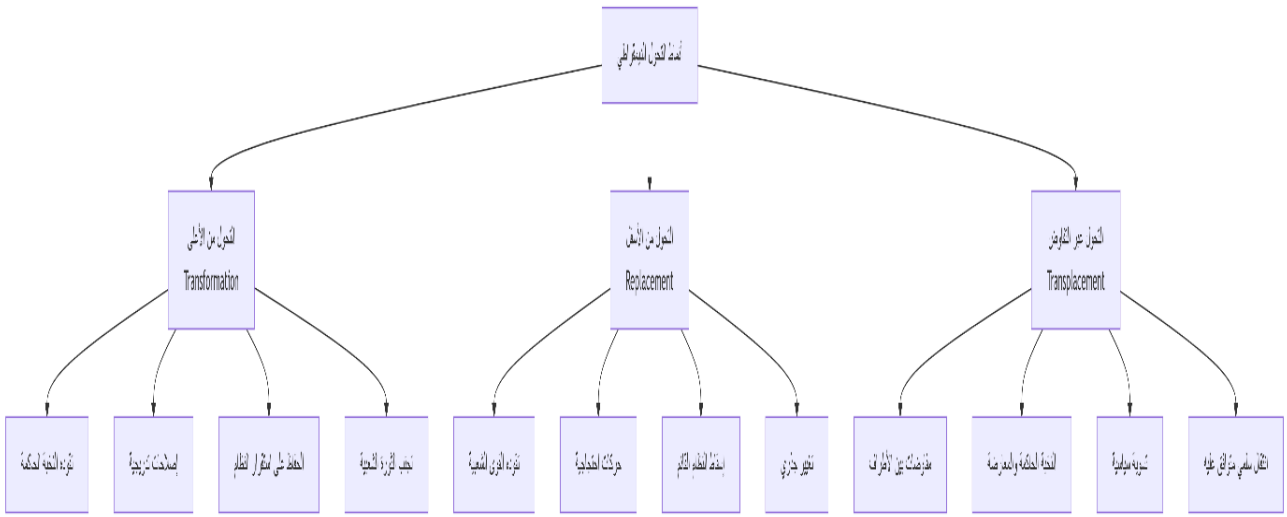
اجمالا يمكن القول أن التحول الديمقراطي يحدث من خلال ثلاث طرق وهي:-

أ. **التحول من الأعلى**:(**Transformation**) يحدث عندما تُبادر النخب الحاكمة نفسها بإصلاح النظام1.

ب. **التحول من الأسفل**:(**Replacement**) يتم من خلال حركات شعبية أو ثورات تُطيح بالنظام السلطوي2.

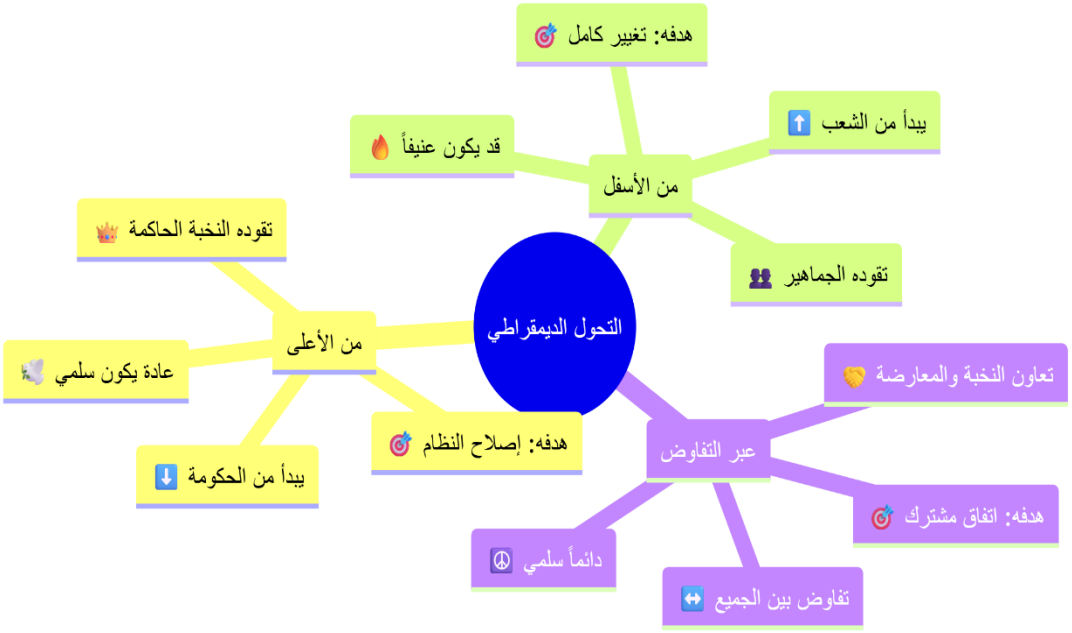
ج. **التحول عبر التفاوض**:**(Transplacement)** يحدث عندما يتم الاتفاق بين القوى السلطوية والمعارضة على صيغة انتقالية3.

الشكل رقم 04: أنماط التحول الديمقراطي



1 Rustow, 1970, Op.cit., p. 350
2 Huntington, 1991, **Op.Cit**, p. 114
3 Diamond, 1999, **Op.Cit**, p. 25

الشكل رقم 05: أنماط التحول الديمقراطي



5. العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي.

1. العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي هي تلك العوامل التي ترتبط بطبيعة النظام السياسي، أو التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من النظام الاجتماعي بمفهومه الواسع، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين كل هذه العوامل لأنها تشكل البنية الداخلية للدولة، قوة المجتمع المدني واستقلاليته، ووجود نخب سياسية ملتزمة بالديمقراطية[1].

1 Linz & Stepan, 1996, p. 7

أ. وعي القيادة السياسية للتغيير: نجد أن هناك دور كبير وفعال للقيادة السياسية في الأخذ بزمام المبادرة لتحفيز عملية التحول الديمقراطي، لأنه عندما تكون هناك رؤية للقيادة السياسية الحقيقية في التغيير ورغبة كاملة مؤمنة بالتغيير تكون قادرة على مواجهة القوى المعارضة لهذا التحول، وفي نفس الوقت تزداد فرص النجاح لهذه العملية التحولية، وبذلك تكون المهارة القوية لهذه القيادة التي تمكنها من مواجهة المعارضين والمتشددين لهذه العملية، وتقوم بتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار السياسي وتوزيع الموارد الاقتصادية وتكون مسؤولة عن حماية الشعب من تعسف مؤسسات الدولة وكذلك الدخول في عملية التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول الديمقراطي والوصول إلي أكثر صيغ مقبولة لدى الأطراف في المجتمع والدولة.

ب. سقوط شرعية النظام القائم: إن لانهيار أي نظام سياسي بوادر ونقاط ومؤشرات ملموسه هي التي تشعل هذه الأزمة السياسية القائمة في تلك المرحلة، لأن عملية التحول الديمقراطي تتوقف على الوعي بضرورتها وهذا ليس كافيا ، وبذلك من الضروري أن يشعر النظام القائم بضرورة التغيير، ولم يعد يسمح له بتأجيل العملية الديمقراطية تحت أي غطاء ومهما كانت الأسباب، لأن الآلية التي كانت توظف لعملية التأجيل لم تعد متاحة ولا مقبولة في ظل الوضع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه على النخب السياسية الحاكمة في معظم دول العالم، ولذلك عليه إرجاع الصراع السياسي إلى نقاطه الأساسية وقواعده الطبيعية والخروج بالدولة من نار الفتنة والحروب الأهلية، وتكون مثل هذه الهواجس هي التي تؤسس شرعية

عملية التحول الديمقراطي والخروج من النفق المظلم والاستجابة لمنهج التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة والتحول الديمو قراطي المنشود وتجنب النتائج السيئة لبعض الأنظمة الدكتاتورية الشمولية.

كما إن لبعض القادة السياسيين مراوغات سياسية تجعل من أنظمتهم قادرة أمام معارضيها بأن تتبنى أسلوب الامتصاص والاحتواء للمعارضة من خلال إعطائهم قدرا معلوما من التمثيل الحكومي ويبقون هم في السيطرة على وسائل الإعلام وآليات الانتخابات والموارد المالية الكبيرة وبتلك الطريقة هم يتفوقون على معارضيهم في صناديق الاقتراع .

اجمالا فإن عملية التحول الديموقراطي وأداة الديموقراطية لن تكون علاجا ناجحا طالما بقيت في وإطار الأمزجة للنخب الحاكمة التي أرادت لها أن تكون أحلاما فارغة، ذلك أن الديمقراطية نظاما للمجتمع قبل أن يكون نظاما للحكام1.

ج. دور مؤسسات المجتمع المدني : وهي المؤسسات الغير رسمية للدولة التي تعمل بعيد ا عن أنظمة الدولة التقليدية وتكون نفقتها من أعضائها أو مموله بصفة بسيطة من السلطة التنفيذية للدولة، لكي تعمل باستقلالية عن سلطة الدولة وبالتالي تحقق أغراضها المتعددة فمنها ما هو سياسي وأخرى اقتصادي وكذلك اجتماعي، فمن الناحية السياسية لها حق التأثير في صنع القرار وكذلك الضغط على الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي مهني

1 مفتاح نصر مفتاح عبيد، "التحول الديمقراطي وأثره على الاستقرار السياسي في الجزائر"، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية، مذكرة ماجستير، ص. 32.

كالدفاع عن الأعضاء المنتسبين لها، ومنها الاجتماعي كالمساعدات الخيرية والإنسانية في الأزمات، وكذلك الاتحادات العمالية والعلمية والثقافية التي تدعم المثقفين والكتاب، وتهدف إلي زيادة الوعي الثقافي في المجتمع، ولا ننسى الجمعيات التي تدعو إلى العمل التطوعي والاجتماعي التي تساهم في تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع، ومن هنا نلاحظ إن أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كونه من أفضل الوسائل التي تقوم بتوعية الجماهير في المجتمعات الإنسانية المختلفة بحقهم في التنمية السياسية مثل التعريف بدور الانتخابات كأداة بيد المواطن في الوصول إلي السلطة أو من ينوبه، وحقوقهم التي يحفظها الدستور في التعبير عن آرائهم والحريات العامة، والحقوق المدنية مثل المشاركة في وضع آليات الدستور من قوانين ومواد دستورية، وحقهم في التظاهر السلمي وحرية إبداء الرأي التي ينادي بها كل مجتمع حر .

وعن طريق هذه القاعدة العريضة التي أنشأها المجتمع المدني يكون قد أنشأ قوة ضاربة بإمكانها الضغط على النظام السياسي القائم وتجبره على فرضية التحول الديمقراطي وحقهم في المشاركة السياسية الفاعلة وكذلك التداول السلمي على السلطة.

د. الوعي بالثقافة الديمقراطية: إن نمو ثقافة الديمقراطية في العالم هو من أبجديات الحياة السياسية في هذه المرحلة، لأن توسيع التعليم الحكومي والخاص وكذلك التعليم الإلكتروني وتطور برامجه سيكون له الفضل الأكبر في هذا النمو الديمقراطي، وانتشار الصحف والمجالات السياسية الإلكترونية والإعلام السمعي والبصري الموجه، والاندماج مع العالم الخارجي،

وانتشار قاعدة مستخدمي الشبكة العنكبوتية بمواقعها الاجتماعية سيكون له الأثر الأكبر في هذه الفترة الزمنية.

أصبح اليوم العالم غرفة واحدة عبر قنوات التواصل المختلفة مما ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي والعلمي بصفة عامة لدي المجتمعات المنغلقة وبالتالي زاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية والدستورية والقانونية، وباتت مجتمعات تمتلك رصيدا من الأفكار السياسية الحديثة يسمح لها بالحديث عن بدايات الثقافة الديمقراطية، الأمر الذي يوفر مجتمعات عالمية جديدة تدعو إلى عملية التحول الديمقراطي السلمي.

ب. العوامل الاقتصادية: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية (نظرية الحد الأدنى الاقتصادي للديمقراطية.[1]

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية الكبرى في عملية التحول الديمقراطي أو التغيير السياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول تأثيرا مزدوجا، الن وجود الإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي وفي نفس الوقت إذا توفرت التنمية الاقتصادية الحقيقية يصبح هناك أفاقا رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص حقيقية إحداث هذا التحول الديمقراطي. [2]

---

[1] Lipset, 1959, p. 75

[2] عبد الله العجيلي سويسي، التحول نحو الديمقراطية في موريتاني، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية، مذكرة ماجستير، 2014، ص.80.

إذا عملية التحول الديمقراطي تتطلب المزيد من التحرر الاقتصادي والسعي من أجل الرفع بالكفاءة الاقتصادية وتطوير القدرة التنافسية للاقتصادات المجتمعية، وبالتالي سوف تضغط بشدة من أجل المزيد من الديمقراطية في النظام السياسي القائم.

2. العوامل الخارجية.

إن تأثير العوامل والضغوطات الخارجية لها دور في عملية التحول الديمقراطي وهي تعتبر لاعب في دعم وتنشيط عملية التحول الديمقراطي وفق ا لمصالحها، وتصاعد تأثيرها في الآونة الأخيرة بفعل الثورة التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيا والاتصالات التي دفعت بظاهرة العولمة بحيث أصبح العالم كقرية واحدة، ومن هنا تختلف الأسباب والتأثيرات من دولة الى أخرى، فمنهم من يرى إن الهزيمة في الحرب أو وقوع الدولة فريسة الاحتلال يؤدي إلى حالة عدم الرضا الداخلي ومطالبة الشعب بتغيير الحاكم فيستعين بالقوي الخارجية، ومنهم أيضا عامل المحاكاة أو التقليد يعني ببساطة إن نجاح عملية التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دول أخرى بهذا التحول مما يضعف من أهمية تأثير العامل الداخلي والبحث عن عامل خارجي لدعم هذه العملية التحولية.

كذلك هناك رغبة النظام السياسي في الاندماج مع المجتمع الدولي ومنظماته الدولية السياسية منها أو الاقتصادية بهدف تلقي المساعدات والمعونات والمنح الخارجية ما يجعل هذا النظام يخطو خطوات إيجابية وملموسة في سبيل تحقيق التحول الديمقراطي خاصة أن هذه

الدول المانحة تأخذ بسياسة العصا والجزرة، ومن هنا يعتبر التدخل والعامل الخارجي سلاح ذو حدين قد يدفع هذا التحول إلى الأمام أو يتسبب في تعطيله، وتعثره وفقا للمصالح والأهداف.1

ونستعرض فيما يلي أهم الضغوطات والعوامل التي تمارسها الدول الكبرى والمؤسسات الدولية المختلفة على التسريع بعملية التحول الديمقراطي: –

أولا: تأثير الدول الكبرى على التموقع الدولي.

إن النظام العالمي والدولي شهد تغييرات وتحولات عديدة وهذه العمليات هي التي حددت معالمه وأسسه تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية، ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم تطورت المرحلة وبدأ العالم الجديد بتحول عميق في هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فالتحولات الكبيرة التي تلاحقت على الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتولي الرئيس ميخائيل غوربا تشوف زمام الآمور وقيامه بالتحول الكامل في النظام العالمي، هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوي التغيير التي أخذت تؤسس لمرحلة تاريخية ومعرفية وقيمية جديدة أطلق عليها اسم النظام الدولي الجديد.

1 فتحي منصور محمد عبد الله، "مشكلات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في البلدان العربية"، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية، مذكرة ماجستير، 2009، ص.84.

يعرف بعض الباحثين هذه المرحلة بأنها مرحلة تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية إلى جانب الدول، أي إن هذه المرحلة تشخص النظام الدولي الراهن بأنه نظام انتقالي لم يتبلور بصورة نهائية بعد، بمعنى أن العمليات التي يشهدها هذا النظام لا تتمتع بالاستمرارية والديمومة ولكنها السبيل لتطور النظام لمرحلة ثانية أكثر استقرارا وثباتا ونظامية.1

ومن أبرز ملامح ومظاهر هذا النظام الدولي الجديد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد تفكك منظومة الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو، كذلك بروز الثورة الصناعية العمالقة وتطور الاتصالات التي استندت إلى المعرفة والتطور التكنولوجي والاستثمار في شتى المجالات منها البحوث العلمية المتطورة، وقادة هذه المرحلة الدول الأوروبية واليابان وعلى رأسهم أمريكا، وتوجيهم نحو إقامة تكتلات اقتصادية كبرى، وبذلك تعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من أهم الدول التي تساند عملية التحول الديمقراطي. ووجدت الديمقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى انجازها في أي مكان من العالم، ضمن التوجه العام لها ورغبتها في الهيمنة على دول العالم، وبالتالي استخدمت ورقة الديمقراطية والتحولات السلمية للسلطة وحقوق الإنسان لتبرير ممارساتها على تلك الدول، بالضغط بجميع هذه الأوراق من أجل تنفيذ قراراتها وتحقيق مصالحها في تلك المناطق. ولا ننسى ممارسات الدول الأوروبية المانحة التي تقوم بالعديد من

1 **المرجع نفسه**، ص.44.

الضغوطات السياسية والاقتصادية على الدول النامية للمطالبة بعودة الحكم المدني الديمقراطي ورجوع القوات العسكرية إلى ثكناتها واتخاذ الإجراءات الدستورية القانونية للفصل بين السلطات الثالث لإقامة نظام ديمقراطي مدني حر يستمد شرعيته عن طريق انتخابات التنافسية .

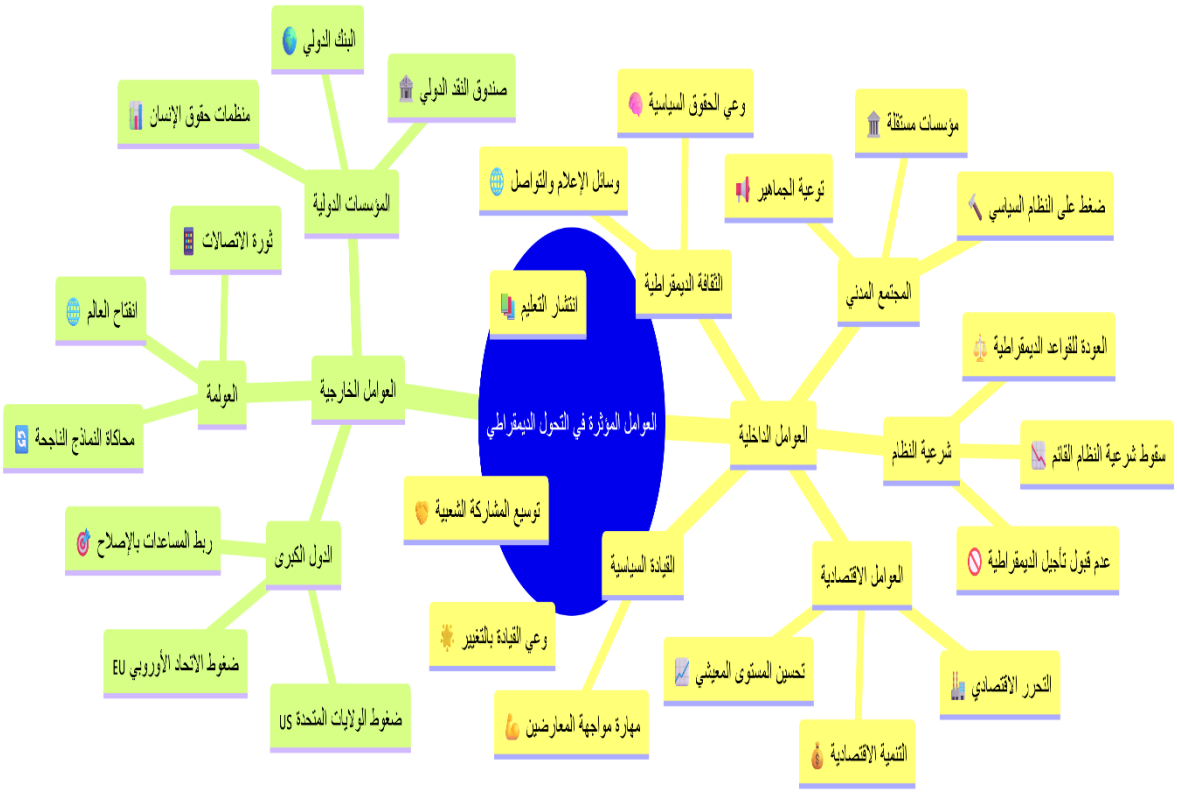
ثانيا: دور المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية.

هناك دور كبير لهذه المؤسسات والمنظمات والتكتلات العالمية التي تتبعها في عملية التحول الديمقراطي ألنها كانت تحدد برامج وخطط اقتصادية كبرى مثل الدول الصناعية الكبرى ما يسمى بالمانحين الدول الثمانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية وجميع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى التي تؤثر في سياسات الدول الداخلية والخارجية وخاصة الدول النامية الن لها توجهات عديدة وتتبنى سياسات لغاء فكرة الدعم الحكومي للسلع والخدمات اقتصادية تعرف بسياسة التثبيت الاقتصادي وتقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص أي الخصخصة الجزئية والكلية.

كما هناك اتجاه أخر تدفع له الدول النامية وهو الانفتاح السياسي الذي يتمثل في التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، وهي نتيجة للمطالب التي تطرحها هذه المؤسسات المعنية مقابل حصول تلك الدول على قروض وتسهيلات اقتصادية، وهي تمثل

جوهر الحكم الرشيد في نظر تلك المؤسسات والمنظمات .مع ذلك فإن هذه الضغوط سواء كانت من قبل الدول الكبرى أو المؤسسات المانحة والمنظمات ذات الفاعلية القوية في النظام الدولي، إنما جاءت متماشية مع أهداف وتنسيقات السياق العام لتلك نما كان الهدف حماية الأطراف الدولية وبالتالي لم يكن هدفها الأساسي هو تنمية تلك البلدان أو مصالحها الخاصة ومجتمعاتها.1

الشكل رقم 06: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي



1 جمال على زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي** (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2005)، ص.43.

6. التحديات الرئيسية للتحول الديمقراطي.

تواجه العديد من الدول، وخاصة في إفريقيا، تحديات كبيرة أثناء محاولتها تحقيق التحول الديمقراطي، هذه التحديات تتنوع بين السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، مما يؤثر على استقرار الدول ونموها وتتمثل في: –

1. التحديات السياسية.

– **عدم الاستقرار السياسي** :شهدت دول مثل مالي فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الانقلابات العسكرية المتكررة. على سبيل المثال، شهدت مالي انقلابات في 2012 و2020 و2021، مما أدى إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية.[1]

- **الصراع على السلطة** :يعاني العديد من البلدان من صراعات داخلية حول السلطة، مما يعوق العمليات الديمقراطية ويعزز الفساد.
- **التمثيل السياسي** :عدم وجود تمثيل كافٍ للفئات المهمشة في العمليات السياسية يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية ويزيد من عدم الاستقرار.

1 المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، **استفتاء مالي: التحول الديمقراطي وتحديات الاستقرار على الموقع: –** https://afropolicy.com/استفتاء-مالي-التحول-الديمقراطي-وتحدي /

2. التحديات الأمنية.

– **النزاعات المسلحة** :تعاني دول مثل مالي من النزاعات المسلحة التي تشمل جماعات متمردة وجماعات جهادية. هذه النزاعات تؤدي إلى تدهور الوضع الأمني وتفشي العنف، مما يعيق جهود التحول الديمقراطي.

الإرهاب :تزايد نشاط الجماعات الإرهابية يزيد من تعقيد الوضع الأمني ويؤثر سلبًا على قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.[1]

3. التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

– **الفقر وعدم المساواة** : تعاني العديد من الدول من معدلات فقر مرتفعة وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، هذه الظروف تؤدي إلى استياء اجتماعي وتزيد من احتمالية تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة.

– **الوصول إلى الخدمات الأساسية** : يساهم عدم كفاية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية في تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

[1] **المكان نفسه.**

4. جهود المصالحة والتماسك السياسي

– **الحوار السياسي** :**يعتبر** تعزيز الحوار بين جميع الأطراف السياسية والمجتمع المدني أمرًا حيويًا لتحقيق الاستقرار. يجب أن تشمل هذه الجهود جميع الفئات بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

– **إصلاح المؤسسات** :يتطلب التحول الديمقراطي إصلاح المؤسسات لتعزيز الشفافية والمساءلة وضمان احترام سيادة القانون.

5. الإصلاحات الأمنية ومكافحة الإرهاب.

– **إصلاح قطاع الأمن** :يجب أن تكون هناك جهود شاملة لتحسين قدرات قوات الأمن وتعزيز التنسيق بينها لمواجهة التهديدات الأمنية بفعالية.[1]

– **مشاركة المجتمعات المحلية** :**يعد** إشراك المجتمعات المحلية في جهود مكافحة التطرف أمرًا ضروريًا لتعزيز الأمن والاستقرار.

أ. **ضعف المؤسسات**: الأنظمة التي تفتقر إلى مؤسسات قوية تواجه صعوبة في تحقيق استقرار ديمقراطي[2].

---

1 أحمد شيخو، تحديات التحول الديمقراطي في المنطقة، على الموقع:
https://anfarabic.com/l-lm/ahmd-shykhw-thdyat-althwl-aldymqraty-fy-almntqt-86752

2 Carothers, 2002, p. 9

ب. **الإرث السلطوي**: تأثير الماضي السلطوي على الثقافة السياسية والممارسات الإدارية[1].

ج. **الاستقطاب الاجتماعي والسياسي**: النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية قد تعرقل عملية التحول[2].

الشكل رقم 07: تحديات التحول الديمقراطي



1 Huntington, 1991, **Op.Cit**, p. 125
2 Diamond, 1999**, Op.Cit**, p. 33

المحور الثاني: المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.

تعتبر عملية التحول الديمقراطي موضوعا مهما في العلوم السياسية، حيث يسعى الباحثون لفهم الشروط والعوامل التي تسهم في نجاح هذه العملية. تتنوع المداخل النظرية التي تركز على شروط التحول الديمقراطي، وكل منها يقدم رؤى فريدة حول العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية المؤثرة في هذا السياق. هذه المداخل تعكس التفاعل المعقد بين الفاعلين السياسيين، المؤسسات، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى السياقات التاريخية والثقافية التي تؤثر على خيارات الدول في تحقيق الديمقراطية.

من خلال تحليل هذه المداخل النظرية، يمكننا تحديد الشروط الأساسية التي تسهم في خلق بيئة مواتية للتحول الديمقراطي، مثل وجود مؤسسات قوية، ثقافة سياسية ديمقراطية، ووجود مجتمع مدني نشط. كما تبرز أهمية العوامل الخارجية، مثل الضغوط الدولية والدعم الخارجي، في تشكيل مسارات التحول الديمقراطي. في هذا السياق، سوف نستعرض أبرز المداخل النظرية المتعلقة بشروط التحول الديمقراطي وكيفية تأثيرها على الديناميات السياسية في مختلف الدول.

1. المدخـــل التحديثـــي.

يؤكد المدخل التحديثي على جملة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

نعني **بالتحديث**: استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية كالتجهيزات التكنولوجية والمعدات الالية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية.[1]

ترجع الأصول التاريخية لهذا المدخل الى **"آدم سميث"** فهو أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه **"ثروة الأمم"**، لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي[2]، فبالنسبة **لآدم سميث**، الحكومة التي لا تحكم قبضتها على الحكم هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة.[3]

قضية الارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **سيمور مارتن ليبست** وقدم ليبست أطروحته لأول مرة سنة 1959 في مقالة تحت عنوان:" بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"[4]، ولتأكيد أطروحته نشر في سنة 1960 كتابه: "الرجل

---

1 العظمة، عزيز. (2017). **معنى النهضة**. دار الساقي، ص ص.20-35.

2 Heilbroner, Robert L. (1999). **The Worldly Philosophers: The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers** (7th ed.). Touchstone, p.54.

3 جوني عاصي، **نظريات الانتقال الديمقراطي: اعادة النظر في براديغم التحول** (رام الله، فلسطين: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص ص.30-35. **وانظر أيضا:** سميث، آدم. (2007). **ثروة الأمم**. ترجمة: عدنان محمود درويش. دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

4 Lipset, Seymour Martin. (1959). "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". American Political Science Review, 53(1), p.75.

السياسي **Political man**"، وحسب ليبست فان الديمقراطية ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.1

ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها الى:

- ديمقراطيات مستقرة.
- ديمقراطيات غير مستقرة.
- دكتاتوريات.

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية الى ديمقراطيات ودكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة، وقارن هذه البلدان من خلال مؤشر الثروة والحضرية وكذا درجة التصنيع والتعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتوصل الى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية.2

وقد قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة ليبست الأصلية ومنها دراسة قام بها "**بولين وجاكمان Bollen and Jakman**" فقد توصلا من خلال تحليلي احصائي لمجموعة

---

1 Lipset, Seymour Martin. (1960). **Political Man : The Social Bases of Politics**. Doubleday & Company, pp.50-61.

2 الطويل، رضوان .(2004) .الديمقراطية والتنمية: إشكالية العلاقة .مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.303.**وانظر أيضا**: أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:-
https://political-encyclopedia.org/dictionary

من العوامل التي تمثل المحددات الأساسية للديمقراطية، الى أن المحدد الاقتصادي أكثر أهمية من المتغيرات الاخرى مجتمعة.[1]

2. مدخل الثقــافة السيــاسيــة.

تعتبر الثقافة السياسية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي، فهي تعكس القيم والمعتقدات والمعايير التي تشكل سلوك الأفراد تجاه السياسة ونظام الحكم. في هذا السياق، يتناول هذا المدخل العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي.

تركز هذه النظرية على تأثير الثقافة والقيم المجتمعية على الديمقراطية. تعتقد أن التحول الديمقراطي يتطلب تغييرات في الثقافة السياسية وقيم المجتمع تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان. تشير الأدبيات إلى أن المجتمعات التي تتمتع بقيم ديمقراطية قوية تكون أكثر استعداداً للتحول الديمقراطي.

أ. نشأة مدخل الثقافة السياسية

يعد مفهوم الثقافة السياسية ومعه مفهوم التنشئة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسة المقارنة. وترجع أهمية هذا المدخل من خلال إدراك أن مجموعة الرموز السياسية والثقافية المشكلة لنظام معتقدات الأفراد والجماعات تعتبر أساس شرعية النظام. ويقصد

1 Bollen, K. A., & Jackman, R. W. (1985). Political Democracy and the Size Distribution of Income. American Sociological Review, 50(4), p. 438.

بالتنشئة السياسية تلك العملية التي يتم عن طريقها اكتساب المعرفة السياسية وعادات التفكير والسلوك التي تشكل رموز ومعتقدات الثقافة السياسية.1

يرجع استخدام هذا المدخل الى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات حيث أدرك علماء السياسة أن الأطر التحليلية البنائية أو الهيكلية لا تمكن وحدها من تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية، فدعوا الى ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة الحكم والسياسة في أي مجتمع متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى وتصورات علم النفس الاجتماعي.2

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار هذا المدخل التطورات التقنية المتعلقة بتقدم أدوات البحث وجمع البيانات، خاصة تطوير أساليب المسح الاجتماعي واستبيانات الرأي العام. كذا تطوير وسائل وطرق المقابلة وطرق التحليل والاستنتاج الاحصائي.3

ب. التعريف بمفهوم الثقافة السياسية.

لقد كان العالم السياسي الأمريكي "**قابريال ألوند**" أول من استخدم مصطلح الثقافة السياسية في مقالة كتبها سنة 1956 ويعرفها "**ألموند**" أنها: " مجموعة التوجهات السياسية

1 Almond, Gabriel A., & Verba, Sidney. (1963). **The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations**. Princeton University Press, pp.14-15.
2 Pye, Lucian W., & Verba, Sidney (Eds.). (1965). **Political Culture and Political Development**. Princeton University Press, pp.33-35.
3 العوضي، محمود. (2008). **مقدمة في النظم السياسية المقارنة**. دار النهضة العربية، ص ص.120-150.

والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".[1]

ويرى "**لوسيان باي**" أن الثقافة السياسية هي: " مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي".[2]

أما "**سيدني فيربا**" فيذهب في تعريفه للثقافة السياسية أنها: " المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في اطاره".[3]

ويذهب "**اريك روي**" الى اعتبار الثقافة السياسية أنها: " نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية".[4]

---

1 جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبد الله، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع: 1998، ص .69.

2 Pye, Lucian W. (1968**). Political Culture**. In International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, Macmillan, p.218.

3 Verba, Sidney. (1965). "Conclusion : Comparative Political Culture." In L. W. Pye & S. Verba (Eds.), **Political Culture and Political Development**, Princeton University Press, p.513.

4 Rowe, Edward T. (1966). "Political Culture and Political Development: A Conceptual Framework." Comparative Political Studies, 1(1), p.22.

وانظر أيضا: مركز البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية الديمقراطية**، على الموقع: –

https://www.bipd.org/publications/Articles/431153.aspx

يذهب **"ألموند"** الى اعتبار أن الثقافة السياسية تتكون من أربعة أبعاد:-

1. أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.

2. أنها تتكون من ادراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي، ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية، والتزامات بقيم سياسية معينة.

3. محتوى الثقافة السياسية متضمن في عملية التنشئة السياسية الي تتم خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسسة التعليمية والتعرض لوسائل الاعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.[1]

4. تؤثر الثقافة السياسية على البنية الحكومية والسياسية وأدائها واللتان تحملان علاقات متبادلة بينهما.

---

1 جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص .69.

اجمالا يمكن القول أن مفهوم الثقافة السياسية يتحدد من خلال العناصر التالية: –

- يتحدد جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية أو معنوية.

- الثقافة السياسية فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

- يعتبر النظام الثقافي في المنظور الماركسي أحد عناصر البنيان الفوقي الذي يشكله البنيان السفلي (قوى وعلاقات الانتاج) وهكذا فالثقافة السياسية هي نتاج الواقع الاقتصادي وفي هذا الإطار يذهب المفكر الماركسي "جرامشي" صاحب فكرة ونظرية الهيمنة الى اعتبار أن الثقافة السياسية هي: " البنية الفوقية الايديولوجية للمجتمع، ويتم خلقها وتعزيزها عن طريق الهيمنة الطبقية وتعمل التنشئة السياسية على استمراريتها وديمومتها".[1]

- لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتا، ولكنها تتعرض للتغير والتبدل، ويتوقف هذا التغير على مدى التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- الثقافة السياسية المنتشرة في المجتمع ليست متماثلة، ويرجع ذلك لاختلاف مجموعة من العوامل كالأصل العنصري والديانة ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

1 Gramsci, Antonio. (1971). Selections from the Prison Notebooks (Q. Hoare & G. Nowell-Smith, Eds. & Trans.). International Publishers, p.12.

ج. قياس توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي.

يرى "ألموند" و"فيربا" أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هي:

- الادراك، ويعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.
- المشاعر، وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة.
- التقييم، ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي وتقييمهم لأدائه.[1]

أما تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع فيتم من خلال مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية هي:

- النظام ككل، ويشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري والمساحة...الخ
- المدخلات وهي التعبير وتقديم المطالب المختلفة الى السلطات السياسية لتحويلها الى سياسات عامة وقرارات ملزمة.

---

1 جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص ص.69-71. وانظر أيضا: هلال، علي الدين، والنجار، محمد. (2004). **النظم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**. منشأة المعارف.

- المخرجات وهي القرارات والسياسات التي يصدرها النظام السياسي.
- دور الذات ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره في الحياة السياسية من خلال معرفته لكيفية المشاركة السياسية والمعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي.

د. أنواع الثقافة السياسية.

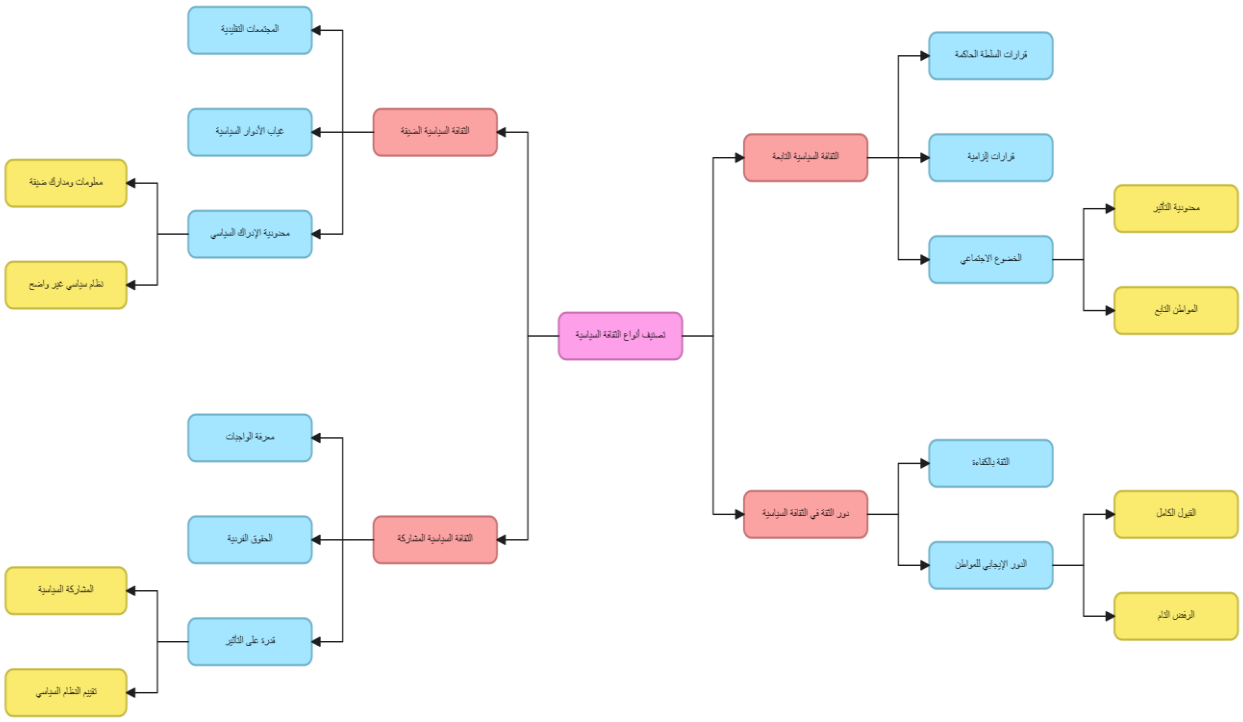
قدم "ألموند" و"فيربا" تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي كالتالي: -1

1. **الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** توجد هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية، وتتميز بعدم وجود أدوار ووظائف سياسية للفرد، وتكون للفرد معلومات ومدارك ضيقة للمجتمع، أما ادراكه ووعيه بنظامه السياسي فهو محدود وغير واضح.
2. **الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:** وهي عبارة عن وجود ثقافة الخضوع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها أفراد المجتمع الزامية ولا يمكن تحديها، نظرا لاقتناع الفرد بعدم قدرته على التأثير على النظام السياسي وأنه مجرد تابع أو رعية.

1 جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص ص. 73-77. وانظر أيضا: العوضي، محمود. (2008). مقدمة في النظم السياسية المقارنة. دار النهضة العربية.

3. الثقافة السياسية المشاركة: هي ثقافة يتميز الفرد فيها بمعرفته لواجباته وحقوقه ولديه ثقة بكفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويعتبر دوره ايجابيا وفعالا في العملية السياسية. وشعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي يتراوح بين القبول الكامل والرفض التام.1

الشكل رقم 08: أنواع الثقافة السياسية عند ألموند وفيربا



1 جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص ص. 73-77. وانظر أيضا: مركز البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية الديمقراطية**، على الموقع: -

https://www.bipd.org/publications/Articles/431153.aspx

4. الاقتراب المؤسسي.

يعتبر الاقتراب المؤسسي من التحليلات النظرية الهامة، إذ ظهرت كرد فعل على الاقتراب التاريخي من جهة والاقترابين المثالي والقانوني من جهة أخرى، حيث أصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ودراسة الإدارة، ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية.

يعتمد اقتراب المؤسسة على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف داخل الدولة أو بين الدول وذلك من خلال التركيز على: -

1. الهدف من تكوينها: هل تأسست لتحقيق غرض عام.
2. مراحل تطورها والعوامل التي كان لها دور وتأثير في شكل المؤسسة وأدائها.
3. تجنيد الأعضاء في المؤسسة ويتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.
4. الوسائل المستخدمة من طرف المؤسسة للحفاظ على بقائها.
5. هياكل المؤسسة وأبنيتها ومكوناتها.
6. علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
7. اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.

8. الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية، والفاعلية، والقوة، والتأثير.

9. التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها.[1]

المؤسسة في معناها العام هي مجموع مظاهر الأنماط السلوكية الثابتة والتي تحدد انتظام (قواعد) وسلوك نشاط الأفراد. والمؤسسة عند صاموئيل هنتنغتون هي: " أنماط من السلوك الثابت والمقيم والتوافق بين الأفراد".[2]

والمأسسة هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية، ويقصد **بالمؤسسات السياسية** مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، المؤسسات البيروقراطية.[3]

لقد مر الاقتراب المؤسسي بمرحلتين: المرحلة التقليدية والحديثة.

- **الاقتراب المؤسسي التقليدي.**

يولي هذا الاقتراب أهمية بالغة للأبنية والهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، لذلك كان التركيز على وصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية

---

1 نصر محمد عارف، **مرجع سابق**، ص.205.

2 هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة: علي الدين هلال، مكتبة مدبولي. القاهرة، مصر. وانظر أيضا:

Huntington, S. P. (1968). **Political Order in Changing Societies**. Yale University Press. New Haven, USA. p. 12.

3 **Ibid**, p.13.

(التشريعية، التنفيذية، القضائية) أو وصف شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) كما تصف شكل الحكومة (ملكية أوجمهورية) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية، حكومة جمعية).

كما يهتم هذا الاقتراب بالتطور التاريخي للمؤسسات، ويتم تناول النظام السياسي من منطلق القانون الدستوري، فالظاهرة السياسية يحكمها اطاران، إطار مشروعية المؤسسة أي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات، وإطار شكل المؤسسة أي النمط البنائي التراتبي للمؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى.[1]

النقد:

1. غلبة النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية.

2. تجاهله السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات.

3. تجاهل الاقتراب المؤسسي الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الاجتماعية، والقوة السياسية.

✓ ظل هذا الاقتراب حتى بروز المدرسة السلوكية وسيادتها.

---

1 محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص.120-121. وانظر أيضا: علي الدين هلال، **محاضرات النظم السياسية المقارنة** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1975-1976)، ص.06.

- **الاقتراب المؤسسي الجديد أو الحديث.**

ظهرت بذور الاقتراب المؤسسي الجديد في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي "صاموئيل هنتغتون" وذلك في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، إلا أن بروز المؤسسية الحديثة كان في الثمانينيات.

لقد اهتمت المؤسسية الجديدة سياقات جديدة لدراسة المؤسسة، وتمثلت في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها، كما اهتمت بتفاعل المؤسسة مع بيئتها وبالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة.

يولي الاقتراب المؤسسي (**The Institutional Approach**) أهمية للبعد المؤسسي في دراسة الظواهر السياسية، ويربط ذلك بالأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة. فالمؤسسات هي المحدد الرئيسي للسياسة العامة، على حد قول **ويلدافسكي1**.

تعددت وتنوعت الدراسات المتناولة للمؤسسات والأطر النظرية والتحليلية. فقد اهتم صاموئيل هنتنغتون بدراسة المؤسسات وأبعادها، ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات لتحديد

1 Wildavsky, A. (1986). **Budgeting: A Comparative Theory of Budgetary Processes**. Transaction Publishers. New Brunswick, USA, p. 5.

أنماطها ومستويات تطورها. ففي كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، حدد هنتنغتون أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسية (البناء المؤسسي) وهي كالتالي[1].

1. **التكيف:** يقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية: –

أ. **العمر الزمني:** فكلما كان عمر المؤسسة أطول كانت الأقدر على التكيف والعكس صحيح، فالمؤسسة القديمة هي الأكثر تأثيرا وبشكل ايجابي في تعزيز أداء الدولة واستقرارها.[2]

ب. **العمر الجيلي:** يتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي، أي هل انتقلت القيادة سلميا من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقا لقواعد التداول السلمي على السلطة هي الأقدر على التكيف من المؤسسة التي تنتقل فيها السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية.

ج. **التغير الوظيفي:** المؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

---

1 Huntington, **Op.Cit**, p. 12.

2 كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** (الكويت: وكالة المطبوعات للنشر، د.ت.ن)، ص.27. **وانظر أيضا:** محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص.122.

2. **التعقيد:** بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف بغية الاستمرارية، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين: –

أ. درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها. ب. درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها

3. **الاستقلالية:** تشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وتقاس ب: –

أ. الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف؟

ب. شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟

4. **التماسك:** يشير إلى درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، ويقاس بالمؤشرات التالية: –

أ. مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

ب. مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة تهتم بمناسبات التغير القيادي.

ج. مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، وما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وأهدافها أو بقضايا هامشية.[1]

1 **المرجع نفسه**، ص ص.27-28. وانظر أيضا: محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص.123.

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر اليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.1

وقد قدم في هذا الصدد الكاتب الأمريكي "**صاموئيل هنتنغتون**" دراسة نظرية حول التحول الديمقراطي في مؤلفه:" **الموجة الثالثة، التحول الى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين**"، وتشير تحليلات صاموئيل هنتنغتون الى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا.2

في هذا الإطار يحدد **هنتنغتون** شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي: –

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة ايجابية دافعة.
- يمثل الدستور احدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.

1 البدوي، أحمد. (2015). **النظم السياسية المقارنة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.147.

2 هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، سلسلة عالم المعرفة، ص.25.

- العمل على ارساء صيغة تعيد احياء التقاليد القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.1

لقد أولت الدراسات المعاصرة اهتماما بدور الاستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها الى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول الى جانب تلك التي تسهم في استقرار الديمقراطيات.2

لقد قدم كل من **لينز وليجفارت Lijphart** و**Linz**3 دراسة حول دور كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي، حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الاثنية الى جانب توفيرها لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.

عموما، المؤسسات تمثل شرط أساسي لقيام الدمقرطة وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية.

---

1 **المرجع نفسه**، ص ص.67-72.

2 أحمد البدوي، **مرجع سابق**، ص.155.

3 Linz, J. J. (1990). The Perils of Presidentialism. Journal of Democracy, 1(1), p.54. And see : Lijphart, A. (1999). **Patterns of Democracy : Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries.** Yale University Press, p.42.

المحور الثالث: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.

تعد عملية التحول الديمقراطي أحد أبرز القضايا التي تثير اهتمام الباحثين والممارسين في مجال العلوم السياسية. يسعى العديد من الباحثين إلى فهم العوامل والظروف التي تؤدي إلى حدوث هذا التحول، مما أدى إلى تطوير مجموعة من المداخل النظرية التي تركز على مصادر التحول الديمقراطي. تتنوع هذه المداخل بين تلك التي تركز على العوامل الداخلية، مثل الثقافة السياسية، والمجتمع المدني، والمؤسسات، وتلك التي تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية، مثل الضغوط الدولية والمساعدات الأجنبية.

تسهم هذه المداخل في تقديم رؤى متعددة حول كيفية نشوء الديمقراطية واستدامتها، مما يساعد على تحليل التجارب المختلفة للدول في سعيها نحو التحول الديمقراطي. كما تقدم هذه النظريات أدوات لفهم السياقات التاريخية والاجتماعية التي تؤثر على هذا المسار. من خلال استكشاف هذه المداخل، سنتمكن من التعرف على العوامل الحاسمة التي تسهم في تشكيل بيئة مواتية للتحول الديمقراطي، وكذلك التحديات التي قد تواجهها الدول في هذا الطريق.

1. المدخــل الانتقـالــي.

يمثل هذا المدخل الباحث السياسي "**دانكوارت روستو Dankwart Rustow** الذي كتب في مقالته بعنوان: "**Transition to Democracy**" سنة 1970، فقد سعى الى معرفة كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

يرى **روستو** أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة لأن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

استند **روستو** في دراسته الى بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي، على تحليل تاريخي مقارن، فدرس المسار التاريخي لكل من تركيا والسويد وحدد أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي: -

1.**مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** يرى روستو أن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين**1**.

1 نبيل كريبش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008)، ص.41. وانظر أيضا: أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:

https://political-encyclopedia.org/dictionary

2. **مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم / المرحلة الإعدادية:** حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة بسبب تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة تطالب بموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم، فتكون الديمقراطية بذلك أحد النواتج الرئيسية لهذا الصراع، وبالتالي فهي ليست نتاجا لتطور سلمي.

3. مرحلة القرار / المرحلة الانتقالية والتحول المبدئي: وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

5. مرحلة التعود: وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها[1] .

---

1 **المكان نفسه**. وانظر أيضا: أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:
https://political-encyclopedia.org/dictionary

الشكل رقم 09: مرحل التحول الديمقراطي عند روستو



وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي **لروستو**، ومن أهم المحاولات دراسة **جويلرمو أودينيل(G.O'Donnell)** وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: "**Transition from Authoritarian Rule**" ودراسة **لجوان لينز** (**Juan Linz**) تحت عنوان: "**Between States: Interim Governments and Democratic Consolidation**" ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل **روستو** بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد

تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى. وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة .

2. المدخـــل البنيـــوي.

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب. ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.[1]

يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة – اقتصادية اجتماعية سياسية – تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات وفي مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى، وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة **بارنغتون مور Barington) Moore**) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا

---

1 جوني عاصي، **مرجع سابق**، ص.42. وانظر أيضا: أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:
https://political-encyclopedia.org/dictionary

والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).

واستندت مقاربة **مور** ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي (أرستقراطية الأرض)، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى .

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام **ديتريك روشماير** وزملاؤه بتدارك هذا النقص، وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم1.

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.

3. المدخـــل التنمـــوي.

يعد المدخل التنموي من أهم المداخل التفسيرية في دراسة التحولات الديمقراطية، حيث يفترض وجود علاقة طردية بين مستوى التنمية الشاملة في مجتمع ما وفرص انتقاله نحو

1 **المرجع نفسه**، ص ص.43- 48. وانظر أيضا: أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:
https://political-encyclopedia.org/dictionary

الديمقراطية. ينطلق هذا المدخل من فكرة أساسية مفادها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تخلق شروطاً موضوعية وذاتية تفضي إلى المطالبة بالديمقراطية، وتجعل استمرارها أكثر احتمالا[1].

أ. تعريف التنمية السياسية.

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في:-

- ✓ التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1 Lipset, S. M. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. American Political Science Review, 53(1), 75.

- ✓ التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية. فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي.
- ✓ وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.
- ✓ التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
- ✓ التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
- ✓ التنمية السياسية هي عملية بناء الديموقراطية.1

يرتكز المدخل التنموي على فرضية رئيسية مؤداها أن الديمقراطية تحتاج إلى تربة خصبة تنمو فيها، وهذه التربة هي التنمية بمختلف أبعادها. فالدول التي تحقق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية، وتتمتع بمجتمعات مدنية قوية، وتضمن تعليماً عالياً الجودة، وتحتوي على طبقات وسطى واسعة، تكون أكثر استعداداً للتحول الديمقراطي وأكثر قدرة على استدامته

1 أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:-

https://political-encyclopedia.org/dictionary

1، وقد عبر عن هذه الفكرة بوضوح **سيمور مارتن ليبست** في مقالته الشهيرة عام 1959 التي أكد فيها أن "الديمقراطية تتطلب تنمية2."

يعمل المدخل التنموي من خلال عدة آليات مترابطة. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحضر المجتمعات وارتفاع مستويات التعليم، مما ينتج عنه تغير في القيم الاجتماعية باتجاه قبول التعددية والتسامح**3** .كما تخلق التنمية طبقة وسطى مستقلة اقتصادياً وقادرة على المطالبة بحقوقها السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تقلل التنمية المتوازنة من حدة الصراعات الاجتماعية حول توزيع الثروة، مما يسهل الانتقال إلى نظم سياسية قائمة على التناوب السلمي للسلطة**4**.

ساهم العديد من الباحثين في تطوير المدخل التنموي. كان **ليبست** أول من قدم إثباتا إحصائيا على العلاقة بين التنمية والديمقراطية **5**.ثم جاء **كارل دويتش** ليطور نظرية التحديث الاجتماعي التي ركزت على دور التمدن والتعليم والإعلام6 .فيما أضاف **رونالد إنجلهارت**

---

1 Huntington, 1991, p. 59

وانظر أيضا: هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. سلسلة عالم المعرف.

2 Lipset, S. M. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. American Political Science Review, 53(1), p. 79

وانظر أيضا: ليبست، سيمور مارتن. (2000). الديمقراطية والتنمية. في: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

3 Deutsch, K. (1961). Social Mobilization and Political Development. American Political Science Review, 55(3), p. 498

4 Moore, B. (1966). Social Origins of Dictatorship and Democracy. Beacon Press., p. 418

5 Lipset, 1959, **Op.Cit**, p. 81

6 Deutsch, 1961, **Op.Cit**, p. 501

بعدا جديدا من خلال نظريته حول التحول القيمي، التي بينت كيف تؤدي التنمية إلى تحول المجتمعات من "قيم البقاء" إلى "قيم التعبير الذاتي" التي تعد أساسية للديمقراطية.[1]

ب. نظريات التنمية السياسية.

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر: في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي "نظرية التحديث" و"نظرية التنمية الاقتصادية"، و"نظرية الثقافة السياسية"؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على "نظريات التحول الديموقراطي" وبناء الديموقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديموقراطية أولا" و"نظرية الاختيار العقلاني". وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا.

1 Inglehart, R. (1997). **Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies**. Princeton University Press., p. 161

- **نظرية التحديث.**

تعد نظرية التحديث من النظريات المؤثرة في حقل الدراسات التنموية، حيث تقدم رؤية شاملة لعملية التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة. تذهب هذه النظرية إلى أن التحديث ليس مجرد عملية تصنيع اقتصادية بحتة، بل هو عملية متعددة الأبعاد تشمل تحولات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية والقيمية. فبينما يظل التصنيع شرطاً ضرورياً لهذا التحول، إلا أنه لا يعد شرطا كافيا لتحقيق الحداثة الشاملة1.

تقوم النظرية على تقسيم حتمي للمجتمعات إلى تقليدية وحديثة، مع افتراض سيرورة تطورية خطية تنتقل بها المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم. وهذا التصور يمثل المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية التي كانت ترى حتمية تاريخية تنتقل بها المجتمعات من الرأسمالية إلى الاشتراكية2 .وتتميز نظرية التحديث بعموميتها وشموليتها، حيث لا تركز على الجانب السياسي فقط، بل تتناول التنمية في إطار حركي شامل يمس جميع مناحي المجتمع.

يبرز في هذا الإطار مساهمة **دافيد أبتر Apter, D** ، الذي شدد على الترابط الوثيق بين التنمية والتحديث. فمن منظور أبتر، يؤدي التصنيع إلى تغيرات جذرية في مبادئ التدرج الاجتماعي وتوزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية، حيث ينتقل المجتمع تدريجياً من النظام

1 Apter, D. E. (1965). **The Politics of Modernization**. University of Chicago Press., p. 45.

وانظر أيضا: حمود، محمد. (2005). نظريات التنمية السياسية. مركز الدراسات الوحدة العربية.

2 Lerner, D. (1958). The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East. Free Press., p. 78

التقليدي إلى نظام حديث يتسم بالعقلانية والتراتب الوظيفي **1**.وفي هذا المجتمع الحديث، تتراجع الانتماءات الطبقية لتحل محلها انتماءات قائمة على الكفاءة والتعليم والتخصص الوظيفي.

أما **التحديث السياسي** فيعني – حسب أنصار هذا المذهب – نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية والمؤسسات الحديثة كالمدارس والمستشفيات والشركات من المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات غير الصناعية. وتتميز هذه العملية بـ "حرق المراحل"، حيث تسبق الأدوار والمؤسسات المستوردة تطور قوى الإنتاج المحلية، مما يمنحها دورا تجديديا رياديا2.

من **الانتقادات الجوهرية** الموجهة لهذه النظرية اعتبارها الاستعمار "قوة تحديثية"، ودعوتها إلى تكثيف الوجود الغربي في بلدان العالم الثالث باعتباره ضروريا لتحقيق التحديث3 . وهذا ما عرض النظرية لانتقادات كبرى، خاصة من قبل المنظرين **post-colonial** الذين يرون في ذلك تكريسا للتبعية وإغفالا للخصوصيات الحضارية والثقافية للمجتمعات غير الغربية.

تبقى نظرية التحديث، رغم كل الانتقادات، إطارا تحليليا مهما لفهم عمليات التحول المجتمعي، شرط أن يتم التعامل معها بنظرة نقدية تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجتمع وتاريخه الحضاري.

---

1 Apter, 1965, **Op.Cit**, p. 89
2 **Ibid**, p. 134
3 **Ibid**, p. 156

- **نظرية التنمية الاقتصادية.**

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة.[1]

وقد اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديموقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية .أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو "**سيمور مارتن ليبست**" قال بعلاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية[2]، مؤكدا أن العامل الاقتصادي، هو سبب استقرار الديموقراطيات الغربية بينما ذهب آخرون، في مقدمتهم "**صامويل هنتنغتون**"[3] ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديموقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديموقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية ملخصًا ما رآه من أهمية

---

1 أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:

https://political-encyclopedia.org/dictionary

2حمود، محمد. (2005). **نظريات التنمية السياسية. مركز الدراسات الوحدة العربية.** ص ص.67-89. وانظر أيضا: ليبست، سيمور مارتن. (2000). **الديمقراطية والتنمية. في: الديمقراطية والتحول الديمقراطي.** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

3 هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** سلسلة عالم المعرفة.

نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارته " التنمية الاقتصادية تجعل الديموقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية".

شهد العالم عدة تجارب تؤكد أهمية المدخل التنموي. ففي شرق آسيا، مثلت تجارب كوريا الجنوبية وتايوان نماذج ناجحة للربط بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي1. وفي أمريكا اللاتينية، ساعدت التنمية في ترسيخ الديمقراطية في دول مثل البرازيل وتشيلي. لكن التجربة العربية قدمت استثناء مهما، حيث فشل النموذج الريعي في تحقيق تحول ديمقراطي رغم تحقيق مستويات عالية من الدخل، مما يدل على أن التنمية الاقتصادية شرط لازم لكنه غير كاف2.

واجه المدخل التنموي انتقادات مهمة، أبرزها اتهامه بالحتمية التنموية وإغفاله لدور العوامل الثقافية والسياسية3. كما أشار النقاد إلى وجود استثناءات بارزة، مثل استمرار أنظمة استبدادية في دول غنية مثل سنغافورة، ووجود ديمقراطيات مستقرة في دول فقيرة مثل الهند4. ورغم هذه الانتقادات، يبقى المدخل التنموي أداة تحليلية مهمة لفهم شروط إنجاح التحولات الديمقراطية واستدامتها.

1 Haggard, S., & Kaufman, R. (1995). **The Political Economy of Democratic Transitions**. Princeton University Press., p. 27
2 Anderson, L. (1987). The State in the Middle East and North Africa. Comparative Politics, 20(1), p. 13
3 O'Donnell, G. (1973). **Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics**. University of California Press., p. 91
4 Przeworski, A., & Limongi, F. (1997). Modernization: Theories and Facts. World Politics, 49(2), p. 165

- **نظرية الديموقراطية.**

قدمت مجموعة من الدراسات الميدانية نقدا جوهريا لنظرية التحديث التقليدية التي تفترض ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية كشرط مسبق للتحول الديمقراطي. حيث قام باحثون بارزون مثل "**سيغل وفاينشفاين وهالبرين**" بدراسة مقارنة لبلدان فقيرة متقاربة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها مختلفة في أنظمتها السياسية. وكشفت هذه الدراسات أن الديمقراطيات الفقيرة حققت معدلات نمو اقتصادي لا تقل عن تلك التي حققتها النظم السلطوية، بل تفوقت عليها في جودة الأداء وحسن التسيير1.

توضح الأمثلة الواقعية من مختلف أنحاء العالم هذه الحقيقة. ففي أمريكا اللاتينية، عانت الحكومات العسكرية السلطوية من كوارث متعددة شملت المجاعات والأوبئة وانتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة، في إفريقيا وآسيا، أظهرت الدول التي تبنت أنظمة ديمقراطية مثل الهند والسنغال أداءً أفضل بشكل ملحوظ مقارنة بالدول السلطوية مثل أنغولا وزيمبابوي. لم يقتصر هذا التفوق على النمو الاقتصادي فحسب، بل شمل أيضاً مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وظروف المعيشة، وجودة الخدمات الصحية والتعليمية2.

1 Sigel, R., Feinstein, L., & Halperin, M. (2008). **The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace**. Routledge., p. 156

وانظر أيضا: حمود، محمد. (2010). الديمقراطية والتنمية: إشكالية العلاقة. مركز الدراسات الاستراتيجية.

2 **Ibid**, p. 158.

بناء على هذه النتائج، طور النقاد رؤية جديدة تناقض فرضية "التنمية أولا". فبدلا من اعتبار الديمقراطية نتاجا للتنمية الاقتصادية، أكدوا على أسبقية التحول الديمقراطي كشرط أساسي للتنمية المستدامة. وقد وجه هؤلاء الباحثون انتقاداً حاداً لنظرية التحديث، معتبرين أنها ساهمت في تدعيم الاستبداد وإطالة عمر الأنظمة السلطوية. فشعار "التنمية أولاً" استُخدم كذريعة لتأجيل المطالب الديمقراطية وتبرير قمع الحريات تحت مسمى "حشد القوى الوطنية لمعركة التنمية.**1**"

تشير هذه الدراسات إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هي علاقة تبادلية وليست أحادية الاتجاه. فبدلا من انتظار تحقيق التنمية الاقتصادية كشرط مسبق للديمقراطية، يمكن للتحول الديمقراطي أن يكون محركاً أساسياً للتنمية الشاملة والمستدامة.

4. نظرية السلام الديمقراطي.

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على فرضية أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وهي فكرة تعود جذورها الفكرية إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط. وقد تطورت هذه النظرية عبر كتابات باحثين بارزين مثل **مايكل دويل وبروس**

1 **Ibid**, p. 160

راست، الذين أكدوا على أن المؤسسات الليبرالية في الدول الديمقراطية تعزز قيماً وسلوكيات تفضي إلى السلام بين الأمم1.

تستند النظرية إلى ثلاث آليات رئيسية تستقي أصولها من فكر **كانط: –**

أولا، الآليات المؤسسية :حيث تخضع الحكومات الديمقراطية لرقابة البرلمانات والمؤسسات التشريعية، مما يفرض قيوداً على اتخاذ قرارات التورط في الحروب. كما أن الحاجة لكسب تأييد الناخبين تدفع القادة السياسيين نحو الحلول السلمية2.

ثانيا، الآليات الثقافية والقيمية :تتبنى المجتمعات الديمقراطية ثقافة الحوار والتسامح وحل النزاعات سلميا. هذه القيم تنعكس على السياسة الخارجية، حيث تفضل الديمقراطيات الوسائل الدبلوماسية في إدارة خلافاتها3.

ثالثا، آليات الاعتماد المتبادل :يشير دويل إلى أن الشبكات الاقتصادية والاجتماعية العابرة للحدود بين الديمقراطيات تخلق مصالح مشتركة تجعل تكلفة الحرب مرتفعة جدا4.

1 Doyle, M. W. (1986). Liberalism and World Politics. American Political Science Review, 80(4), p. 1151
2 Russett, B. (1993). **Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World**. Princeton University Press., p. 25
3 Doyle, 1986, **Op.Cit**, p. 1160
4 **Ibid**, p. 1162

قدم **راست Russett** تحليلات إحصائية موسعة أظهرت ندرة الحروب بين الدول الديمقراطية في الفترة ما بين 1816 و1990. كما أشار إلى أن النزاعات بين هذه الدول، عندما تحدث، تميل إلى أن تكون أقل حدة وتتصاعد بوتيرة أبطأ[1].

رغم القوة الإحصائية للنظرية، إلا أنها تواجه انتقادات مهمة[2]:

أولا، محدودية النطاق :السلام الديمقراطي يقتصر على علاقات الديمقراطيات مع بعضها، بينما تظل هذه الدول عرضة للدخول في حروب مع دول غير ديمقراطية.

ثانيا، إشكالية التعريف :ينتقد بعض الباحثين الغموض في تعريف "الديمقراطية" والمعايير المستخدمة في تصنيف الدول.

ثالثا، دور العوامل الأخرى :يشكك نقاد في أولوية العوامل الديمقراطية، مشيرين إلى أهمية عوامل أخرى مثل التحالفات الاستراتيجية والتوازنات الإقليمية.

تبقى نظرية السلام الديمقراطي إسهاما مهما في حقل العلاقات الدولية، رغم الجدل المستمر حولها. فهي تقدم تفسيرا مقنعا لندرة الحروب بين الديمقراطيات، لكنها لا تقدم ضمانات مطلقة للسلام العالمي.

---

1 Russett, 1993, **Op.Cit**, p. 50

2 Rosato, S. (2003). The Flawed Logic of Democratic Peace Theory. American Political Science Review, 97(4), p.585. And see : Gates, S., et al. (1996). Democracy and Peace: A More Skeptical View. Journal of Peace Research, 33(1), p.40. And see : Owen, J. M. (1994). How Liberalism Produces Democratic Peace. International Security, 19(2), p.98.

5. المجتمع المدني كآلية من آليات ارساء الديمقراطية المشاركاتية.

يعتبر المجتمع المدني عنصرا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي، حيث يلعب دورا حيويا في تعزيز المشاركة السياسية، وتعزيز القيم الديمقراطية، وتوفير آليات للمساءلة والشفافية. يتناول هذا المدخل العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي من خلال تحليل الأدوار التي يمكن أن تلعبها منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

1. تعريف المجتمع المدني وأهميته.

يشير المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والجمعيات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة، ويهدف هذا القطاع إلى تمثيل مصالح المواطنين وتعزيز حقوقهم، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر ديمقراطية، كما يُعتبر المجتمع المدني منصة لتبادل الأفكار والنقاشات حول القضايا العامة1.

1 معهد البحرين للتنمية السياسية، **لمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، المجتمع المدني والديمقراطية وعلاقة التابع والمتبوع** على الموقع: –

https://www.bipd.org/publications/Articles/article190519.aspx

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، بهدف تحقيق مصالح أفرادها وحماية حقوقهم، مستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والمشاركة"1. يتميز المجتمع المدني باستقلاليته عن الدولة وعن السوق، مما يمكنه من لعب دور الوسيط بين المواطن ومؤسسات الدولة.

2.الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني في التحول الديمقراطي

أولا، تعزيز المشاركة السياسية: تقوم منظمات المجتمع المدني بدور محوري في تحفيز المواطنين على المشاركة في الحياة العامة، من خلال تنظيم حملات التوعية الانتخابية وورش العمل التثقيفية. ففي التجربة الإيطالية، لاحظ **بوتنام Putnam** كيف ساهمت الجمعيات التطوعية في زيادة المشاركة السياسية وتحسين جودة الحكم2.

ثانيا، الرقابة والمساءلة: تمثل منظمات المجتمع المدني عيون المواطنين على أداء الحكومة، حيث تقوم بمراقبة تنفيذ السياسات العامة وكشف حالات الفساد. ففي دول أمريكا اللاتينية، أسهمت منظمات الشفافية في خفض معدلات الفساد بنسبة 30% وفقا لتقارير البنك الدولي3.

1 Cohen, J. L., & Arato, A. (1992). **Civil Society and Political Theory.** MIT Press., p. 18.
2 Putnam, R. D. (1993). **Making Democracy Work : Civic Traditions in Modern Italy**. Princeton University Press., p. 115
3 World Bank. (2003). World Development Report : Sustainable Development in a Dynamic World. **World Bank Publications**., p. 45

ثالثا، بناء الثقة الاجتماعية: يسهم المجتمع المدني في تكوين "رأس المال الاجتماعي" من خلال تعزيز قيم الثقة والتعاون بين المواطنين. يرى **بوتنام** أن "الشبكات الاجتماعية المليئة بالثقة تشكل رأس مال اجتماعيا يسهل التنسيق والتعاون لتحقيق المنفعة العامة"[1].

قدم **بوتنام** في دراسته الرائدة عن إيطاليا إطاراً نظرياً يربط بين قوة المجتمع المدني وجودة الحكم. حيث خلص إلى أن المناطق التي تمتلك شبكات مجتمعية قوية حققت مستويات أعلى من الكفاءة الحكومية والتنمية الاقتصادية[2].

تعتمد أطروحة **بوتنام** على مفهوم "**رأس المال الاجتماعي**" الذي يتشكل من خلال:-

- الشبكات الاجتماعية المتماسكة والقادرة على التعبئة
- معايير المعاملة بالمثل التي تشجع على التعاون
- الثقة الاجتماعية التي تقلل تكاليف المعاملات

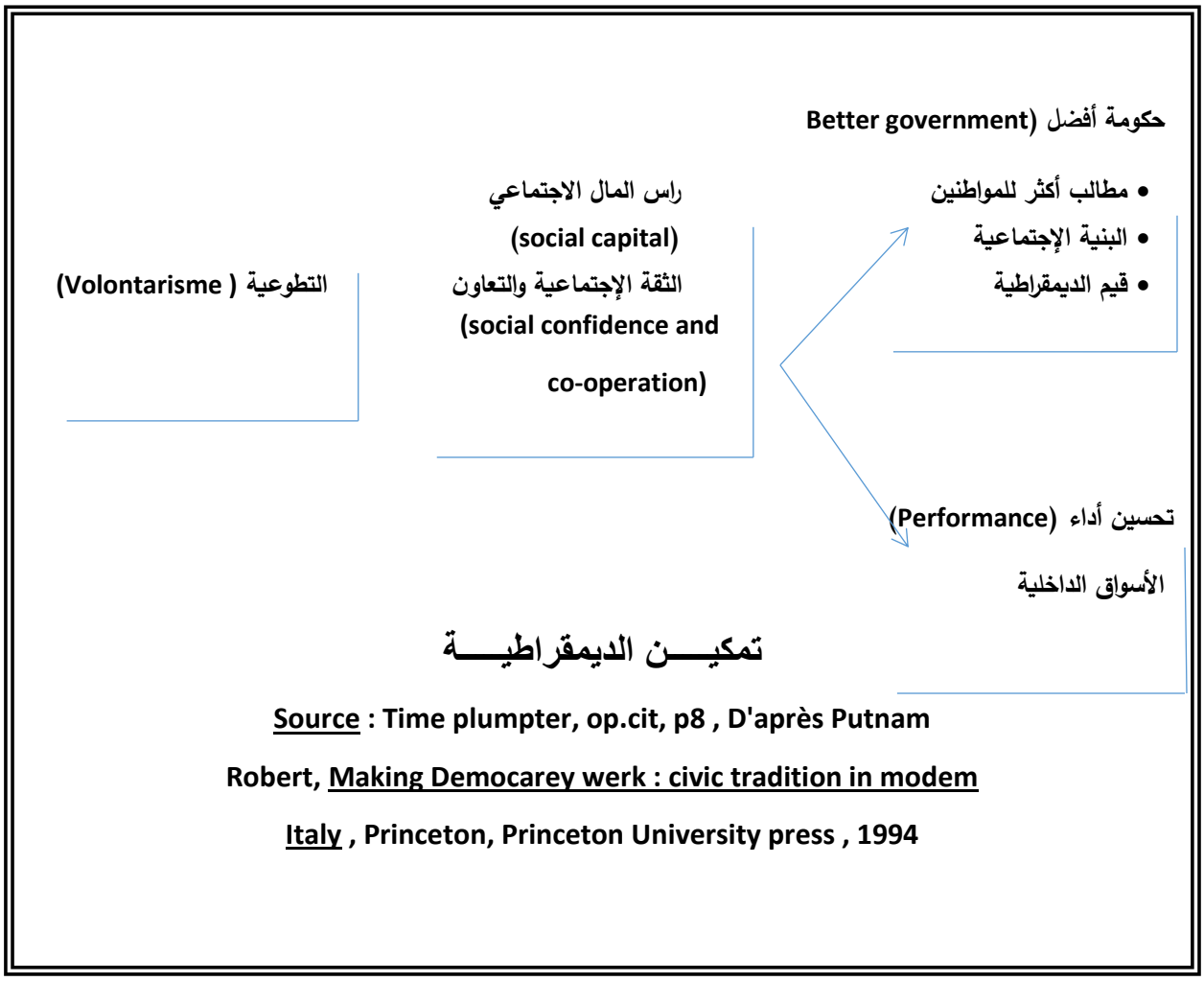
رغم **الإيجابيات**، يواجه المجتمع المدني تحديات كبيرة، منها، محاولات الدول للسيطرة عليه وتقييد استقلاليته، ضعف التمويل والقدرات المؤسسية، صعوبة الوصول إلى الفئات المهمشة، وخطر تحوله إلى أداة للنخب بدلا من تمثيل عامة المواطنين.

---

1 Putnam, 1993, **Op.Cit**, p. 167.
2 **Ibid**, p. 182

يمثل المجتمع المدني دعامة أساسية للديمقراطية التشاركية، حيث يوفر قنوات للمشاركة الشعبية ويسهم في بناء ثقافة ديمقراطية. لكن فعاليته تتوقف على توفر بيئة داعمة تستقل فيها هذه المنظمات وتمكنها من أداء دورها في الرقابة والمشاركة.

الشكل رقم 10: تمكين الديمقراطية



Source : Time plumpter, op.cit, p8 , D'après Putnam Robert, Making Democarey werk : civic tradition in modem Italy , Princeton, Princeton University press , 1994

3. التحديات التي تواجه المجتمع المدني.

رغم الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني، إلا أنه يواجه عدة تحديات: –

- **القيود القانونية** :تواجه العديد من منظمات المجتمع المدني قيودًا قانونية تعيق نشاطاتها، مما يؤثر على قدرتها على العمل بحرية.
- **التمويل** :**تعتمد** الكثير من هذه المنظمات على التمويل الخارجي، مما قد يؤثر على استقلاليتها وموضوعيتها.
- **الانقسامات الاجتماعية** :**قد** تؤدي الانقسامات العرقية أو الدينية إلى تحديات في توحيد الجهود وتعزيز المشاركة الشاملة.[1]

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية للتحول الديمقراطي، حيث يسهم في تعزيز المشاركة السياسية والمساءلة والشفافية. ومع ذلك، يجب معالجة التحديات التي تواجهه لضمان فعاليته واستمراريته كعامل محفز للتغيير الديمقراطي.

---

1 صلاح الدين الجورشي، **منظمات المجتمع المدني ومعضلات التحول الديمقراطي**، على الموقع:
https://www.annd.org/ar/publications/details

المحور الرابع: قضيــة التحــول الديمقراطــي في الوطن العربــي

لقد شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين في الوطن العربي المجزأ إلى دويلات خاضعة للاحتلال الأجنبي المباشر وبروز العلمانية والثقافة الثورية التي أحدثت التفاعل الديمقراطي بين جماهير كل قطر عن طريق النضال المشترك من أجل التحرر، ولكن ما لم تصفّ العلاقات الاجتماعية المتخلفة في كل قطر كالعشائرية والإقليمية والطائفية وتنشأ مواطنة محلية حقيقية يستحيل تحقيق هذا التفاعل الديمقراطي وانجاحه.

وإذا تعذر ذلك على أرض الواقع بين جميع فئات الجماهير في كل قطر عربي، فانه يتعذر طرح المفهوم العلمي التاريخي للانتماء العربي الذي يهدف الى الارتقاء بدولة عربية من المحيط إلى الخليج، حيث أن الانتماء العربي ليس معطى مسبقا عرقيا أو شرطا ذاتيا، إنه، إنه مصير تاريخي حضاري مشترك يتحقق بواسطة التفاعل بين مختلف الفئات الاجتماعية1. كما وأصبحت كذلك مطلبا جماهيريا بالفعل، والسبب هو وجود وضع جديد في العالم العربي، إنه الوضع الجماهيري والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي جعل الجماهير العربية تشعر بالحاجة إلى الديمقراطية.

1 سامي محمود ذبيان، **شقاء الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: المؤسسة لعربية للدراسات والنشر، 1997)، ص. ص. 234-240.

واضافة الى ذلك فإنها استخلصت ذلك من تجاربها المعاشة منها التجربة بعد الاستقلال بالنسبة إلى الأقطار التي دخلت محاولات الوحدة، والتجربة بعد الهزيمة العسكرية، وأخيرا تجارب التنمية والتحولات السياسية المختلفة التي وقعت في بعض البلدان العربية1.

لقد أصبح المجتمع العربي يعيش حاليا مرحلة انتقالية تشهد تغييرات عميقة وتتفاعل في ظلها تناقضات وصراعات تاريخية، تشير الى أنها قد تتم دون رغبة من معايشيها، أوقد تحدث دون تخطيط أو توجيه من صناع السياسة والقرار في الدول المعايشة للتحولات السياسية، ويشهد أيضا حالة دائمة من التحول والتشكل والتغير وحالة من الصراع بين قوى السلفية وقوى الحداثة، بين قوى التجزئة وقوى الوحدة، صراع بين طبقة أو شرائح مسيطرة حاكمة، وطبقة وشرائح محكومة ورافضة، وهناك قوى الرجعية وقوى العلمنة.

كما تتعدد الجدليات المتصارعة داخل الجسم العربي لأن عملية التحول السياسي تمس النظام والقوى الفاعلة فيه كما تمس الأفكار والثقافة السياسية للممارسين للعملية السياسية، وبالتالي تعترض هذه العملية عوائق كثيرة.

1 أحمد المستيري وخالد الحسن، **التجارب الديمقراطية في الوطن العربي**، يروت: دار الحداثة، 1981، ص ص. 117-120.

1. أسباب التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.

لدراسة هذا الموضوع فينبغي الإجابة على الأسئلة التالية: هل يشجع النظام العالمي الجديد بتنظيماته الدولية، وتكتلاته وقواه الدولية، كما هي اليوم على تحقيق الديمقراطية في الأقطار العربية؟ وهل تسمح البنى الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية بولادة نظام ديمقراطي في الوطن العربي؟

الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية: –

- **النزوع الأخلاقي والوطني** :يكاد يكون هناك إجماع في الدراسات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي أن القيم السائدة في المجتمعات والنظم السياسية لديها نزوع مدمر، ومانع من نشوء أي مفهوم فاعل للمصلحة العامة والوطنية، فالمجتمعات العربية تفتقر إلى الجذور الشعورية والتاريخية العميقة وتتحول إلى قيم استهلاكية1.

إن النزوع إلى الحرية، وإلى بناء الأمة كإطار للاندماج والمشاركة الجماعية وتحمل المسؤولية الجماعية، هو أحد محركات وحوافز التغيير الرئيسية2، فالعربي أصبح يبحث في المواطنية عن بناء الصدقية الذاتية وتأسيس الفاعلية، أي احترام الذات والنظر إلى النفس كمستودع لقيم إيجابية3.

---

1 الزرقة، عزمي. (2004). **التحول الديمقراطي في الوطن العربي: العقبات والآفاق**. مركز دراسات الوحدة العربية، ص .78

2 الغنوشي، راشد. (2011). **الحرية والديمقراطية في الفكر الإسلامي**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.، ص .145

3 العظمة، عزيز. (2006). **النزعة الديمقراطية في المجتمعات العربية**. دار الطليعة.، ص 33

- **القوى الجديدة** : تشكل الطبقات العربية الوسطى، المستودع الأكبر للطلب الديمقراطي من حيث هو طلب تغيير وتجديد وتعديل نظم السلطة القائمة وأيضا مواجهة الطبقة النفعية التي أصبحت تحتل هرم الاقتصاد والمجتمع1. والمعركة الديمقراطية اليوم تعكس الصراع بين هاتين الطبقتين على إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية؛ أي على اقتسام السلطة. وهذا الوضع هو الذي يفسر هشاشة المسار الديمقراطي2. بيد أنه كان يكفي هذا الحلف أن يفرط، وأن تتنامى مخاوف الطبقات الوسطى من مخاطر التغييرات الجذرية السياسية أو العقائدية، حتى يسترد النظام كل التنازلات التي قدمها3.

أما العوامل الداخلية فترجع إلى:

- **تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي:** في العديد من الدول العربية نتيجة لتراجع معدلات التنمية، تدني مستوى معيشة المواطنين، تنامي أعداد الفقراء والمهمشين4. وذلك بسبب غياب وضعف القنوات الوسيطة للمشاركة السياسية،

1 الهاشمي، أحمد. (2008). **الطبقات الوسطى والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز الإمارات للدراسات، ص .98

2 المرزوقي، مونية. (2015). **الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في المجتمعات العربية**. دار الحوار.، ص .120.

3 الهاشمي، **المرجع السابق**، ص .156.

4 المرزوقي، **المرجع السابق**، ص .45.

ضعف الحزب الواحد وغلبة المعايير البيروقراطية والأمنية على أدائه، جمود النخب الحاكمة، شيوع مظاهر الفساد السياسي وتآكل شرعية النظم الحاكمة"[1].

- **اتجاه نظم عربية إلى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي** بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين لمعالجة أزمتها الاقتصادية، وسعيا منها للحصول على المزيد من القروض والتسهيلات والمعونات الاقتصادية.[2]

- تنامي قوى وشرائح اجتماعية بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وظهور تنظيمات وحركات جمعوية عرفت بالمجتمع المدني[3] .

أسبـاب وعوامـل خـارجيـة.

تتمثل الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في: –

- **تناقض النظام العالمي الجديد:** يخضع النظام العالمي الجديد حتى الان للتحالف الغربي وهذا ما يشكل عاملا غير ملائما للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بل سيكون

---

1 **المرجع نفسه**، ص .104.

2 الصالح، نادر. (2010). **سياسات التثبيت الاقتصادي وآثارها الاجتماعية**. المعهد العربي للتخطيط.، ص .78.

3 الحاج، خالد. (2009). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**. دار الساقي.، ص .55.

عاملا مثبطا لعدم حدوث التحول الديمقراطي[1] أي القبول بأن تصدر السياسة والسلطة عن الأغلبية الشعبية المعبر عنها من خلال الاقتراع العام.[2]

إن مصالح النظام الدولي الراهن تتعارض مع مبدأ صدور السلطة السياسية عن الارادة الشعبية في المنطقة العربية لسببين: –

الأول: أن بناء السلطة السياسية في هذه الأقطار على هذه الارادة يعني زوال نظم الحكم الراهنة، وتهديد مصالح الطبقات التي تعبر عنها، وولادة نظم جديدة حاملة مطالب اجتماعية ووطنية أخرى، ومنتجة مصالح جديدة تفترض، اعادة توزيع الموارد المحلية واقتسامها؛ مما يقلص كثيرا من نفوذ مسيطرة القوى الأجنبية عليها.[3]

أما السبب الثاني، فيرجع للمسألة اليهودية التي هي بالأساس مسألة غربية، نجح الغرب في تحميل مسؤوليتها بشكل كامل تقريبا للعرب، وفي اكراههم على دفع ثمن الاضطهاد والتنكيل والقتل الذي لحق باليهود خلال قرون طويلة ماضية. فتدعيم أسس الاستيطان الاسرائيلي نهائيا، وضبط الوعي ورد فعل الوطنيين العرب في المنطقة بأكملها، لا يمكن أن يتفقا مع تشجيع التعبير الحر عن الارادة الشعبية.

---

1 العلي، محمد. (2009). **النظام العالمي الجديد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 93.

2 سليمان، أحمد. (2012). **السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي في العالم العربي**. دار الفكر، ص 67.

3 الناصر، خالد. (2007). **المصالح الغربية في المنطقة العربية**. مؤسسة الشرق للأبحاث، ص 112.

إن قوى النظام العالمي الجديد تسعى لجعل وتحويل الديمقراطية إلى صبغة خارجية مستحيلة أو صعبة، بحيث يصبح من الممكن فرض بعض التنازلات الديمقراطية الفعلية في سياقها على السلطات العربية، وضمان امكانية استمرار دينامية الصراع الديمقراطي. لكن شرط ذلك هو عدم التعامل مع ديمقراطية الواجهة أو القبول بها، وتعبئة النخبة الوطنية على احترام القيم والمبادئ الديمقراطية والارادة الشعبية.1

إن قوى النظام العالمي الجديد تسعى لجعل وتحويل الديمقراطية إلى صبغة خارجية مستحيلة أو صعبة.2

فيما يتعلق بالعوامل الخارجية للتحول الديمقراطي فتكمن في: –

- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتكريس مكانة الو.م.أ كقوة عظمى وحيدة.3
- حدوث موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وقد انطلقت هذه الموجة من جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات، وتمددت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل دول أمريكا اللاتينية، اسيا، افريقيا وشرق ووسط

1 بدر، محمود. (2010). **القضية الفلسطينية والعوامل الخارجية**. المركز العربي للدراسات، ص .82.

2 العلي، محمد. (2009). **النظام العالمي الجديد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز الدراسات الاستراتيجية، ص .98.

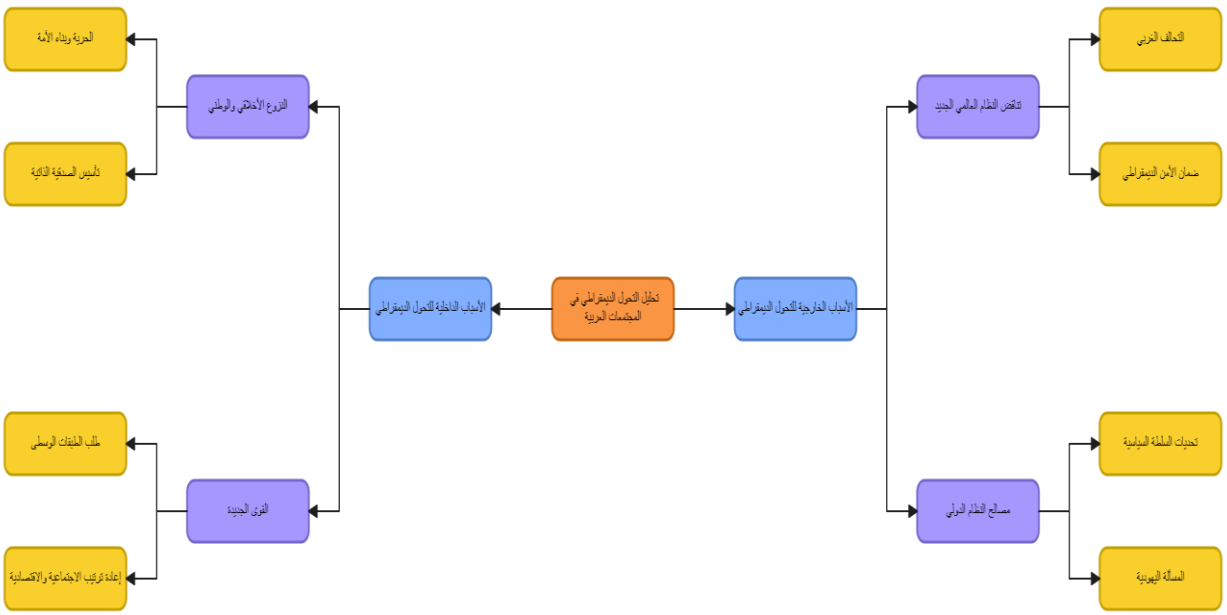
3 مراد، فاطمة. (2015). **انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيره على العالم العربي**. دار النهضة، ص .56.

أوروبا. ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان قضايا عالمية وتوجه عالمي سائد.[1]

- تمدد المجتمع المدني العالمي المتمثل بالمنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الانسان والحريات العامة.[2]

- ثورة المعلومات والاتصالات التي سمحت بالتدفق المعلوماتي والاعلامي عبر الانترنيت والفضائيات وانتهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، اضافة الى تمكن قوى المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي ما يسمح لها بحشد رأي عام عالمي.[3]

الشكل رقم 11: أسباب التحول الديمقراطي في الوطن العربي



1 الخفاجي، عمر. (2013). **الموجات الديمقراطية في العالم**. المعهد العربي للديمقراطية، ص .127.

2 عبد الله، ليلى. (2011). **المجتمع المدني العالمي وحقوق الإنسان**. دار المعرفة، ص .89.

3 الطاهر، حسين. (2014). **ثورة المعلومات والتحول السياسي في العالم العربي**. مركز الإمارات للدراسات، ص .107.

الشكل رقم 12: عوامل التحول الديمقراطي



2. خصائص عملية الانتقال الى التعددية السياسية في الوطن العربي (ادارة عملية الانتقال الديمقراطي)

ترجع عملية التحول الديمقراطي من حيث أساليب ادارتها ومدى فاعليتها الى ما يلي:-

- جاءت عملية التحول أو الانتقال السياسي بمبادرات من النخب الحاكمة أو القيادات السياسية، فانه لا يمكن اغفال أدوار حكام مثل: الرئيس السادات في مصر، الشاذلي بن جديد في الجزائر، الملك حسين في الأردن، .....لاكسابها الشرعية السياسية.[1]

- تولت السلطات الحاكمة هندسة الانتقال السياسي على النحو الذي يضمن أن تضل التعددية ضمن الحدود المرسومة لخدمة مصالح النخب الحاكمة وأهدافها، فسارت العملية تدريجيا وهذا ما أدى الى جمود وتعثر التعددية السياسية. [2]

- عدم بروز قوى المعارضة في ادارة عملية الانتقال مما يؤكد ضعف وهشاشة المعارضة، إذ لم يحدث تفاوض أو حوار بين الحكم والمعارضة بشأن هذه العملية.[3]

---

1 الربيعي، علي. (2018). **التحول الديمقراطي في العالم العربي: دراسة في أدوار النخب الحاكمة**. مركز الدراسات السياسية، ص.75. **وانظر أيضا:** النجار، سعيد. (2017). **النخب الحاكمة وإدارة التغيير في الوطن العربي**. مؤسسة الأبحاث العربية، ص.45.

2 العثمان، خالد. (2020). **هندسة الانتقال السياسي في البلدان العربية**. دار الفكر العربي، ص.88. **وانظر أيضا:** المرزوقي، عبد الله. (2021). **التعددية السياسية المحدودة في الأنظمة العربية**. دار النهضة العربي، ص.33.

3 الجابري، محمد. (2019). **المعارضة السياسية وإشكالات التحول الديمقراطي**. الشبكة العربية للأبحاث، ص.60. **وانظر أيضا:** الحمادي، فاطمة. (2019). **التفاوض السياسي في عمليات التحول الديمقراطي**. مركز الإمارات للدراسات، ص.55.

3. بعض المداخل النظرية والتحليلية لدراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

تعتبر التعددية السياسية والتحول الديمقراطي من القضايا المركزية التي تشغل الساحة الفكرية والسياسية في الوطن العربي. فمع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت الحاجة إلى أنظمة سياسية تعكس تنوع المجتمعات وتعزز من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار أمرا ملحا.

تتنوع المداخل النظرية التي يمكن من خلالها تحليل هذه الظواهر، بدءا من المداخل التاريخية التي تحلل تطور الأنظمة السياسية في السياق العربي، وصولا إلى المداخل الاجتماعية التي تدرس تأثير الهويات الثقافية والدينية على العملية السياسية. كما تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في فهم الديناميات السياسية، حيث تؤثر الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي وتوجهات الحركات الاجتماعية.

بالتالي، يسعى هذا البحث إلى استكشاف هذه المداخل النظرية والتحليلية لفهم التحديات والفرص التي تواجه التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مع التركيز على السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في هذه العمليات.

مشكلة الدولة الوطنية (القطرية) وبناء الديمقراطية.

إن الحديث عن الديمقراطية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي يثير قضية الدولة القطرية من حيث طبيعتها وأسس شرعيتها ونمط علاقتها بمجتمعها وبالعالم الخارجي.1.

لقد خلصت الدراسات إلى أن الدولة القطرية بدأت تعاني من مظاهر الأزمة منذ الثمانينات وتجلت هذه المظاهر في: تضخم أجهزة الدولة مع تواضع كفاءتها ومعدلات أدائها وقد تحولت الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي، أو عائلي، أو ديني أو ديمقراطي شكلي2 .

إضافة إلى غياب علاقة صحيحة بين الدولة ومجتمعها حيث غلب على هذه العلاقة طابع التوتر والتأزم المحكوم بالقمع، مما أدى إلى غياب شرعية الدولة واستقرارها.3.

تعاني الدولة الوطنية في الوطن العربي مشكلة بناء الدولة وبناء الديمقراطية، ذلك أن عملية إكمال بناء الدولة الوطنية وترسيخ شرعيتها تعتبر ركيزة مهمة لتأسيس الديمقراطية، على أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون والقبول بالتعددية السياسية والفكرية.4

---

1 العظمة، عزيز. (2016). **الدولة العربية: الإشكاليات والتحديات**. مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 78.

2 هيكل، محمد. (2012). **الدولة والمجتمع في الوطن العربي**. دار الشروق، ص .123.

3 برغوثي، عمار. (2018). **أزمة الشرعية في الأنظمة العربية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص .95.

4 Anderson, L. (1987). The State in the Middle East and North Africa. Comparative Politics., p. 12

مدخل العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

يرى **ليبست** أن التنمية الاقتصادية هي المحرك الأساسي للديمقراطية لأن الاهتمام بمن يدير الحكم يخف مع ازدياد الثروة، لأن الحكومة تبقى أقل تأثيرا على مناحي الحياة الهامة لمعظم التجمعات صاحبة النفوذ القوي في المجتمع والمتمتعة بالثروة بمعزل عن الدولة، بينما الجماعات الأكثر فقرا يمكنها تأمين بعض احتياجاتها عن طريق اعادة توزيع الثروة التي تظهر على شكل السماح للنقابات التجارية بالمطالبة بتحسين شروط العمل فيكبر احتمال انخراط الطبقات الدنيا في العمل السياسي1، فتتمثل الشروط المساعدة لبناء الديمقراطية في الجدول التالي:-2

	مفكرون ومؤيدون	النقاش
شروط التنمية الاقتصادية	**Lipset**(1959)	هناك علاقة بين الثروة والديمقراطية أي زيادة في الثروة القومية تخفف من حدة المنافسة على الموارد.
المواقف والتصرفات السياسية	**Almond and Verba** (1963)	تتطلب الديمقراطية الرغبة في قبول حكومة كهيئة لحل النزاعات.
علاقات مع النخبة الداخلية	**Rustow**(1973)	تتشكل الديمقراطية عندما توافق نخبة المجتمع على اللعبة السياسية بحيث لا تتعرض

1 Lipset, S. M. (1959). Some Social Requisites of Democracy. American Political Science Review., p. 75

2 Almond, G., & Verba, S. (1963). **The Civic Culture**. Princeton University Press, p.26. And see : Rustow, D. (1973). How Does a Democracy Come into Existence ? Comparative Politics, p.344.

		الدولة لمخاطر عزل النخبة، طبعا خذا يمكن أن ينسحب بشكل تلقائي على بقية المجتمع.
التركيبة الاجتماعية والعلاقات بين التكتلات الاجتماعية	**Moore**(1967)	تتشكل الديمقراطية عندما تكتشف الملكية قوة شرفاء المجتمع، وعندما تنتقل الفئات الأرستقراطية للحياة التجارية.
المؤسسات السياسية	**Heper**(1991) **Stephen**(1989)	تتطلب الديمقراطية تطور المؤسسات (خاصة جماعات الضغط والأحزاب السياسية) التي يمكنها صياغة طلبات المجتمع.
التنمية المستمرة	**Binder and Al**(1971) **Dahl**(1971)	يسهل بناء العمل الديمقراطي إذا كان التنافس السياسي مسبوق بالمشاركة الشعبية وإذا كانت معظم الصراعات على دور الدولة محلول.

مدخل العلاقة بين الاسلام والديمقراطية.1

دأبت الدراسات والأدبيات السياسية على تحليل العلاقة بين الاسلام والديمقراطية على ثلاثة مستويات هي: –

And see : Moore, B. (1967). **Social Origins of Dictatorship and Democracy**. Beacon Press, p.418. And : Heper, M. (1991). **The State and Democracy in Turkey**. Palgrave Macmillan, p.67. And : Dahl, R. (1971). **Polyarchy : Participation and Opposition**. Yale University Press, p.33.

1 الغنوشي، راشد. (2015). **الإسلام والديمقراطية**. دار الساقي، ص.56.

أ. **المستوى القيمي**: حيث تتم مناقشة القيم والمبادئ العليا للديمقراطية وموقف الاسلام منها.[1]

ب. مستوى الخطاب الفكري والسياسي: وذلك برصد وتحليل اتجاهات ومواقف بعض المفكرين الاسلاميين وزعماء التنظيمات الاسلامية من القضايا المطروحة فهناك من يرفض الديمقراطية وهناك من يقبلها.[2]

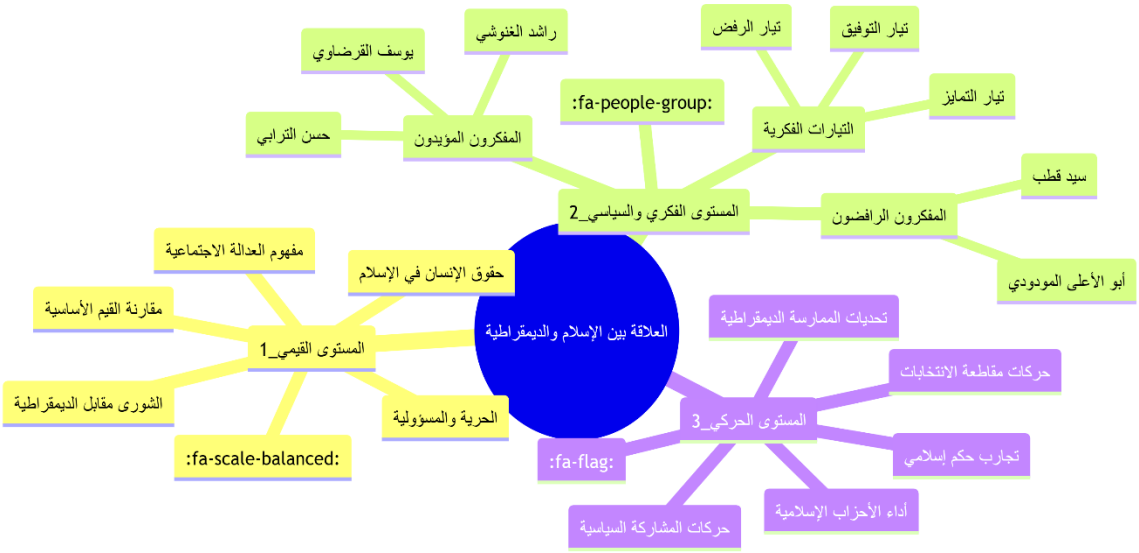
ج. المستوى الحركي: يتمثل في رصد وتحليل مواقف الأحزاب والحركات الاسلامية من قضية الديمقراطية، مع تقويم الأداء السياسي للأحزاب والحركات الاسلامية التي سمحت لها النظم الحاكمة بالمشاركة السياسية في الانتخابات.[3]

1 Esposito, J. (1996). Islam and Democracy. Oxford University Press, p.23.

2 العمري، أحمد. (2017). الفكر الإسلامي والتحول الديمقراطي. الشبكة العربية للأبحاث، ص.89.

3 Wickham, C. (2002). **Mobilizing Islam : Religion, Activism, and Political Change in Egypt.** Columbia University Press, p.45.

الشكل رقم 13: العلاقة بين الإسلام والديمقراطية



مدخل حقوق الانسان والتحول الديمقراطي

تعتبر قضية حقوق الانسان وثيقة الصلة بالتعددية السياسية والديمقراطية حيث إن مدى توفير ضمانات حقوق الانسان والتزامها يشكل مؤشرا على درجة التطور الديمقراطي.[1]

1 المرزوقي، مونية. (2019). **حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي**. دار الحوار، ص.116.

المحور الخامس: نماذج عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي

إن مفهوم التحول والتغيير جعل من الديمقراطية مسألة ثانوية وبرر الانفراد بالسلطة فخلق فكرة المستبد العادل وفكرة المستبد الباني للدولة، مما أخر انتهاج الديمقراطية في المجتمعات العربية1.

ولأن عملية التحول السياسي تفترض حدوث صدام مع أسس الثقافة التقليدية فان ذلك أدى إلى تحطيم التوازنات الاجتماعية العميقة الروحية والمادية، وفجر كل التناقضات الاجتماعية وعمل على تفاقمها2.

كما تفترض كذلك التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب عهد التجديد لان ذلك يقتضي توسيع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، مما يخلق لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة والتنظيمات السياسية ومساءلة السياسيين وفقا لمعايير موضوعية3.

---

1 حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ط4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 9.

2 برهان غليون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.ص. 101-102.

3 Lucian w. Ray. **Politics, Personality, and Nation Building: Burma's Search for identity,** New, CT: Yale University Press, 1962, p.p. 160-184.

وأصبحت بذلك عملية التحول السياسي تتعرض لجملة من المشاكل والمخاطر التي تهدد خصوصيات المجتمعات الخليجية، حيث ازدادت تعقيدا وانقسمت إلى مرحلتين مرحلة ما قبل عملية الإصلاح السياسي، والمرحلة الانتقالية المباشرة لتبني التحولات السياسية.

أما المرحلة الأولى فتتسم بعدم الاستقرار السياسي خاصة في إطار العلاقة بين الحاكم والمحكومين التي تتميز بالاضطراب، والعلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة والتيارات الفكرية التي تتناقض وتختلف في كثير من المسائل والقضايا السياسية كأزمة شرعية السلطة الحاكمة، الفساد الإداري، إشكالية الحريات العامة وحقوق الإنسان1.

وتضغط هذه التناقضات باتجاه المرحلة الثانية نحو التحول والإصلاح إما عن طريق العنف والمواجهة الشعبية ضد نظام الحكم أو عن طريق الأساليب السلمية بإحداث تطور في وسائل المشاركة السياسية كما هو الحال مع الكويت.

وفي هذا الإطار، يحاول هذا الجزء من الدراسة التعرض إلى أهم العوائق التي تتمثل في واقع الموروث الاجتماعي الذي يشهد الكثير إشكالية حقوق الإنسان خاصة حق المرأة في المشاركة السياسية، حيث يصطدم هذا الحق بتلك العقليات التقليدية ذات التوجه الديني والقبلي والطائفي مما يؤثر سلبا في مستويات الوعي لدى المواطنين والذي يتجسد من خلال أشكال التعبير السياسي.

1 حمزة الحسن، أفاق التنمية السياسية في المملكة ودول الخليج العربي: مقاربات ومقارنات، في: مجلة قضايا الخليج، عدد 2005، ص.ص.45-47.

وتأتي في المرتبة الثانية أزمة الشرعية، وأزمة النخب الحاكمة التي تقف حائلا أمام تحقيق مبدأ التداول السلمي مما يؤدي إلى التعارض الدائم بين الأسرة الحاكمة وقوى المعارضة.

كما تعمل كذلك على تركيز السلطة في بد النخبة الحاكمة في كل من الكويت والبحرين، وتزداد حدة هذا التركيز أكثر فأكثر من خلال تباين تطبيقات الدستور مع الضرورات التي تقتضيها عملية التحول السياسي.

شهد الوطن العربي عدة تجارب للتحول الديمقراطي، خاصة بعد أحداث الربيع العربي التي بدأت في عام 2011، وفيما يلي بعض النماذج البارزة: –

1. التجربة التونسية.

تعتبر تونس من أبرز نماذج التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي في عام 2011، شهدت البلاد انتخابات حرة ونزيهة، وأقرّ دستور جديد في عام 2014 يضمن حقوق الإنسان والحريات العامة، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية، تواصل تونس جهودها لتعزيز الديمقراطية من خلال الحوار والتوافق السياسي بين مختلف القوى السياسية1.

1 آصف بيات، ثورات بلا ثوار: جدلية الحراك الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، ص. 134-148. وانظر أيضا:

Youssef Cherif, Tunisia's Political Transition: Between Consensus and Crisis, Journal of Democracy, Vol. 29, No. 4, October 2018, pp. 121-135.

تمكن الحراك الشعبي في الفترة بين 2010 و2011 من الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي، الذي حكم البلاد لمدة 23 عاما. وشكلت هذه الخطوة بداية مرحلة جديدة في تاريخ تونس السياسي. وتميز دستور 2014 بطابعه التقدمي، حيث كفل حقوق الإنسان بشكل واضح، وأرسى مبدأ الفصل بين السلطات، مما شكل نقلة نوعية في البناء الدستوري التونسي**1**.

لعب المجتمع المدني دورا محوريا في قيادة عملية التحول، حيث برز "الاتحاد العام التونسي للشغل" كأحد أهم الفاعلين في المشهد السياسي2. كما أسهم التوافق السياسي بين الأحزاب الرئيسية، مثل "النهضة" و"نداء تونس"، في تحقيق الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية3. وقد توجت هذه الجهود بإصدار دستور تقدمي في عام 2014، كفل حقوق الإنسان بشكل واضح، وأرسى مبدأ الفصل بين السلطات4."

تمكنت تونس من تحقيق النجاح في مسارها الديمقراطي نتيجة عدة عوامل، أهمها التوافق الذي تحقق بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية، مما سمح ببناء تحالفات سياسية مستقرة. كما أسهم استقلال القضاء في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية الحقوق

---

1 عبد الإله بلقزيز، **ثورات تونس: مسار التحول الديمقراطي بعد 2011**، دار الطليعة للنشر، 2017، ص ص. 67-90.

2 العروسي، عبير. (2016). دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي: الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس أنموذجاً. مجلة الراصد السياسي، (15)، ص. 90.

3 القلالي، منير. (2017). **التجربة التونسية في التوافق السياسي: تحولات التحالفات من "الترويكا" إلى "الائتلاف الوطني"**. تونس: دار سحر للنشر، ص. 135.

4 بن عاشور، ياد. (2015). الدستور التونسي الجديد: قراءة في الأصول والاختيارات. المجلة العربية للقانون الدستوري، (3)، ص 22، ص. 32.

الدستورية. ويضاف إلى ذلك الحياد النسبي الذي التزم به الجيش التونسي، مقارنة بتجارب عربية أخرى، مما سمح للعملية السياسية بالتطور دون تدخل عسكري1.

هذه العوامل مجتمعة جعلت من التجربة التونسية نموذجا يستحق الدراسة والتحليل، رغم التحديات التي واجهتها لاحقاً، حيث مثلت حالة فريدة للانتقال الديمقراطي في بيئة عربية معقدة.

2. التجربة المصرية للتحول الديمقراطي.

شكلت ثورة 25 يناير 2011 منعطفا حاسما في التاريخ المصري الحديث، حيث أطاحت بنظام حكم الرئيس حسني مبارك الذي استمر لثلاثة عقود2. وقد أطلقت هذه الثورة فترة قصيرة من التحول الديمقراطي توجت بإجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في عام 2012، والتي وصل من خلالها محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، إلى سدة الحكم. إلا أن هذه التجربة الوليدة واجهت عقبات جسيمة منذ أيامها الأولى، حيث يشير عبد الفتاح إلى أن "الانقسام السياسي الحاد وعدم الاستقرار الاقتصادي شكلا بيئة خصبة لانعدام الثقة في العملية السياسية الناشئة"3.

---

1 الحفصي، محمد. (2018). دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر. مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية، (42)، ص.65.

2 الغنايم، خ. (2014). **ثورة 25 يناير: السياق والتداعيات**. الإسكندرية: دار الوفاء، ص. 55.

3 عبد الفتاح، ن. (2015). **الانتقال الديمقراطي في مصر: من الثورة إلى الانقلاب**. القاهرة: المركز العربي للأبحاث، ص. 112.

لم تكن التحديات التي واجهتها التجربة الديمقراطية عشوائية، بل كانت هيكلية وعميقة الجذور. فمن أبرز المعوقات كان دور الجيش المصري الذي حافظ على نفوذه كمؤسسة سياسية واقتصادية عميقة، ورفض التخلي عن دور الوصاية على الدولة، معتبرا نفسه حارسا لأمنها القومي واستقرارها1.

كما أدى الاستقطاب السياسي الحاد إلى تفاقم الأزمة، حيث تحول الخلاف بين الإسلاميين من جهة والليبراليين والعلمانيين من جهة أخرى إلى صراع وجودي، حال دون بناء أي توافق وطني2.

وأسهم غياب التوافق الدستوري بشكل كبير في إضعاف شرعية النظام، حيث أن الدستور الذي صاغته أغلبية إسلامية لم يحظ بقبول واسع من باقي مكونات المشهد السياسي، مما أفقد الإطار القانوني شرعيته الضرورية3.

ولم تكن العوامل الداخلية وحدها هي المسؤولة عن تعثر المسار، بل لعبت العوامل الإقليمية دورا محوريا في تحديد اتجاه الأحداث. فقد قدمت الأنظمة الخليجية، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، دعما سياسيا وماليا كبيرا للجيش المصري لمواجهة صعود جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يؤكده السيد بالقول إن "الدعم المالي

1 الحفصي، م. (2018). دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر. مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية، (42)، ص. 72.

2 شكري، م. (2016). **الاستقطاب السياسي في مصر بعد 2011**. بيروت: مركز الدراسات العربي.، ص. 89.

3 هيكل، ج. (2013). **معركة الدستور في مصر**. القاهرة: دار الشروق.، ص 204

الخليجي كان عاملا حاسما في تمكين المؤسسة العسكرية من المناورة اقتصاديا وسياسيا".1 في المقابل، كان ضعف المجتمع المدني عاملا محوريا، حيث عانى لعقود من القمع في عهد مبارك، فلم يتمكن من بناء قدرات تمكنه من لعب دور الوسيط الفعال أو حماية المسار الديمقراطي عند أول اختبار حقيقي2.

أظهرت التجربة المصرية بوضوح أن التحول الديمقراطي الحقيقي يتطلب أكثر من مجرد إطاحة نظام حكم قديم. فقد خلصت دراسة للغنوشي3 إلى أن شروط النجاح تشمل إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية لتصبح خاضعة للسلطة المدنية، وبناء توافقات وطنية واسعة تتجاوز الانقسامات الأيديولوجية، وتطوير مجتمع مدني قوي ومستقل قادر على محاسبة السلطة، وأخيرا موازنة التأثيرات الإقليمية والدولية لضمان سيادة القرار الوطني.

وهكذا، مثلت التجربة المصرية حالة دراسية مهمة في إظهار تعقيدات التحول الديمقراطي في بيئة عربية تعج بالتحديات الداخلية والخارجية على حد سواء، لتؤكد أن الطريق من الثورة إلى الديمقراطية طويل وشائك.

---

1 السيد، ع. (2017). **التدخلات الإقليمية في الشأن المصري: من الثورة إلى ما بعد 30 يونيو**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، ص 101

2 عبد العال، هـ. (2019). المجتمع المدني المصري: التحديات وآفاق المستقبل. مجلة علم الاجتماع، (60)، ص 145

3 الغنوشي، م. (2020). شروط الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: الدروس المستفادة. مجلة المستقبل العربي، (495)، ص 178

3. التجربة الليبية في مرحلة ما بعد القذافي: الفوضى وعقبات التحول الديمقراطي

شكل الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، نقطة نهاية لحكم استبدادي دام لأكثر من أربعة عقود، إلا أنه في المقابل فتح الباب أمام مرحلة معقدة من الفوضى وعدم الاستقرار، بدلا من إطلاق عملية انتقال ديمقراطي سلسة. على عكس التجربة التونسية، أدى غياب مؤسسات الدولة القوية والهيكل القبلي والجهوي المتنوع إلى تحول ليبيا إلى ساحة لصراع وجودي بين عدد لا يحصى من الفصائل والميليشيات المسلحة1.

أولا: جذور الأزمة الهيكلية

يمكن إرجاع تعثر عملية التحول الديمقراطي في ليبيا إلى عدة عوامل هيكلية رئيسية: –

1. **غياب الدولة المؤسسية** :أشار **الدغيسي** إلى أن "نظام القذافي عمل بشكل منهجي على تفكيك كافة أشكال المؤسسات الدولة، مما خلق فراغاً سلطوياً هائلاً بعد سقوطه". لم تكن هناك جيش وطني موحد، أو جهاز قضائي مستقل، أو بيروقراطية فعالة، مما جعل بناء دولة جديدة مهمة شبه مستحيلة2.

2. **الطبيعة التفتيتية للثورة** :اندلعت الثورة الليبية من خلال تحالفات قبلية وجهوية وميليشيات مسلحة مستقلة. وبعد إسقاط النظام، لم يتم حل هذه الميليشيات، بل

1 الطرابلسي، ع. (2018). **ليبيا: من الثورة إلى الفوضى، دراسة في تشكل النظام السياسي**. تونس: المنظمة العربية للترجمة، ص. .77

2 الدغيسي، م. (2016). **ما بعد القذافي: تحولات السلطة والمجتمع في ليبيا**. بنغازي: دار الكلمة الوطنية.، ص. 45.

تحولت إلى فاعلين رئيسيين على الأرض، يسعون للحفاظ على نفوذهم ومصالحهم، مما أدى إلى تفتيت السلطة وعسكرة السياسة1.

3. **الانقسام السياسي والمؤسسي** :تكرس هذا التفتيت على الأرض في انقسام سياسي حاد. فبحلول عام 2014، انقسمت البلاد بين حكومتين وبرلمانين: واحدة في طرابلس مدعومة من تحالف "فجر ليبيا" وميليشياته، وأخرى في الشرق (طبرق) مدعومة من الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر والبرلمان المنتهية ولايته2.

ثانياً: دور الميليشيات وتدخل القوى الخارجية

1. **سيطرة الميليشيات** :لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من احتكار استخدام القوة، وهو ما يعد شرطا أساسيا لقيام الدولة. وقد أوضحت دراسة **الفيتوري** أن "الميليشيات المحلية والقبلية تحولت من أدوات للثورة إلى فاعلين رئيسيين في المعادلة السياسية والأمنية، تفرض إرادتها وتقوض أي محاولة لبناء دولة القانون3."

2. **التدخلات الإقليمية والدولية** :مثلت ليبيا ساحة لصراع أو حرب بالوكالة، حيث لعبت القوى الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع. فدول مثل الإمارات

---

1 عاشور، و. (2019). عسكرة السياسة والمجتمع في ليبيا. مجلة المستقبل العربي، (492)، ص. 112-115.

2 المناعي، ن. (2020). **الانقسام السياسي في ليبيا: الجذور والتداعيات**. الإسكندرية: مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات، ص.89.

3 الفيتوري، س. (2017). **دور الميليشيات في تعطيل بناء الدولة في ليبيا**. طرابلس: دار الحكمة، ص. 134.

ومصر وروسيا دعمت قوات حفتر في الشرق، بينما دعمت تركيا وقطار حكومة الوفاق الوطني سابقاً في الغرب، مما عمق من حالة الاستقطاب وأطال أمد الحرب1.

ثالثا: إخفاق المسارات السياسية والمستقبل غير المؤكد

رغم الجهود الدولية والمحلية المتكررة، مثل الحوارات السياسية التي قادتها الأمم المتحدة، إلا أن عملية التحول الديمقراطي ظلت متعثرة. يشير **العويسي** إلى أن "الاتفاقات السياسية غالبا ما كانت تفتقر إلى الآليات التنفيذية الفعالة والقبول الشعبي الواسع، مما جعلها حبراً على ورق في مواجهة إرادة الميليشيات والقوى الإقليمية2."

وهكذا، تظهر الحالة الليبية أن الإطاحة بنظام استبدادي لا تضمن التحول الديمقراطي، خاصة في بيئة تفتقر إلى المؤسسات وتغيب فيها ثقافة التسامح السياسي. فبدلا من الانتقال إلى الديمقراطية، أصبحت ليبيا نموذجا صارخا لـ "الدولة الفاشلة"، حيث تغيب السلطة المركزية وتسود حكم الميليشيات، مما يجعل عملية البناء الديمقراطي مهمة شاقة تتطلب تسوية سياسية حقيقية ونزعا شاملا للسلاح من يد الجماعات المسلحة.

1 الغنوشي، م. (2021). **ليبيا ساحة للصراع الإقليمي: تدخلات الخارج وأثرها على الاستقرار**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.، ص 101-105

2 العويسي، خ. (2022). المسارات السياسية في ليبيا ما بعد 2011: دراسة في إخفاقات التسوية. مجلة الدراسات الدولية، (55)، ص. 156.

4. التجربة اليمنية: من الثورة إلى الحرب وأزمة التحول المستحيلة

شكلت الاحتجاجات الشعبية في عام 2011 منعطفا في تاريخ اليمن الحديث، حيث أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد لمدة 33 عاما، على التنحي. ومع ذلك، وعلى عكس التوقعات، لم تؤدِّ هذه الثورة إلى تحول ديمقراطي، بل غرقت البلاد في دوامة من الفوضى والصراع المسلح الطويل. يشير **البان** إلى أن "اتفاقية نقل السلطة التي رعاها مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 قامت بإدارة النظام القديم بدلا من تفكيكه، مما حافظ على بنى الفساد والسلطة التقليدية وأفقد الثورة جوهرها[1]."

أولا: إخفاق المسار السياسي وجذور الصراع

1. **اتفاقية الانتقالي وإقصاء القوى الفاعلة** :تمت صياغة العملية الانتقالية بقيادة النخبة التقليدية وبضغط إقليمي خليجي، مما أدى إلى تهميش قوى ثورية رئيسية، أهمها حركة الحوثي وكذلك الحراك الجنوبي. يرى **الشميري** أن "هذا الإقصاء، مع فشل مؤتمر الحوار الوطني في معالجة القضايا الجوهرية كقضية الجنوب والتقاسم العادل للسلطة، زرع بذور التمرد والصراع اللاحق[2]."

2. **انهيار الدولة وتفكك مؤسساتها** :أدى الصراع المستمر منذ عام 2015 إلى تفكك كامل لمؤسسات الدولة اليمنية. فلم يعد هناك جيش وطني موحد، وسيطرت

1 البان، أ. (2017). **الانتقال السياسي في اليمن: إخفاق المسار وانهيار الدولة**. صنعاء: مركز اليمن للدراسات، ص. 63.
2 الشميري، ف. (2018). مؤتمر الحوار الوطني في اليمن: الإنجازات والإخفاقات. مجلة الراصد السياسي، (22)، ص 88

مليشيات متعددة على مختلف المناطق. تؤكد دراسة **العبدلي** أن "الدولة المركزية انهارت لتحل محلها كيانات قبلية–مناطقية وطائفية تتصارع على الشرعية والموارد، مما جعل مفهوم التحول الديمقراطي ضرباً من العبث في ظل غياب الدولة ذاتها**1**."

3. **التدخل الإقليمي وتأجيج الصراع** :تحول اليمن إلى ساحة رئيسية لصراع إقليمي بين تحالف تقوده المملكة العربية السعودية مدعوما من الإمارات من جهة، وإيران من جهة أخرى التي تدعم جماعة الحوثي. يوضح **القاضي** أن "هذا التدخل الخارجي عمق وحشدة الصراع المحلي، وحوله من نزاع على السلطة إلى حرب بالوكالة، مما أطال أمد الأزمة وعقد أي إمكانية لحل سياسي**2**."

ثانيا: التداعيات الإنسانية وتلاشي أسس الدولة

1. **الأزمة الإنسانية الكارثية** :أدت الحرب إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم وفقاً للأمم المتحدة. حيث دمرت البنية التحتية، وانهار النظام الصحي، وواجه الملايين خطر المجاعة. لم يعد الصراع سياسياً فحسب، بل أصبح صراعا على البقاء3.

1 العبدلي، م. (2020). **انهيار الدولة في اليمن: الأسباب والتداعيات**. عمان: دار الجليل للنشر، ص. 102.

2 القاضي، ن. (2019). **اليمن وساحة الصراع الإقليمي: دراسة في تدخلات الخارج**. بيروت: المركز العربي للأبحاث، ص. 117.

3 مركز الدراسات الإستراتيجية. (2021). **تقرير الوضع الإنساني في اليمن: خمس سنوات من الحرب**. صنعاء: مركز الدراسات الإستراتيجية.، ص 45

2. **غياب البيئة الدنيا للتحول الديمقراطي** :يقتضي التحول الديمقراطي وجود حد أدنى من الاستقرار الأمني، ومؤسسات دولة قادرة على تقديم الخدمات، ومساحة للحوار العام. في اليمن، تهاوت كل هذه الشروط. فالحرب لا تترك مجالاً لأي عملية ديمقراطية، حيث تحولت الأولويات من بناء المؤسسات إلى القتال من أجل البقاء1.

أظهرت **التجربة اليمنية** أن الإطاحة بالرئيس ليست سوى خطوة أولى، وأن الفشل في بناء توافق وطني شامل يضمن مشاركة جميع مكونات المجتمع، يؤدي إلى انتكاسة قد تكون أشد خطرا من النظام السابق. لقد حال كل من: –

- استمرار هيكلة القبلية والمناطقية.
- التدخل الإقليمي المباشر.
- انهيار مؤسسات الدولة.
- تحول الصراع إلى حرب وجود.

دون إمكانية أي تحول ديمقراطي. وتبقى المعضلة اليمنية أكبر دليل على أن الثورة قد تفتح الباب أمام فوضى أشد تعقيداً من الاستبداد الذي أنهته، خاصة في مجتمع لم يتمتع قط بدولة وطنية حديثة ومتماسكة.

1 الهمداني، ي. (2022). مستقبل الدولة في اليمن: سيناريوهات ما بعد الحرب. مجلة الآفاق الاستراتيجية، (8)، ص. 155.

5. التجربة السودانية: انتفاضة شعبية على مفترق طرق صعب

تشكل الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام الرئيس عمر البشير في أبريل 2019، بعد حكم استمر لثلاثة عقود، لحظة فارقة في التاريخ السوداني الحديث. تميزت هذه الحركة بقيادة "قوى الحرية والتغيير" – تحالف واسع من المنظمات المهنية والنقابية والمجموعات الشبابية – والتي نجحت في حشد جماهيري غير مسبوق، مما أجبر الجيش على عزل البشير1. وقد تولت بعدها **سلطة انتقالية هجينة**، تضم مجلس سيادة عسكري ومجلس وزراء مدني، في نموذج فريد حاول التوفيق بين مطالب الثورة ونفوذ المؤسسة العسكرية العميق.

أولا: إنجازات المرحلة الانتقالية الأولى وآمال التحول

1. **إنهاء العزلة الدولية** :حققت الحكومة الانتقالية تقدما ملحوظا على صعيد السياسة الخارجية، حيث شطبت الولايات المتحدة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفتحت الباب لإعادة اندماج البلاد في المجتمع الدولي2.

1 التيجاني، م. (2020). **ثورة ديسمبر في السودان: الديناميكيات الاجتماعية والسياسية**. الخرطوم: دار عزة للنشر، ص. 71.

2 النور، خ. (2021). السياسة الخارجية للسودان في المرحلة الانتقالية: الفرص والتحديات. مجلة الدراسات السودانية، (15)، ص. 95.

2. **إصلاحات قانونية رمزية** :قامت الحكومة بإصلاحات مهمة، أبرزها إلغاء قوانين "النظام العام" المقيدة للحريات العامة والمجحفة بحق المرأة، والتي كانت أداة قمع رئيسية في عهد البشير1.

3. **توقيع اتفاقيات سلام** :تم توقيع اتفاقية سلام جوبا في أكتوبر 2020 مع عدد من الحركات المسلحة في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، في محاولة جادة لمعالجة جذور الصراعات الداخلية المزمنة2.

ثانيا: التحديات والعقبات التي تعترض المسار

1. **الطبيعة الهجينة للسلطة والصراع المدني–العسكري** :كان أكبر تحد واجه المسار الانتقالي هو التوتر المستمر بين المكون المدني والعسكري داخل السلطة ذاتها. فقد احتفظ الجيش بنفوذ اقتصادي وسياسي هائل، ورفض التخلي عن سيطرته على قطاعات اقتصادية استراتيجية، مما أدى إلى استمرار حالة الجمود وعدم الوضوح في موازين القوى3. وقد تجلى هذا الصراع بشكل دراماتيكي في **انقلاب 25 أكتوبر**

1 بدر، س. (2021). تشريعات النظام العام وتأثير إلغائها على وضع المرأة السودانية. مجلة القانون والمجتمع، (8)، ص. 112.

2 الفضيل، أ. (2021). **اتفاقية جوبا للسلام: قراءة في المضامين والتحديات**. الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية. ص. 134.

3 حمدنا الله، ع. (2022). **الاقتصاد السياسي للجيش السوداني: النفوذ والعقبات**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، ص 88.

2021، الذي قاده الجنرال عبد الفتاح البرهان، والذي مثل ضربة قاصمة للمسار المدني وأعاد ترتيب الأولويات نحو معركة استعادة الشرعية الديمقراطية.

2. **الأزمة الاقتصادية الخانقة** :ورثت الحكومة الانتقالية اقتصادا منهكا، يعاني من التضخم المفرط، وارتفاع معدلات البطالة، وعبء الديون الخارجية الهائل. شكلت هذه الأزمة اختباراً صعباً للشرعية الشعبية للحكومة، حيث لم تتحسن الأحوال المعيشية للمواطن العادي بشكل ملموس1.

3. **استمرار تعقيدات المشهد الإقليمي** :وجد السودان نفسه في وسط تنافسات إقليمية بين محورين (مثل السعودية والإمارات ومصر من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى)، مما أثر على موقف الداعمين الإقليميين من عملية التحول الديمقراطي وأضاف طبقة أخرى من التعقيد على المشهد الداخلي2 .

أظهرت التجربة السودانية أن الإطاحة بنظام استبدادي هي خطوة أولى فقط، بينما تبقى المعركة الحقيقية هي تفكيك شبكة مصالحه العميقة داخل مؤسسات الدولة، وخاصة العسكرية والأمنية منها. رغم النكسة التي مثلها الانقلاب، إلا أن استمرار الحراك الشعبي

1 عبد الرحمن، ط. (2021). الأزمة الاقتصادية في السودان: الجذور وسيناريوهات الحل. مجلة الاقتصاد السوداني، (6)، ص. 155.

2 موسى، و. (2022). السودان في الاستراتيجيات الإقليمية: الصراع الخفي على النفوذ. مجلة الشؤون العربية، (44)، ص. 107.

والمقاومة المدنية يعكسان إصرارا شعبيا على إكمال المسار. يخلص الخبير1 إلى أن "مستقبل التحول الديمقراطي في السودان مرهون بقدرة القوى المدنية على إعادة توحيد صفوفها، وبناء استراتيجية سياسية مرنة للتفاوض مع العسكر، وإدارة الانتقال السياسي

استنتاجات

بعد عقد من اندلاع الموجة الأولى من الاحتجاجات العربية، تبقى مسألة التحول الديمقراطي في الوطن العربي واحدة من أعقد القضايا السياسية المعاصرة. لقد كشفت التجارب العربية، بتنوعها بين النجاح النسبي والإخفاق الذريع، أن عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية مركبة وممتدة، لا يمكن اختزالها في لحظة الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية. فكما يرى **الخطيب**، فإن "الثورة مجرد لحظة تأسيسية، بينما الثورة المضادة هي عملية تاريخية ممتدة، تشارك فيها قوى محلية وإقليمية ذات مصلحة في إفشال التحول2."

أولاً: استخلاص الدروس من التجارب العربية

من خلال المقارنة بين النماذج المختلفة، يمكن استخلاص عدة عوامل حاسمة تحدد مصير عملية التحول:

1 سليمان، ر. (2023). السودان بعد الانقلاب: سيناريوهات المستقبل. مجلة ا لآفاق الاستراتيجية، (12)، ص. 172.

2 الخطيب، م. (2021). **الثورة والثورة المضادة في العالم العربي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 215.

1. **طبيعة المؤسسة العسكرية والأمنية** :كان هذا هو العامل الحاسم. ففي تونس، سمح احتراف الجيش وحياده النسبي للعملية السياسية بالنضوج. في المقابل، أدى الدور السياسي والاقتصادي المهيمن للجيش في مصر، وتفكك مؤسسات الدولة لصالح الميليشيات في ليبيا، وتحول الجيش إلى فاعل سياسي مستقل في السودان، إلى إجهاض المسار الديمقراطي أو تعطيله بشكل كبير**1**.

2. **قوة المجتمع المدني وقدرته على التأسيس لـ"توافق وطني "**: مثلت قوة النسيج الجمعوي والتوافق النخبوي في تونس حاجزا أمام الانزلاق إلى الفوضى. على العكس من ذلك، أدى غياب هذا التوافق وانزياح الصراع إلى الاستقطاب الأيديولوجي (الإسلامي مقابل العلماني) في مصر، أو الانقسامات الجهوية والقبلية في ليبيا واليمن، إلى حرب الجميع ضد الجميع، مما جعل فكرة العقد الاجتماعي مستحيلة2.

3. **التأثير الإقليمي والدولي** :لم تكن الثورات العربية في معزل عن محيطها الجيوسياسي. فقد تحولت ساحات مثل ليبيا واليمن إلى بروكسي لصراعات إقليمية بين محاور

1 الحفصي، م. (2018). دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر، مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية، (42)، ص. 65.

2 العروسي، ع. (2016). دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي: الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس أنموذجا. مجلة الراصد السياسي، (15)، ص. 95.

متنافسة، بينما قدمت دول خليجية دعما ماليا وسياسيا حاسما لقوى الثورة المضادة في مصر والسودان، مما عقد بشكل كبير عملية الانتقال1.

ثانيا: نحو نموذج تحليلي للانتقال الديمقراطي العربي

تبين أن النجاح في تحقيق تحول ديمقراطي مستقر لا يعتمد فقط على "هدم النظام القديم"، بل على "إعادة بناء النظام الجديد" وفق أسس جديدة. وهذا يتطلب، كما تخلص2 إلى "توفر شروط ثلاث متزامنة :**الشرعية** المتمثلة في توافق واسع على قواعد اللعبة السياسية، **القدرة** المتمثلة في وجود مؤسسات دولة فاعلة، و**السيادة** المتمثلة في هيمنة السلطة المدنية على القرار السياسي والأمني."

في الختام، لم يكن فشل التحول الديمقراطي في معظم البلدان العربية حتميا، بل كان نتيجة لتفاعل معقد لعوامل داخلية تركيبية (هشاشة المؤسسات، قوة الجيوش، عمق الانقسامات المجتمعية) وخارجية (التدخل الإقليمي، سياسات القوى الدولية). لقد دفعت الشعوب العربية ثمنا باهظا لثوراتها، يتجلى بين المآسي الإنسانية والدمار والهجرة. ومع ذلك، فإن الإرث الحقيقي للربيع العربي ليس نجاحا أو فشلا مؤقتا، بل هو **كسره لحاجز الخوف وإثباته أن الشعوب قادرة على تحريك جبال الاستبداد، وزرعه لفكرة "المواطنة" و"الحق**

---

1 الغنوشي، م. (2021). **ليبيا ساحة للصراع الإقليمي: تدخلات الخارج وأثرها على الاستقرار**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص. 110.

2 الحر، ع. (2022). **نظرية التحول الديمقراطي في المجتمعات المركبة: قراءة في التجربة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 248.

في الدولة" في الوعي الجمعي .المستقبل لا يزال مفتوحاً، والتجربة السودانية الأخيرة تثبت أن الموجة التصحيحية قادمة، لكنها تتطلب تعلم دروس الماضي، وبناء استراتيجيات أكثر مرونة ووعياً بتعقيدات المرحلة، حيث لم يعد الشعار هو "إسقاط النظام" فحسب، بل "بناء الدولة" التي تليق بكرامة الإنسان العربي.

المحور السادس: نماذج التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية

لقد أسهم انهيار الاتّحاد السوفييتي (السابق) وما تلاه من أحداث اجتماعية وسياسية طالت عددا من دول أوربا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأميركا اللّاتينية في تحوّل عدد من الأنظمة الشمولية إلى ديمقراطيات صاعدة. كما كان للأزمات الاقتصادية المتتالية التي أصابت العديد من دول أوروبا الشرقية، في أعقاب انهيار الاتّحاد السوفييتي وما تلاه من احتقانٍ وسخط اجتماعيَّين، الأثر الكبير في توفير مناخ داعم للتحوّل الدّيمقراطي.

وقد أدى وجود أزمة في الفكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية، وما يرتبط بذلك من تآكل الإيديولوجية التي أفرزت أزمةَ شرعيّة للنّظم القائمة وفتحت المجال لظهور أفكار وحركات بديلة (المجتمع المدني)، إلّا أنّه لم يكن هناك توّقع لسَير الأحداث في هذه المنطقة بالحجم والسرعة والحدّة نفسها التي وصل إليها الأمر منذ بداية التسعينيّات من القرن الماضي، من حيث تجاوُز نمط الحزب الواحد، وإصلاح هياكل الاقتصاد، واعتماد التعدّدية السياسية، فبعدما ظلَّت لعقودٍ طويلة من الزمن تسبح في "فلك موسكو"، شهدت أوروبا الشرقية تحوّلات سياسية جذريّة كبرى في أعقاب نهاية الحرب الباردة، تباينت من حيث أشكالها وتداعياتها من قطر إلى آخر1.

1 إدريس لكريني، دروس التحوّل الديمقراطي في أوروبا الشرقيّة على الموقع:-
https://www.monliban.org/monliban/ui/topic.php?id=1973

كما كان لعامل المحيط الإقليمي في أوروبا الشرقية أثرٌ كبير ومحوريّ في دعم التحوّل؛ حيث أسهم في ترسيخ ثقافة تؤمِن بالحرّيات وحقوق الإنسان، بعدما نجحت أوروبا الغربية في الترويج لتجربتها وثقافتها، مستثمرة في ذلك وسائل الإعلام المختلفة. وكان للمشكلات الاقتصادية التي عاشتها معظم هذه البلدان في أعقاب سقوط الاتّحاد السوفييتي وما رافقها من تذمّر شعبي، أثرٌ كبير في تعبيد الطريق أمام التحوّل الديمقراطي في هذه البلدان1.

يلخّص الكثير من الباحثين أشكال التحوّل الديمقراطي التي شهدتها أوروبا الشرقية في ثلاثة أنماط رئيسة وهي: –

- ✓ **أوّلها سلميّ**، ينطبق على ما شهدته بولونيا في هذا الصدد.
- ✓ ثانيها يندرج ضمن ما يعرَف **بالثورة "المخملية"** وتجسّده تجربة تشيكوسلوفاكيا، عندما مارست قوى المعارضة ضغوطا على الحزب الحاكِم، ما دفعه إلى التخلّي عن امتيازاته.
- ✓ **أمّا ثالثها**، فيحيل إلى التحوّل الاحتجاجي الذي اتخذ قدرا من العنف؛ وهو ما ينطبق على تجارب كلّ من رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا.

1 **المكان نفسه.**

وقد كانت التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية متنوعة ومعقدة، حيث شهدت العديد من الدول الانتقال من الأنظمة الشمولية إلى نظم ديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، وفيما يلي بعض التجارب البارزة-:

1. التجربة البولندية في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية

تعتبر بولندا دولة رائدة في مسيرة التحول الديمقراطي التي شهدتها الكتلة الشرقية، حيث مثلت انتخابات عام 1989 لحظة تاريخية حاسمة لم تكن مجرد استبدال للحكومة، بل كانت ثمرة لنضال طويل الأمد للمجتمع ضد النظام الشمولي. كان سقوط الحكم الشيوعي في بولندا سريعا نسبيا وغير دموي مقارنة بجيرانه، وذلك بفضل أساسه القوي المتمثل في حركة "تضامن "الاجتماعية الواسعة، والتي نجحت في تحويل الصراع من مواجهة عنيفة إلى عملية تفاوضية أدت إلى تغيير سلمي.

حركة "تضامن": القوة الدافعة وراء التغيير

لم يكن التحول ليحدث لولا وجود قوة اجتماعية منظمة قادرة على تحدي سلطة الحزب الشيوعي البولندي. نشأت حركة "تضامن" النقابية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي بقيادة **ليخ فاوينسا**، متحولة من إضرابات في أحواض بناء السفن في غدانسك إلى حركة وطنية ضخمة جمعت ملايين العمال والمثقفين ورجال الدين الكاثوليك. على الرغم من فرض الأحكام العرفية وحظرها في عام 1981، استمرت "تضامن" كحركة تحت الأرض، محافظة

على ضغط مستمر على النظام. يرى المؤرخ تيموثي جارتون آش أن قوة "تضامن" تكمن في قدرتها على خلق "مجتمع مواز" خارج سيطرة الدولة، مما أضعف شرعية النظام تدريجيا .هذا الإرث من المقاومة المنظمة هو ما مهد الطريق للمفاوضات التي غيرت وجه بولندا1.

انتخابات 1989: الآلية السلمية لإنهاء الحكم الشيوعي

شكلت الاجتماعات التي جرت في أوائل عام 1989 بين الحكومة الشيوعية وقادة "تضامن" المعترف بهم مرة أخرى، الإطار الذي نظم عملية الانتقال. نتج عن هذه المفاوضات اتفاقية لإجراء انتخابات برلمانية جزئية في 4 يونيو 1989. كان التصميم معقدًا؛ حيث كان 65% من مقاعد مجلس النواب (السيم) مخصصة مسبقا للحزب الحاكم وحلفائه، بينما كان **35%** من المقاعد مفتوحة للتنافس الحر. كان الهدف الظاهري للنظام هو إضفاء الشرعية على سلطته مع منح المعارضة وجودًا رمزيًا. ومع ذلك، تحولت الانتخابات إلى استفتاء شعبي على الحكم الشيوعي. فاز مرشحو "تضامن" بجميع المقاعد المتنافس عليها في المجلس النيابي (161 مقعدا) و99 من أصل 100 مقعد في المجلس الأعلى (السينات) الذي كان مفتوحًا للانتخاب الحر .كان هذا الانتصار الساحق صادمًا للنخبة الحاكمة وأثبت للشعب وللعالم أن شرعية النظام قد انهارت تماما2.

1 Garton Ash, T. (1999). **The Polish Revolution : Solidarity**. New Haven : Yale University Press., p. 25

2 Davies, N. (2005). **God's Playground: A History of Poland**, Vol. II: 1795 to the Present. Oxford : Oxford University Press., p. 512

النتيجة: تشكيل الحكومة الأولى بقيادة غير شيوعية

هزيمة الحزب الشيوعي في الانتخابات كانت ساحقة لدرجة أن التصميم الانتخابي الذي وضعه لحماية مصالحه أصبح بلا معنى. رفض قادة "تضامن" الدور الهامشي المخصص لهم وطالبوا بتشكيل الحكومة. تحت ضغط شعبي هائل، وافق الرئيس فويتشيخ ياروزلسكي، وهو جنرال شيوعي، في النهاية على تشكيل أول حكومة في الكتلة الشرقية بقيادة وزير غير شيوعي، وهو تاديوش مازوفييكي، المستشار المقرب من ليخ فاوينسا .لم يكن هذا مجرد تغيير في الوزارة، بل كان إعلانا فعليا بنهاية الحكم الشيوعي في بولندا. شكل هذا الحدث "ثورة" سلمية أطاحت بالنظام من الداخل باستخدام أدواته الدستورية والقانونية ذاتها[1].

بولندا كنموذج إقليمي يحتذى به

لم يكن تأثير نجاح بولندا محصورا داخل حدودها؛ بل أرسلت موجات صادمة عبر جميع أنحاء أوروبا الشرقية. أظهرت **"الثورة البولندية"** للشعوب الخاضعة للسيطرة السوفيتية أنه من الممكن تحقيق التغيير من خلال التضامن الاجتماعي والمقاومة المدنية والمفاوضات الاستراتيجية، دون الحاجة إلى عنف واسع النطاق. شهدت الأشهر التالية "سقوط الدومينو" للأنظمة الشيوعية في المجر، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا. كما يلخص المؤرخ **نورمان ديفيز**، "كانت بولندا هي الحلقة الأولى في السلسلة التي أدت إلى تفكك الكتلة

1 Kenney, P. (2006). **The Burdens of Freedom : Eastern Europe Since 1989**. London : Zed Books., p. 148

السوفيتية بأكملها ."بهذا المعنى، لم تكن بولندا مجرد حالة تحول ناجحة فحسب، بل كانت النموذج الأصلي والمحفز للتحولات الديمقراطية التي أعادت رسم خريطة أوروبا.[1]

2. التجربة التشيكوسلوفاكية.

شكلت تشيكوسلوفاكيا نموذجا فريدا للتحول الديمقراطي في عام 1989، عرف بـ "**ثورة المخمل(The Velvet Revolution)** "، وهي التسمية التي تعكس طابعها السلمي غير المسبوق. بينما اعتمدت بولندا على مفاوضات مطولة "على الطاولة المستديرة"، اعتمدت تشيكوسلوفاكيا على احتجاجات شعبية حاشدة في الشوارع والساحات، نجحت في إسقاط النظام الشيوعي في غضون أسابيع قليلة فقط دون إراقة دماء تقريبا. كان مفتاح هذا النجاح هو التضامن الجماعي والاعتماد على المقاومة المدنية، مما جعل قمع النظام أمرًا صعبًا وغير مجدٍ.

المسرح الاحتجاجي: الطلاب والمثقفون وقوة المجتمع المدني

كانت الشرارة الأولى للثورة هي المظاهرة الطلابية السلمية في 17 نوفمبر 1989 في براغ، والتي تعرضت لقمع عنيف من قبل الشرطة. أدى هذا القمع، الذي تناقله الإعلام على نطاق واسع، إلى إثارة غضب شعبي عارم وتحول من حدث طلابي إلى حركة احتجاجية وطنية. انضم إلى الطلاب المثقفون والفنون والعمال، مدفوعين بإحساس قوي بالوحدة ضد

1 حسين بهاز، "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأكرانيا"، دفاتر القانون والسياسة (أبريل 2011).

نظام فقد شرعيته. لعبت مجموعة "ميثاق 77 (**Charter 77**) "الحقوقية، التي كان **فاكلاف هافل** أحد أبرز وجوهها، دورا محوريا كضمير للأمة، حيث ظلت لسنوات تنتقد النظام وتكشف انتهاكاته، مما أعدّ الأرضية الفكرية والأخلاقية للثورة .تحولت المسارح في براغ إلى منصات للنقاش المفتوح، وأصبحت الساحات العامة تعج بملايين المتظاهرين الذين هتفوا بشعارات مناهضة للحكومة ومطالبين بالتغيير**1**.

من الاحتجاج إلى التفاوض: تشكيل الحكومة الديمقراطية

تحت وطأة الضغط الشعبي الهائل الذي لم يشهد له النظام مثيلا من قبل، بدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في الانهيار من الداخل. في 24 نوفمبر، استقال المكتب السياسي بأكمله. وفي الأيام التالية، اضطرت القيادة الشيوعية للدخول في مفاوضات مع المعارضة الموحدة، التي تجسدت في منتدى المواطنين بقيادة **هافل**. كانت نتيجة هذه المفاوضات هي استقالة الحكومة الشيوعية وتشكيل حكومة **"تفاهم وطني"** في 10 ديسمبر 1989، كان غالبية أعضائها من غير الشيوعيين .في 29 ديسمبر، انتخب البرلمان فاكلاف هافل، الكاتب والمنشق السجين سابقًا، رئيسًا للجمهورية، في خطوة رمزية قوية أنهت بشكل رسمي أكثر من أربعة عقود من الحكم الشيوعي2.

1 Krapfl, J. (2013). **Revolution with a Human Face : Politics, Culture, and Community in Czechoslovakia, 1989-1992.** Ithaca : Cornell University Press., p. 45
2 Wheaton, B., & Kavan, Z. (1992). The Velvet Revolution : Czechoslovakia, 1988-1991. Boulder : Westview Press., 1992, p. 98

ثورة المخمل في السياق الإقليمي: النموذج السلمي المثالي

تكمن أهمية التجربة التشيكوسلوفاكية في سلميتها المطلقة مقارنة بالتحولات العنيفة في رومانيا أو حتى التحولات التفاوضية الطويلة في بولندا. أثبتت "ثورة المخمل" أن الإرادة الشعبية المنظمة يمكن أن تهزم نظامًا شموليًا مسلحًا دون اللجوء إلى العنف. وقد استفادت الثورة من الدعم والإلهام الذي قدمته التحولات في بولندا والمجر، مما خلق تأثير الدومينو في المنطقة. كما يذكر **جيمس كرابفل**، "كانت ثورة المخمل انتصارا للمسرحيات والمنشورات والمظاهرات، وليس للرصاص والقنابل ."هذا النموذج أصبح مصدر إلهام لحركات التغيير السلمي في جميع أنحاء العالم، مؤكدًا أن الكرامة والإصرار هما أقوى أسلحة الشعب في مواجهة القمع.[1]

3. التجربة المجرية.

مثلت التجربة المجرية نموذجا فريدا للتحول الديمقراطي في الكتلة الشرقية، تميز بكونه عملية إصلاحية **"مدبرة من الأعلى"** إلى حد كبير، قادها إصلاحيون داخل الحزب الشيوعي نفسه (الذي أعيد تسميته آنذاك إلى الحزب الاشتراكي المجري). بدلاً من المواجهات الشعبية الحاشدة كما في تشيكوسلوفاكيا، أو الإضرابات العمالية والمفاوضات المطولة كما في بولندا، سارت المجر على طريق "الثورة التفاوضية" الهادئة، والتي ركزت على تفكيك النظام الشيوعي

1. Krapfl, **Op**.**Cit**, 2013, p. 5

قانونيا ودستوريا من الداخل. هذا النهج جعل التحول المجري سلسا نسبيا ومعدا مسبقا للإصلاحات الاقتصادية الجذرية.

المفاوضات الوطنية والتحول الدستوري السلمي

كانت نقطة التحول المحورية في المجر هي "المائدة المستديرة الوطنية" التي عقدت في منتصف عام 1989 بين الحزب الحاكم وقوى المعارضة الرئيسية، أبرزها الاتحاد الديمقراطي المجري .(**UDF**) لم تكن هذه المفاوضات مواجهة، بل كانت حوارا وطنيا إلى تسهيل الانتقال السلمي للسلطة. كانت أهم نتائج هذه الجلسات قرارا مصيريا: إجراء انتخابات حرة متعددة الأحزاب في الربيع التالي، والأهم من ذلك، إقرار دستور ديمقراطي معدل بشكل جوهري في أكتوبر 1989، والذي حوّل المجر رسميا من "جمهورية شعبية" إلى "جمهورية" ديمقراطية، مع ضمانات للحقوق السياسية والمدنية .هذا الإطار القانوني الجديد هو الذي مهد الطريق لإنهاء الحكم الشيوعي بشكل رسمي وسلمي**1**.

الانتخابات الحرة وتشكيل أول حكومة ديمقراطية

في مارس وأبريل من عام 1990، أجريت أول انتخابات برلمانية حرة متعددة الأحزاب في المجر. كانت هذه الانتخابات محكًا حقيقيًا للإرادة الشعبية، وأسفرت عن فوز واضح لقوى المعارضة، وتحديدًا الاتحاد الديمقراطي المجري، بينما حصل الحزب الاشتراطي

1 Bozóki, A. (Ed.). (2002). **The Roundtable Talks of 1989 : The Genesis of Hungarian Democracy**. Budapest : Central European University Press., p. 11

المجري على مركز ثانوي. أدى ذلك إلى تشكيل أول حكومة ديمقراطية في ماي 1990 بقيادة جوزيف أنتال، مما مثل نقلا سلميا وكاملا للسلطة من الحزب الشيوعي السابق إلى القوى الديمقراطية1 .لم تكن هذه الحكومة مجرد استبدال للوجوه، بل كانت الحكومة التي ستتولى مهمة تنفيذ برنامج طموح للخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، وهو ما كان أحد الأهداف الأساسية للتحول.

المجر رائدة الإصلاح الاقتصادي والسياسي

تميز المسار المجري بترابط عميق بين الإصلاح السياسي والاقتصادي. فقبل عام 1989 بفترة طويلة، كانت المجر قد بدأت في تجربة "اقتصاد السوق" عبر ما عرف بـ "الاقتصاد الجديد"، وأعد جزءا من المجتمع لفكرة اقتصاد السوق. بعد عام 1990، كانت المجر من أوائل دول الكتلة الشرقية التي تبنت برنامجا سريعا وجريئا للخصخصة وتحرير الأسعار، مستفيدة من الاستقرار السياسي النسبي الذي وفره التحول السلمي .هذا الجمع بين التحول الديمقراطي السلس والإصلاح الاقتصادي السريع جعل من المجر نموذجا يحتذى به في المنطقة في تلك الفترة، حيث أثبتت أن إنهاء الحكم الشمولي يمكن أن يكون عملية منظمة ومخططة تقود إلى اندماج سريع في الهياكل الأوروبية الغربية..2

1 Swain, G. (2011). The Hungarian Revolution of 1956 and the Velvet Revolutions of 1989. In : **The Palgrave Dictionary of Transnational History**. London : Palgrave Macmillan., p. 84

2 Batt, J. (1991). **East Central Europe from Reform to Transformation**. London : Pinter Publishers for The Royal Institute of International Affairs., p. 67

4. التجربة الرومانية.

شكلت التجربة الرومانية حالة استثنائية بين تحولات دول الكتلة الشرقية في عام 1989. فبينما سقطت الأنظمة الشيوعية في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا بشكل سلمي إلى حد كبير عبر المفاوضات والاحتجاجات السلمية، شهدت رومانيا الثورة الوحيدة التي اتسمت بالعنف الدموي والإطاحة العنيفة بنظامها. لم يكن سقود **نظام نيكولاي تشاوشيسكو** مجرد تغيير للنخبة الحاكمة، بل كان انفجارا شعبيا عارما ضد واحد من أكثر الأنظمة قمعية وشمولية في أوروبا الشرقية، مما ترك إرثا ثقيلا من الصدمة والانقسام ظل يلقي بظله على المسار الديمقراطي اللاحق للبلاد.

ثورة ديسمبر 1989: الانفجار الشعبي والإطاحة الدموية

اندلعت الشرارة الأولى للثورة في 16 ديسمبر 1989 في مدينة تيميشوارا، حيث خرج آلاف المتظاهرين للدفاع عن القس البروتستانتي **لازلو توكيس**، وهو منشق معارض للنظام. تحولت المظاهرة السلمية إلى مواجهات دامية عندما أمر تشاوشيسكو قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى. هذا الفعل الوحشي أشعل الغضب الشعبي في جميع أنحاء البلاد. في 21 ديسمبر، بينما كان تشاوشيسكو يخاطب حشدا جمعه النظام في ساحة القصر في بوخارست، انقلب الجمهور عليه بالهتافات والصفير،

وانظر: حسنين توفيق ابراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

في لحظة تاريخية بثها التلفزيون على الهواء مباشرة. وسرعان ما تحولت العاصمة إلى ساحة قتال بين الجيش وقوات الأمن الموالية للزعيم (جهاز الأمن "السيكوريتات")، واستمرت الاشتباكات العنيفة لعدة أيام. أطيح بنظام تشاوشيسكو بشكل نهائي في 25 ديسمبر بإعدام الديكتاتور وزوجته إيلينا بعد محاكمة ميدانية سريعة، في مشهد يمثل نهاية مأساوية لحقبة من القمع.[1]

مرحلة ما بعد الثورة: تشكيل جبهة الإنقاذ والانتخابات الأولى

في فراغ السلطة الذي أعقب الإطاحة الفورية بالديكتاتور، برزت "جبهة الإنقاذ الوطني (**FSN**) "بقيادة **أيون إيليسكو**، وهو شخصية شيوعية سابقة، مدعية تمثيل إرادة الثورة. في مايو 1990، أجريت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة، وفاز إيليسكو وجبهة الإنقاذ الوطني بأغلبية ساحقة. ومع ذلك، كانت هذه الانتخابات مثيرة للجدل منذ البداية. اتهم المعارضون جبهة الإنقاذ الوطني، التي ورثت الهياكل والشبكات القديمة للحزب الشيوعي، باستغلال ميزتها واستخدام الإعلام الذي لا تزال تسيطر عليه لتوجيه النتائج لصالحها[2] .وهكذا، بينما مثلت الانتخابات خطوة نحو التعددية، فإنها لم تكن "نقطة بدء" ديمقراطية نقية، بل كانت استمرارية مقنعة للنخبة القديمة تحت غطاء جديد.

1 Siani-Davies, P. (2005). **The Romanian Revolution of December 1989**. Ithaca : Cornell University Press., p. 45

2 Gallagher, T. (2005). **Theft of a Nation : Romania since Communism**. London : Hurst & Company., p. 78

التحديات الكبرى في بناء المؤسسات الديمقراطية

واجهت رومانيا تحديات هائلة في بناء ديمقراطية حقيقية بعد الثورة. أول هذه التحديات كان إرث النظام الشمولي العميق، حيث ظل العديد من الأعضاء والمسؤولين السابقين في مناصبهم، مما أعاق الإصلاح الحقيقي وأدى إلى استمرار ثقافة الفساد والسرية. التحدي الثاني كان بطء الإصلاح الاقتصادي، حيث تخلفت رومانيا عن جيرانها في الخصخصة وبناء اقتصاد السوق، مما أدى إلى معاناة اقتصادية طويلة الأمد للشعب. والأهم من ذلك، كان التحدي المتمثل في المصالحة مع الماضي، حيث ظل الغموض يلف أحداث الثورة الدامية نفسها، مع ادعاءات مستمرة بأن ما حدث كان "انقلابًا" مُدبرًا وليس ثورة شعبية بحتة. كما يلخص المؤرخ **فلاديمير تيسمانيانو**، "خلقت الطبيعة العنيفة وغير الواضحة لتحول رومانيا شكوكا عميقة حول شرعية النظام الجديد نفسه .**1**"هذه العوامل مجتمعة جعلت المسار الديمقراطي الروماني أكثر وعورة واستغرق وقتا أطول ليكتسب الاستقرار مقارنة بنظيره في وسط أوروبا.2

1 Tismăneanu, V. (2003). **Stalinism for All Seasons : A Political History of Romanian Communism.** Berkeley : University of California Press., p. 112

2 حسين بهاز، **مرجع سابق**.

5. التجربة البلغارية.

مثلت التجربة البلغارية نموذجا للتحول "المدار من أعلى"، والذي تميز بدرجة عالية من الاستمرارية في النخبة الحاكمة. فبينما شهدت دول مثل رومانيا ثورة دموية أو تشيكوسلوفاكيا احتجاجات شعبية جارفة، جاء التغيير في بلغاريا بشكل أكثر تدرجا وسلاسة، وبتفاوض بين الإصلاحيين داخل الحزب الشيوعي نفسه وقوى المعارضة الناشئة. هذا المسار جنب البلاد العنف، ولكنه أيضا يعني أن العديد من رموز وهياكل النظام السابق استمرت في لعب دور مركزي في الحياة السياسية والاقتصادية لسنوات طويلة بعد سقوط الشيوعية الرسمي.

الاحتجاجات والانقلاب الداخلي في الحزب

بدأ التحول في بلغاريا متأخرا قليلا عن جيرانها. في خريف عام 1989، بينما كانت الأنظمة تتساقط في جميع أنحاء أوروبا الشرقية، بدأت مجموعات معارضة صغيرة، مدعومة من النقابات المستقلة والمثقفين، في تنظيم احتجاجات ومظاهرات للمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية. كان رد فعل الحزب الشيوعي البلغاري (**BKP**) تحت قيادة **تودور جيفكوف**، الذي حكم لثلاثة عقود، في البداية هو القمع. ومع ذلك، في 10 نوفمبر 1989، أي بعد سقوط جدار برلين بيوم واحد، قام الحزب نفسه بانقلاب داخلي ضد جيفكوف، وأطاح به

من السلطة واستبدله ببيوتر ملادينوف، وهو دبلوماسي شيوعي إصلاحي[1] .لم يكن هذا الفعل نتيجة للضغط الشعبي المباشر فحسب، بل كان محاولة من النخبة الحاكمة للحفاظ على السلطة من خلال التكيف مع المتغيرات الإقليمية والسيطرة على عملية التغيير.

المفاوضات والانتخابات الحرة الأولى

في أوائل عام 1990، بدأت الاجتماعات بين الحزب الشيوعي (الذي أعيد تسميته إلى الحزب الاشتراكي البلغاري) وقوى المعارضة الرئيسية، المتمثلة في "الاتحاد من أجل القوى الديمقراطية". نتج عن هذه المفاوضات اتفاق على إجراء انتخابات حرة متعددة الأحزاب في يونيو 1990. على عكس ما حدث في دول أخرى، لم تؤد هذه الانتخابات إلى هزيمة ساحقة للحزب القديم. فبفضل شبكته التنظيمية الواسعة وسيطرته على الموارد في الريف، فاز الحزب الاشتراكي البلغاري بأول انتخابات حرة، وشكل الحكومة الأولى في فترة ما بعد الشيوعية[2] .كان هذا دليلا واضحا على مدى استمرارية النخبة وقدرتها على التكيف، حيث حكم الاشتراكيون بلغاريا خلال السنوات الصعبة الأولى من الانتقال.

1 Ganev, V. I. (2007). **Preying on the State : The Transformation of Bulgaria after 1989**. Ithaca : Cornell University Press., p. 45

2 Engelbrekt, K. (1991). The Bulgarian Transition : A Difficult Beginning. **In Report on Eastern Europe**, Vol. 2, No. 4. Munich : Radio Free Europe., p. 92

التحديات الاقتصادية والاجتماعية في فترة الانتقال

واجهت بلغاريا تحديات جسيمة خلال عقد التسعينيات، كانت أبرزها الأزمة الاقتصادية العميقة. حيث ورثت البلاد اقتصادًا مدمرًا تابعًا لكتلة الكوميكون، واعتمد بشكل كبير على الصناعة الثقيلة والزراعة الجماعية. أدت عملية التحول إلى اقتصاد السوق، وخاصة برامج الخصخصة، إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة والتضخم، وتفشي الفساد على نطاق واسع في ظل ما عُرف بـ "رأسمالية المحاسيب"، حيث استفاد العديد من المسؤولين السابقين من بيع الممتلكات العامة بأسعار زهيدة[1] .

كما أن التحرر السياسي أطلق العنان للتوترات العرقية الكامنة، وخاصة فيما يتعلق بالأقلية التركية الكبيرة، مما شكل تحديا إضافيا للنسيج الاجتماعي واستقرار البلاد. هذه التحديات مجتمعة جعلت المسار الديمقراطي البلغاري أبطأ وأكثر إرهاقًا مقارنة بجيرانه في وسط أوروبا، حيث استغرقت البلاد وقتًا أطول للاستقرار والاندماج في الهياكل الأوروبية.

6. التجربة اليوغسلافية.

شكلت تجربة يوغسلافيا حالة فريدة ومأساوية في مشهد انهيار الكتلة الشيوعية. فبينما انتقلت جيرانها نحو الديمقراطية ضمن حدودها القائمة، أدى انهيار النظام في يوغسلافيا إلى حروب أهلية دموية وتفكك كامل للاتحاد الفيدرالي. لم يكن التحول هنا من الشيوعية إلى

1 Bell, J. D. (1998). **Bulgaria in Transition : Politics, Economics, Society, and Culture after Communism**. Boulder : Westview Press., p. 121

الديمقراطية فحسب، بل كان تحولًا مركبًا يشمل بناء دول قومية جديدة على أنقاض اتحاد متعدد الأعراق. كانت العوامل المحفزة للانهيار هي تفاعل القومية المتطرفة، والإرث المؤسسي للنظام التيتوي، والأزمة الاقتصادية الحادة، مما جعل مسارها مختلفًا جذريًا عن أي تجربة أخرى في المنطقة.

الإرث التيتوي والفراغ بعد وفاة تيتو

كان الأساس الذي بنيت عليه الأزمة اليوغسلافية هو النظام السياسي الفريد الذي وضعه **جوزيب بروز تيتو**. قام هذا النظام على توازن دقيق بين الجمهوريات والجماعات العرقية الرئيسية (الصرب، الكروات، البوسنيين، السلوفينيين، إلخ)، مع منحهم حكمًا ذاتيا واسعا ضمن إطار فيدرالي. لعب الحزب الشيوعي (رابطة الشيوعيين) دور الحاكم الوحيد، لكنه كان نفسه منقسمًا على أسس جمهورية. بعد وفاة تيتو في عام 1980، بدأ هذا النظام في الانهيار. اختفى العنصر الموحد، وتعمقت الخلافات بين الجمهوريات، بينما فشل النظام الدوري لرئاسة الجمهورية في توفير قيادة فعالة **1**.هذا الفراغ هو ما مهد الطريق لصعود القوميين المتشددين الذين استخدموا الخطاب العرقي لتعزيز سلطتهم.

1 Ramet, S. P. (2006). **The Three Yugoslavias: State-Building and Legitimation, 1918–2005**. Bloomington : Indiana University Press., p. 55

صعود القومية وتفكك الاتحاد

في أواخر الثمانينيات، استغل قادة الجمهوريات، ولا سيما **سلوبودان ميلوشيفيتش** في **صربيا وفرانيو تودجمان** في **كرواتيا**، المشاعر القومية لتوطيد سلطتهم الشخصية. قام ميلوشيفيتش بتعبئة الصرب حول فكرة "صربيا الكبرى"، مما أثار مخاوف الجماعات العرقية الأخرى. في عام 1991، أعلنت كل من سلوفينيا وكرواتيا ثم مقدونيا والبوسنة والهرسك استقلالها عن الاتحاد اليوغسلافي. رفضت حكومة صربيا التي تهيمن عليها القيادة الصربية هذا التفكك، وردًا على ذلك، شنت الجيش الشعبي اليوغسلافي(**JNA**) ، الذي أصبح تحت السيطرة الصربية بشكل متزايد، حروبا بهدف الحفاظ على الاتحاد أو إنشاء صربيا كبرى[1] .أدى هذا إلى سلسلة من الصراعات الدموية، أشهرها حرب البوسنة (1992–1995)، التي شهدت فظائع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

التحديات الهائلة للتحول الديمقراطي في الدول الخلف

كان التحول الديمقراطي في الدول التي نشأت من يوغسلافيا تحديا هائلا، حيث تم إعاقته بشدة بإرث الحرب. واجهت هذه الدول مهامًا متزامنة وشاقة:

1. **بناء الدولة من الصفر** :حيث كان على دول مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو لاحقا بناء مؤسسات دولة جديدة بالكامل.

[1] Silber, L., & Little, A. (1997). **The Death of Yugoslavia**. London : Penguin Books., p. 128

2. **إعادة الإعمار** :دمرت الحروب البنية التحتية والاقتصاد، تاركة ملايين اللاجئين والمشردين.

3. **المصالحة الوطنية** :كان التعامل مع إرث جرائم الحرب والتطهير العرقي وإقامة العدالة عبر المحاكم الدولية والمحلية أمرًا بالغ الصعوبة لتحقيق المصالحة.

4. **التحول الاقتصادي** :كان التحول إلى اقتصاد السوق أكثر تعقيدًا بسبب الدمار الذي خلفته الحرب واقتصادات الحرب والفساد المستشري.

على الرغم من هذه التحديات، شهدت بعض الدول الخلف، وخاصة سلوفينيا وكرواتيا، تقدما ملحوظا في بناء الديمقراطية والاندماج في الهياكل الأوروبية والأطلسية. ومع ذلك، لا تزال دول مثل البوسنة والهرسك وصربيا وكوسوفو تواجه صعوبات في استكمال هذا التحول، حيث لا تزال القومية والقضايا العرقية والقوى المنبثقة من الحقبة الشيوعية تشكل عقبات رئيسية أمام الديمقراطية المستقرة1 .تظل تجربة يوغسلافيا تذكيرا مأساويا بكيفية أن انهيار النظام السلطوي، في غياب مؤسسات ديمقراطية قوية وهوية مدنية مشتركة، يمكن أن يطلق العنان لأقوى القوى التدميرية في المجتمع.2

1 Bideleux, R., & Jeffries, I. (2007). The Balkans : A Post-Communist History. London : Routledge., p. 487.

2 أحمد الحاقي، **"التحولات السياسية في بلدان أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية؛ دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء حالتي روسيا والأرجنتين"**. ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ص ص .1- 6.

خاتمة: التحول الديمقراطي بين النجاح والتحديات

التحول الديمقراطي ليس عملية خطية أو مضمونة النجاح، بل هو مسار معقد يتأثر بعوامل داخلية وخارجية، إذ يظل بناء الديمقراطية عملية تراكمية تتطلب وقتا وتضحيات، حيث تعتمد على قدرة المجتمع على تجاوز ميراث السلطوية، وتأسيس ثقافة سياسية قائمة على الحوار والمشاركة. ومع ذلك، فإن تحقيق التحول الديمقراطي يعكس طموحات الشعوب في الحرية، العدالة، والمشاركة السياسية.

التحول الديمقراطي في العالم العربي يمثل ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، تتأثر بالسياقات التاريخية، الاجتماعية، والاقتصادية لكل دولة على حدة. مع اندلا ع ثورات الربيع العربي عام 2011، بدا أن المنطقة تدخل حقبة جديدة من المطالبة بالحقوق السياسية، العدالة الاجتماعية، والشفافية. إلا أن مسارات التحول اختلفت جذريًا بين الدول، مما كشف عن العوامل البنيوية التي تؤثر على احتمالية نجاح الديمقراطية في البيئة العربية.

النتائج العامة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي:

- يمكن وصف التحول الديمقراطي في الوطن العربي بأنه عملية غير مكتملة .في بعض الدول، مثل تونس، أُحرز تقدم ملموس، لكن هذا التقدم يواجه تحديات مستمرة مثل الأزمات الاقتصادية وضعف المؤسسات. في المقابل، تعثرت دول أخرى بسبب

الحروب الأهلية (مثل اليمن وسوريا) أو عودة الأنظمة الاستبدادية (مثل مصر وليبيا).

- بالرغم من الإخفاقات، تظل هذه التجارب بمثابة لحظات فارقة، حيث أعادت تشكيل وعي الشعوب حول الحقوق السياسية والاجتماعية، وأبرزت مطلب الديمقراطية كضرورة غير قابلة للتجاهل.

التحول الديمقراطي في الوطن العربي يعدّ من أكثر الظواهر تعقيدًا في المشهد السياسي الحديث، حيث تتداخل فيه العوامل الداخلية مع التأثيرات الإقليمية والدولية. يمكن القول إن موجات الانتقال الديمقراطي في المنطقة منذ بدايات "الربيع العربي" عام 2011 عكست رغبة شعوب المنطقة في التحرر من الأنظمة السلطوية وبناء أنظمة سياسية أكثر عدالة وتمثيلًا. ومع ذلك، أثبتت التجارب أن التحول الديمقراطي ليس عملية خطية، بل هو مسار مليء بالتحديات والصراعات.

التحديات أمام التحول الديمقراطي:

1. البنية السياسية المستبدة :استمرار النخب القديمة في الحكم بعد إعادة تدويرها كان أحد أبرز معوقات الانتقال. ففي دول مثل مصر واليمن، أعادت النخب العسكرية والسياسية إنتاج الاستبداد، ما أعاق بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

2. غياب الثقافة الديمقراطية :أدى غياب الإرث الديمقراطي إلى ضعف الوعي الجماهيري بمبادئ الديمقراطية مثل التداول السلمي للسلطة وحماية حقوق الأقليات.

3. التدخلات الإقليمية والدولية :شكّلت التدخلات الخارجية عاملا جوهريا في إجهاض التحولات الديمقراطية، خاصة في دول مثل اليمن وسوريا، حيث أدت النزاعات الإقليمية إلى تعميق الأزمات.

4. ضعف المؤسسات المدنية :ساهم قمع الأنظمة السابقة في إضعاف المجتمع المدني، ما حدّ من قدرته على لعب دور فاعل في عملية التحول الديمقراطي.

الدروس المستخلصة من النماذج المختلفة:

1. **أهمية التوافق السياسي** :التجربة التونسية أثبتت أن الحوار والتنازلات المتبادلة بين الفرقاء السياسيين ضروريان لتحقيق الاستقرار، وهو ما افتقدته مصر التي وقعت ضحية الاستقطاب الحاد.

2. **دور الجيش** :يظهر النموذج المصري أن تدخل الجيش في السياسة يضعف فرص بناء ديمقراطية حقيقية، بينما حياد الجيش التونسي كان عاملًا مساعدًا في الانتقال السلمي.

3. **الإصلاح التدريجي مقابل الثوري** :التجربة المغربية تقدم نموذجًا مختلفا للإصلاح التدريجي، حيث تجنب النظام الملكي مواجهة ثورة شاملة من خلال تقديم تنازلات مدروسة.طكج

يتطلب **مستقبل الديمقراطية في العالم العربي**:

1. بناء مؤسسات سياسية قوية ومستقلة قادرة على تعزيز سيادة القانون.

2. خلق بيئة مواتية لحرية التعبير والتنظيم السياسي.

3. دعم دولي وإقليمي يعزز الاستقرار بدلًا من التدخل الذي يغذي الانقسامات.

4. تعزيز الوعي الثقافي بالديمقراطية من خلال التعليم ودعم المجتمع المدني.

في النهاية، التحول الديمقراطي في الوطن العربي ليس خطيا أو حتميا، لكنه عملية طويلة تتطلب إرادة داخلية وإقليمية تتجاوز المصالح الآنية نحو بناء أنظمة سياسية تحقق الكرامة والعدالة لشعوب المنطقة.

أما تجارب التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية تعكس تنوع المسارات التي اتبعتها الدول في الانتقال من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية، فبينما حققت بعض الدول نجاحات ملحوظة، واجهت أخرى تحديات كبيرة أدت إلى صراعات داخلي.

تأسيسا على ما سبق فرغم بعض التشابه مع بعض التجارب العربية، ارتكزت تجارب التحول الديمقراطي في أميركا اللاتينية على أربعة أنماط من التحول تمثلت في، **أولا**: التنازلات التي تبدأ كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة؛ **ثانيا**: المفاوضات التي تقود لخروج النخبة الحاكمة من السلطة بطريق آمن؛ **ثالثا**: الخروج من الحكم تحت الضغوط الشعبية؛ ورابعًا: التدخل الخارجي. وفي التجارب العربية، حتى الآن، حصل التغيير عن طريق الأنماط الثاني والثالث والرابع في كل من اليمن وتونس ومصر وليبيا على التتابع، إلا أن تغيير السلطة السابقة لم يترتب عليه انتقال ديمقراطي تام، ولكن عوضًا عن ذلك الدخول في مرحلة تحول ديمقراطي قد تطول وتنجح وقد تنتكس.

كما وجدنا أن حركات الإسلام السياسي ومؤسسة الجيش قامت بالدور الرئيسي للتغيير في أغلب التجارب العربية، وذلك نتيجة هشاشة مؤسسات المعارضة السياسية وضعف المجتمع المدني. إلى جانب ذلك تميزت التجارب العربية باستمرار تداخل الدين مع السياسة على أكثر من مستوى تتجاوز حتى حدود تلك المعارضة الدينية المسيسة، وهذا أمر مقصور على التجربة العربية. وبالتالي؛ فالصراع الدائر بين من يدافعون عن التحديث ومن يرفضونه، أو بين أصحاب الدعوة إلى "الدولة الدينية" والذين يتطلعون إلى "الدولة المدنية" هو أمر يختص به العالم العربي.

قائمة المصادر والمراجع

1. باللغة العربية.

1. الربيعو، غالب كاصد. (2008). **المعجم الموسوعي في العلوم السياسية**. عمان: دار الشروق.
2. هليل، روي. (2010). "نظريات التحول الديمقراطي: مقاربات مفاهيمية". في: مجموعة باحثين، **مداخل في علم السياسة**. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
3. الطويل، علي عبد المعطي. (2002). **النظرية السياسية: المفاهيم والأصول**. منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. العواك، محمود .(2010) . **علم السياسة: النظريات والمناهج**. دار وائل للنشر، عمان.
5. محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،1998).
6. شومبيتر، جوزيف. (2007). **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
7. إكرام بدر الدين، **الديمقراطية في الدول النامية**، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1991).
8. القاضي، محمد. (2015). تحديات ما بعد الانتقال: استمرارية التحول الديمقراطي. في: مجموعة باحثين، **المناهج الحديثة في العلوم السياسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث.
9. رغيد الصلح، **الانتقال إلى الديمقراطية: أعمال مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**، اللقاء الثاني عشر، (اكسفورد: كلية سانت كاثرين بجامعة اكسفورد،2002).
10. القاضي، محمد. (2015). "الديمقراطية المستوردة: بين الإرادة الداخلية والضغوط الخارجية". في: مجموعة باحثين، **المناهج الحديثة في العلوم السياسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث.
11. هليل، روي. (2010). "دور النخب والمساعدات الخارجية في التحول الديمقراطي". في: مجموعة باحثين، **مداخل في علم السياسة**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
12. العواك، محمود .(2010) . **علم السياسة: النظريات والمناهج** .دار وائل للنشر، عمان.
13. عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).
14. القاضي، محمد. (2015). الإصلاح مقابل الثورة: مقاربات في التغيير السياسي. في: مجموعة باحثين، "المناهج الحديثة في العلوم السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

15. مفتاح نصر مفتاح عبيد، "التحول الديمقراطي وأثره على الاستقرار السياسي في الجزائر"، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية، مذكرة ماجستير.
16. عبد الله العجيلي سويسي، التحول نحو الديمقراطية في موريتاني، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية، مذكرة ماجستير، 2014.
17. فتحي منصور محمد عبد الله، "مشكلات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في البلدان العربية"، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية، مذكرة ماجستير، 2009.
18. جمال على زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2005).
19. جوني عاصي، نظريات الانتقال الديمقراطي: اعادة النظر في براديغم التحول (رام الله، فلسطين: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)
20. سميث، آدم. (2007). ثروة الأمم. ترجمة: عدنان محمود درويش. دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.
21. الطويل، رضوان. (2004). الديمقراطية والتنمية: إشكالية العلاقة. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.303.
22. هنتنغتون، صاموئيل. (1993). النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة: علي الدين هلال، مكتبة مدبولي. القاهرة، مصر.
23. علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسية المقارنة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1975-1976).
24. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات للنشر، د.ت.ن).
25. البدوي، أحمد. (2015). النظم السياسية المقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
26. عبد الإله بلقزيز، ثورات تونس: مسار التحول الديمقراطي بعد 2011، دار الطليعة للنشر، 2017.
27. العروسي، عبير. (2016). دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي: الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس أنموذجاً. مجلة الراصد السياسي، (15).
28. القلالي، منير. (2017). التجربة التونسية في التوافق السياسي: تحولات التحالفات من "الترويكا" إلى "الائتلاف الوطني". تونس: دار سحر للنشر.
29. بن عاشور، ياد. (2015). الدستور التونسي الجديد: قراءة في الأصول والاختيارات. المجلة العربية للقانون الدستوري، (3)، ص 22.
30. الحفصي، محمد. (2018). دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر. مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية، (42).

31. الغنايم، خ. (2014). ثورة 25 يناير: السياق والتداعيات. الإسكندرية: دار الوفاء.

32. عبد الفتاح، ن. (2015). الانتقال الديمقراطي في مصر: من الثورة إلى الانقلاب. القاهرة: المركز العربي للأبحاث.

33. الحفصي، م. (2018). دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر. مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية، (42).

34. شكري، م. (2016). الاستقطاب السياسي في مصر بعد 2011. بيروت: مركز الدراسات العربي.

35. هيكل، ج. (2013). معركة الدستور في مصر. القاهرة: دار الشروق.، ص 204

36. السيد، ع. (2017). التدخلات الإقليمية في الشأن المصري: من الثورة إلى ما بعد 30 يونيو. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

37. عبد العال، هـ. (2019). المجتمع المدني المصري: التحديات وآفاق المستقبل. مجلة علم الاجتماع، (60).

38. الغنوشي، م. (2020). شروط الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: الدروس المستفادة. مجلة المستقبل العربي، (495).

39. الطرابلسي، ع. (2018). ليبيا: من الثورة إلى الفوضى، دراسة في تشكل النظام السياسي. تونس: المنظمة العربية للترجمة.

40. الدغيسي، م. (2016). ما بعد القذافي: تحولات السلطة والمجتمع في ليبيا. بنغازي: دار الكلمة الوطنية.

41. عاشور، و. (2019). عسكرة السياسة والمجتمع في ليبيا. مجلة المستقبل العربي، (492).

42. المناعي، ن. (2020). الانقسام السياسي في ليبيا: الجذور والتداعيات. الإسكندرية: مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات.

43. الفيتوري، س. (2017). دور الميليشيات في تعطيل بناء الدولة في ليبيا. طرابلس: دار الحكمة.

44. الغنوشي، م. (2021). ليبيا ساحة للصراع الإقليمي: تدخلات الخارج وأثرها على الاستقرار. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.

45. العويسي، خ. (2022). المسارات السياسية في ليبيا ما بعد 2011: دراسة في إخفاقات التسوية. مجلة الدراسات الدولية، (55).

46. البان، أ. (2017). الانتقال السياسي في اليمن: إخفاق المسار وانهيار الدولة. صنعاء: مركز اليمن للدراسات.

47. الشميري، ف. (2018). مؤتمر الحوار الوطني في اليمن: الإنجازات والإخفاقات. مجلة الراصد السياسي، (22).

48. العبدلي، م. (2020). انهيار الدولة في اليمن: الأسباب والتداعيات. عمان: دار الجليل للنشر.

49. القاضي، ن. (2019). اليمن وساحة الصراع الإقليمي: دراسة في تدخلات الخارج. بيروت: المركز العربي للأبحاث.

50. مركز الدراسات الإستراتيجية. (2021). تقرير الوضع الإنساني في اليمن: خمس سنوات من الحرب. صنعاء: مركز الدراسات الإستراتيجية.
51. الهمداني، ي. (2022). مستقبل الدولة في اليمن: سيناريوهات ما بعد الحرب. مجلة الآفاق الاستراتيجية، (8).
52. التيجاني، م. (2020). ثورة ديسمبر في السودان: الديناميكيات الاجتماعية والسياسية. الخرطوم: دار عزة للنشر.
53. النور، خ. (2021). السياسة الخارجية للسودان في المرحلة الانتقالية: الفرص والتحديات. مجلة الدراسات السودانية، (15).
54. بدر، س. (2021). تشريعات النظام العام وتأثير إلغائها على وضع المرأة السودانية. مجلة القانون والمجتمع، (8).
55. الفضيل، أ. (2021). اتفاقية جوبا للسلام: قراءة في المضامين والتحديات. الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية.
56. حمدنا الله، ع. (2022). الاقتصاد السياسي للجيش السوداني: النفوذ والعقبات. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.
57. عبد الرحمن، ط. (2021). الأزمة الاقتصادية في السودان: الجذور وسيناريوهات الحل. مجلة الاقتصاد السوداني، (6).
58. موسى، و. (2022). السودان في الاستراتيجيات الإقليمية: الصراع الخفي على النفوذ. مجلة الشؤون العربية، (44).
59. سليمان، ر. (2023). السودان بعد الانقلاب: سيناريوهات المستقبل. مجلة الآفاق الاستراتيجية، (12).
60. الخطيب، م. (2021). الثورة والثورة المضادة في العالم العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
61. الحفصي، م. (2018). دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر، مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية، (42).
62. العروسي، ع. (2016). دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي: الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس أنموذجا. مجلة الراصد السياسي، (15).
63. الغنوشي، م. (2021). ليبيا ساحة للصراع الإقليمي: تدخلات الخارج وأثرها على الاستقرار. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.
64. الحر، ع. (2022). نظرية التحول الديمقراطي في المجتمعات المركبة: قراءة في التجربة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
65. سامي محمود ذبيان، **شقاء الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: المؤسسة لعربية للدراسات والنشر، 1997).
66. أحمد المستيري وخالد الحسن، **التجارب الديمقراطية في الوطن العربي**، يروت: دار الحداثة، 1981.

67. الزرقة، عزمي. (2004). **التحول الديمقراطي في الوطن العربي: العقبات والآفاق**. مركز دراسات الوحدة العربية.
68. الغنوشي، راشد. (2011). **الحرية والديمقراطية في الفكر الإسلامي**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
69. العظمة، عزيز. (2006). **النزعة الديمقراطية في المجتمعات العربية**. دار الطليعة.
70. الهاشمي، أحمد. (2008). **الطبقات الوسطى والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز الإمارات للدراسات.
71. المرزوقي، مونية. (2015). **الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في المجتمعات العربية**. دار الحوار.
72. الصالح، نادر. (2010). **سياسات التثبيت الاقتصادي وآثارها الاجتماعية**. المعهد العربي للتخطيط.
73. الحاج، خالد. (2009). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**. دار الساقي.
74. العلي، محمد. (2009). **النظام العالمي الجديد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز الدراسات الاستراتيجية.
75. سليمان، أحمد. (2012). **السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي في العالم العربي**. دار الفكر.
76. الناصر، خالد. (2007). **المصالح الغربية في المنطقة العربية**. مؤسسة الشرق للأبحاث.
77. بدر، محمود. (2010). **القضية الفلسطينية والعوامل الخارجية**. المركز العربي للدراسات.
78. العلي، محمد. (2009). **النظام العالمي الجديد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز الدراسات الاستراتيجية.
79. مراد، فاطمة. (2015). **انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيره على العالم العربي**. دار النهضة.
80. الخفاجي، عمر. (2013). **الموجات الديمقراطية في العالم**. المعهد العربي للديمقراطية.
81. عبد الله، ليلى. (2011). **المجتمع المدني العالمي وحقوق الإنسان**. دار المعرفة.
82. الطاهر، حسين. (2014). **ثورة المعلومات والتحول السياسي في العالم العربي**. مركز الإمارات للدراسات.
83. الربيعي، علي. (2018). **التحول الديمقراطي في العالم العربي: دراسة في أدوار النخب الحاكمة**. مركز الدراسات السياسية.
84. النجار، سعيد. (2017). **النخب الحاكمة وإدارة التغيير في الوطن العربي**. مؤسسة الأبحاث العربية.
85. العثمان، خالد. (2020). **هندسة الانتقال السياسي في البلدان العربية**. دار الفكر العربي.
86. المرزوقي، عبد الله. (2021). **التعددية السياسية المحدودة في الأنظمة العربية**. دار النهضة العربي.
87. الجابري، محمد. (2019). **المعارضة السياسية وإشكالات التحول الديمقراطي**. الشبكة العربية للأبحاث.
88. الحمادي، فاطمة. (2019). **التفاوض السياسي في عمليات التحول الديمقراطي**. مركز الإمارات للدراسات.
89. العظمة، عزيز. (2016). **الدولة العربية: الإشكاليات والتحديات**. مركز دراسات الوحدة العربية.
90. هيكل، محمد. (2012). **الدولة والمجتمع في الوطن العربي**. دار الشروق.
91. برغوثي، عمار. (2018). **أزمة الشرعية في الأنظمة العربية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

92. حمود، محمد. (2005). **نظريات التنمية السياسية. مركز الدراسات الوحدة العربية.**
93. ليبست، سيمور مارتن. (2000). **الديمقراطية والتنمية. في: الديمقراطية والتحول الديمقراطي.** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
94. هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** سلسلة عالم المعرفة.
95. حمود، محمد. (2005). نظريات التنمية السياسية. مركز الدراسات الوحدة العربية.
96. المرزوقي، مونية. (2019). حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. دار الحوار.
97. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط4. يروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
98. برهان غليون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
99. حمزة الحسن، أفاق التنمية السياسية في المملكة ودول الخليج العربي: مقاربات ومقارنات، في: مجلة قضايا الخليج، عدد 2005.
100. آصف بيات، ثورات بلا ثوار: جدلية الحراك الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات.
101. نبيل كريبش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008).
102. العمري، أحمد. (2017). الفكر الإسلامي والتحول الديمقراطي. الشبكة العربية للأبحاث.
103. حسين بهاز، "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأكرانيا"، دفاتر القانون والسياسة (أبريل 2011).
104. أحمد الحاقي، "التحولات السياسية في بلدان أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية؛ دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء حالتي روسيا والأرجنتين". ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.
105. الغنوشي، راشد. (2015). **الإسلام والديمقراطية.** دار الساقي.

2. باللغات الأجنبية

1. Huntington, S. P. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. University of Oklahoma Press.
2. O'Donnell, G., & Schmitter, P. C. (1986). Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Johns Hopkins University Presse.
3. Levitsky, S., & Way, L. A. (2010). Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War. Cambridge University Press.
4. Linz, J. J., & Stepan, A. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
5. Collier, D., & Levitsky, S. (1997). Democracy with Adjectives. World Politics, 49(3).
6. Schumpeter, J. A. (1942). Capitalism, Socialism and Democracy. New York : Harper & Brothers.
7. Linz, Juan J., and Stepan, Alfred. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Johns Hopkins University Press, Baltimore.

8. David Beetham, The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq, Democratization, Vol.16, No.3(June 2009).
9. Heilbroner, Robert L. (1999). The Worldly Philosophers: The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers (7th ed.). Touchstone, p.54.
10. Lipset, Seymour Martin. (1959). "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". American Political Science Review, 53(1).
11. Lipset, Seymour Martin. (1960). Political Man : The Social Bases of Politics. Doubleday & Company.
12. Bollen, K. A., & Jackman, R. W. (1985). Political Democracy and the Size Distribution of Income. American Sociological Review, 50(4).
13. Almond, Gabriel A., & Verba, Sidney. (1963). The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton University Press.
14. Pye, Lucian W., & Verba, Sidney (Eds.). (1965). Political Culture and Political Development. Princeton University Press.
15. Pye, Lucian W. (1968). Political Culture. In International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, Macmillan.
16. Verba, Sidney. (1965). "Conclusion : Comparative Political Culture." In L. W. Pye & S. Verba (Eds.), Political Culture and Political Development, Princeton University Press.
17. Rowe, Edward T. (1966). "Political Culture and Political Development: A Conceptual Framework." Comparative Political Studies, 1(1).
18. Gramsci, Antonio. (1971). Selections from the Prison Notebooks (Q. Hoare & G. Nowell-Smith, Eds. & Trans.). International Publishers.
19. Huntington, S. P. (1968). Political Order in Changing Societies. Yale University Press. New Haven, USA.
20. Wildavsky, A. (1986). Budgeting: A Comparative Theory of Budgetary Processes. Transaction Publishers. New Brunswick, USA.
21. Linz, J. J. (1990). The Perils of Presidentialism. Journal of Democracy, 1(1).
22. Lijphart, A. (1999). Patterns of Democracy : Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. Yale University Press.
23. Deutsch, K. (1961). Social Mobilization and Political Development. American Political Science Review, 55(3).
24. Moore, B. (1966). Social Origins of Dictatorship and Democracy. Beacon Press.
25. Inglehart, R. (1997). Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies. Princeton University Press.
26. Apter, D. E. (1965). The Politics of Modernization. University of Chicago Press.
27. Lerner, D. (1958). The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East. Free Press.
28. Haggard, S., & Kaufman, R. (1995). The Political Economy of Democratic Transitions. Princeton University Press.
29. Anderson, L. (1987). The State in the Middle East and North Africa. Comparative Politics, 20(1).
30. O'Donnell, G. (1973). Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics. University of California Press.
31. Przeworski, A., & Limongi, F. (1997). Modernization: Theories and Facts. World Politics, 49(2).
32. Sigel, R., Feinstein, L., & Halperin, M. (2008). The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace. Routledge.
33. Doyle, M. W. (1986). Liberalism and World Politics. American Political Science Review, 80(4).
34. Russett, B. (1993). Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World. Princeton University Press.
35. Rosato, S. (2003). The Flawed Logic of Democratic Peace Theory. American Political Science Review, 97(4), p.585. And see : Gates, S., et al. (1996). Democracy and Peace: A More Skeptical View. Journal of Peace Research, 33(1).

36. Owen, J. M. (1994). How Liberalism Produces Democratic Peace. International Security, 19(2).
37. Cohen, J. L., & Arato, A. (1992). Civil Society and Political Theory. MIT Press.
38. Putnam, R. D. (1993). Making Democracy Work : Civic Traditions in Modern Italy. Princeton University Press.
39. World Bank. (2003). World Development Report : Sustainable Development in a Dynamic World. World Bank Publications.
40. Anderson, L. (1987). The State in the Middle East and North Africa. Comparative Politics.
41. Lipset, S. M. (1959). Some Social Requisites of Democracy. American Political Science Review.
42. Almond, G., & Verba, S. (1963). The Civic Culture. Princeton University Press.
43. And see : Rustow, D. (1973). How Does a Democracy Come into Existence ? Comparative Politics.
44. Moore, B. (1967). Social Origins of Dictatorship and Democracy. Beacon Press.
45. Heper, M. (1991). The State and Democracy in Turkey. Palgrave Macmillan.
46. Dahl, R. (1971). Polyarchy : Participation and Opposition. Yale University Press.
47. Wickham, C. (2002). Mobilizing Islam : Religion, Activism, and Political Change in Egypt. Columbia University Press.
48. Lucian w. Ray. Politics, Personality, and Nation Building : Burma's Search for identity, New, CT: Yale University Press, 1962.
49. Youssef Cherif, Tunisia's Political Transition : Between Consensus and Crisis, Journal of Democracy, Vol. 29, No. 4, October 2018.
50. Esposito, J. (1996). Islam and Democracy. Oxford University Press.

3.المواقع الالكترونية

1. حسنين توفيق ابراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، على الموقع: -
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html
2. أميرة برحايل، **التحول الديمقراطي** على الموقع:
https://political-encyclopedia.org/dictionary
3. المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، **استفتاء مالي: التحول الديمقراطي وتحديات الاستقرار على الموقع: –**
https://afropolicy.com/استفتاء-مالي-التحول-الديمقراطي-وتحدي /
4. أحمد شيخو، تحديات التحول الديمقراطي في المنطقة، على الموقع:
https://anfarabic.com/l-lm/ahmd-shykhw-thdyat-althwl-aldymqraty-fy-almntqt-86752
5. مركز البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية الديمقراطية**، على الموقع: -
https://www.bipd.org/publications/Articles/431153.aspx
6. صلاح الدين الجورشي، **منظمات المجتمع المدني ومعضلات التحول الديمقراطي**، على الموقع:
https://www.annd.org/ar/publications/details
7. إدريس لكريني، دروس التحوّل الديمقراطي في أوروبا الشرقيّة على الموقع: -
https://www.monliban.org/monliban/ui/topic.php?id=1973